رَفْعُ إِشْكَالِ التَأوِيلِ عن استواءِ الجليلِ

دِرَاسَةَ تفسِيرِيَّة بِمَا وَرَدَ مِن
(مَأثورٍ سَدِيدٍ) وَ (رَأيٍ رَشِيدٍ)

د/مَحْمُود رَبِيع أَحْمَد السيد
مدرسِ التفسيرِ وعلومِ القرآنِ الكريمِ
بكليةِ أصولِ الدينِ بالقاهرةِ

ملخصُ البحثِ

(رَفْعُ إِشْكَالِ التَأوِيلِ عن استواءِ الجليلِ)
دراسةٌ تفسيرية بما وَرَدَ مِن (مأثورٍ سديدٍ) و (رأيٍ رشيد).

د/مَحْمُود رَبِيع أَحْمَد السيد مدرسِ التفسيرِ وعلومِ القرآنِ الكريمِ بكليةِ أصولِ الدينِ بالقاهرةِ

لقد صَدَّرت هذا البحثَ بافتتاحيةٍ وإهداءَ ومقدمةٍ، ثم قَسَّمته إلى ثلاثةِ فصول:

- **أتى الفصلُ الأول منها بعنوان: (المجاز بين الإقرار والإنكار).**

وقد صدرت هذا الفصلَ بتمهيدٍ بيَّنْتُ فيه أسبابَ تناولي له بالدراسةِ مع بيانِ العلاقةِ بينَ التأويلِ والمجازِ، ثم ضمنته مبحثين؛ أوردت فيهما وجوهَ إنكارِ المجاز بصفةٍ عامة، وعندَ ابنِ تيمية بصفةٍ خاصة، مع تحليلِ هذه الوجوهِ ومناقشتِها.

ثم أتى الفصلُ الثاني بعنوان: (تأويلُ المتشابهِ بِمَا وَرَدَ مِن مأثورٍ سديدٍ ورأي رشيد).

وقد صدرت هذا الفصلَ بتمهيدٍ بينتُ فيه أن مذهبَ السلفِ في التأويلِ كالخلفِ تماما بتمام، ثم ضمنته مبحثين؛ أوردت فيهما الأدلةَ القاطعة على أنَّ التأويلَ مسلكٌ معتبرٌ، جامعًا فيهما بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، مُوردًا الأدلةَ النقليةَ والعقليةَ على صحةِ التأويل ووقوعِه.

- **ثم أتى الفصلُ الثالثُ والأخيرُ بعنوان: (إلى المتعصبين لابن تيمية - رحمه الله -).**

وهو دعوةٌ للأخذِ بيدِ هؤلاء المخالفين ليكونوا مَع مَا عليه السوادُ الأعظم مِن هذه الأمة، وإلا فليس أقلَّ مِن أن يُراجعوا أنفسَهم ويعودوا طالبين للحق متمثلين قول الشافعي - رحمه الله -:

(رأيي صوابٌ يحتملُ الخطأ، ورأيُ غيري خطأٌ يحتملُ الصوابَ).

ثمَّ ذَيَّلت البحثَ بخاتمةٍ ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات، ثم بقائمةٍ بأهمِّ المراجعِ، وفهرس للمحتويات.

الكلماتُ المفتاحية: (تأويل - استواء – مأثور – رأي)

وبعدُ فأسألُه سبحانَه التوفيقَ والسدادَ والهدايةَ والرشادَ.

Research Summary:

(Raising the Issue of Interpretation Regarding the Majesty of the Divine)

An interpretative study based on what has been reported from (good traditions) and (sound opinions).

Dr. Mahmoud Rabie Ahmed El-Sayed

Professor of Interpretation and Qur'anic Sciences

Faculty of Fundamentals of Religion, Cairo

I began this research with an introduction, dedication, and preface, then divided it into three chapters:

- **The first chapter is titled: (Metaphor between Acknowledgment and Denial).**

I opened this chapter with a preface in which I outlined the reasons for my study of this topic and clarified the relationship between interpretation and metaphor. I then included two sections; in which I presented the aspects of denying metaphor in general, and particularly in relation to Ibn Taymiyyah, along with an analysis and discussion of these aspects.

- **Then came the second chapter titled: (The Interpretation of the Ambiguous in Light of Authentic Narrations and Sound Opinions).** I prefaced this chapter

by stating that the doctrine of the predecessors in interpretation is exactly like that of the successors. I included two sections in which I presented decisive evidence that interpretation is a recognized approach, combining both traditional interpretation and interpretative opinion, providing textual and rational proofs for the validity and occurrence of interpretation.

- **Then came the third and final chapter titled: (To the Partisans of Ibn Taymiyyah - may God have mercy on him).**

It is a call to guide these dissenters to be with the majority of this nation, or at the very least, to reflect on themselves and return seeking the truth, embodying the words of Al-Shafi'i - may God have mercy on him:

(My opinion is correct but may contain errors, and the opinion of others is incorrect but may be right).

Then I concluded the research with a summary where I mentioned the most important findings and recommendations, followed by a list of the most important references and a table of contents.

Keywords (interpretation - istiwa' - ma'thur - opinion)

Then I ask Him, Glory be to Him, for success, righteousness, guidance, and correctness.

افْتَتَاحِيَّةُ

وكلّ نصٍّ أوْهَمَ التَشْبِيهَا *** أوِّلْهُ أوْ فوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهًا(١)

إِهْدِاءٌ

إلى الأزهرِ الشريفِ، معقل الوسطيةِ، والعقيدةِ السنيةِ.
إلى مشايخِنَا وعلمائِنا، أرباب الفنون، وأصحاب السبق في علوم المنقول والمعقول.
أهدي بحثي هذا.

(١) بيت من جوهرة التوحيد ـ للإمام برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (ت:١٠٤١هـ).

مُــقَــــدِّمَــــةُ

الحمدُ للهِ الذي رَفَعَ السَّمَاءَ بِلا عَمَد، وبَسَطَ الأرضَ على مَاءٍ جَمَد، لا يحملُـهُ عرشُـهُ، ولا تَحْويـهِ سَـمَاؤه، بـل العـرشُ وحملتُـهُ محمولـون بلطـفِ قدرتِـهِ، ومقهورون في قبضتِهِ، والصلاةُ والسلامُ على أفضلِ خلقِهِ وحبيبِهِ، والذي لم يَزِدْهُ مِعْرَاجُه لِرَبِّهِ فِي رِحْلتِهِ؛ قربًا مِنَ اللهِ عَنْ يُونسَ فِي مِحْنَتِهِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وعِتْرَتِهِ.

وبعدُ:

فإنَّ كتابَ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - هو أعظمُ الكتبِ درجةً، وأعلاها مَرْتَبَةً، وأسْمَاهَا مَنْزِلَةً، وأرْفَعُهَا شأناً، وأصدَقُهَا حديثاً، وَلِمَ لَا؟! فهو الكتابُ الذي لا يَخْلَقُ على كثرةِ الردِّ، ولا تنقضي عجائبُهُ، {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} [هود: ١]، وتشابهتْ آياتُه في الإحكامِ والإتقانِ، والفصاحةِ والبيانِ، {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ} [فصلت: ٤٢]، فلمَّا كان له كُلُّ ذاك الفضلِ - وهو قليلٌ مِنْ كثيرٍ - كانَ الانشغالُ بعلومِهِ مِنْ أعظمِ أنواعِ القرباتِ.

ومن الأمور التي انشغل بها علماء الأمة سلفا وخلفا: (المحكم والمتشابه)، وهو من أهمِّ مباحثِ علومِ القرآنِ، مبحثٌ تشابهتْ كلمتُهُ، فأعيا العلماءَ الوقوفُ على حَدِّهِ وحقيقتِهِ.

ومع أن علماء الأمة قد قاموا في أمر المحكم والمتشابه بواجب وقتهم؛ فكانت لهم فيه صَوْلَاتٌ وجَوْلَاتٌ، وأزالوا بقدر استطاعتهم ما التبس على الناس في أمر المتشابهات، واستمرت الأمة لقرون عديدة متقبلة لرأي السلف والخلف معا؛ تفويضا وتأويلا، لا أحد يُنكر على الآخر، حتى جاء هذا الزمانُ الذي نعيشه، والذي تصدر فيه غيرُ المتخصصين؛ فألبسوا على الناس أمرَ دينهم، وأشرَكوا عَوَامَ الناسِ في قضايا لا قِبل لهم بها، فكفروا وبدَّعوا وفسَّقُوا عُمومَ الأمةِ ناهيك عن خواصِّها وعلمائها!!

وفي خضم هذا الصراع المتلاطم كان لا بُدَّ مِن التأليفِ للتأليفِ، لكن كيف السبيلُ للتأليف في موضوعٍ قُتِل بحثا حتى أصبح الإتيانُ فيه بجديد أمرًا عسيرًا.

والأصل كما ورد عن الْوَزِير الأعظم أَحْمد باشا الْفَاضِل أنه: "كَانَ إذا بلغه أنَّ أحدًا من عُلَمَاءِ عصره ألف كتابا يَقُول: لَا يؤلفُ أحدٌ كتابًا إلا فى أحد أَقسَام سَبْعَة وَلَا يُمكن التَّأْلِيفُ فِى غَيرهَا وهي: إما أن يُؤلف فى شئ لم يُسْبق إليه يخترعه، أَو شئ نَاقص يتممه، أَو شئ مستغلق يشرحه، أَو طَوِيل يختصره دون

أَن يخل بشئ من مَعَانِيه، أَو شئ مختلط يرتبه، أَو شئ أخطأ فِيهِ مُصَنفه يُبينهُ، أَو شئ مفرق يجمعه"(١)

مِنْ هُنَا ارْتأينا أن نقومَ بمحاولةٍ نبتغي منها تأليفَ القلبِ وَرَأبَ الصدْعِ؛ علَّنا نُبرزُ مأثورًا سديدًا أو رأيًا رشيدا نَرُدُّ به العقلَ إلى صوابِه، ونحفظ للعقيدةِ ثوابتَها، وللعلماءِ هيبتهم ومكانتهم.

من هنا كان اختيارُ هذا البحث والذي يحمل عنوان:

(رَفْعُ إِشْكَالِ التَأْوِيلِ عن استواءِ الجليلِ)

دراسة تفسيرية بما ورد من (مأثورٍ سديدٍ) و (رأيٍ رشيد).

وقد صَدَّرت هذا البحثَ بافتتاحيةٍ وإهداءَ ومقدمةٍ، ثم قَسَّمته إلى ثلاثةِ فصول:

- **أتى الفصلُ الأول منها بعنوان: (المجاز بين الإقرار والإنكار).**

وقد صدرت هذا الفصل بتمهيد بينت فيه أسبابَ تناولي له بالدراسة مع بيان العلاقة بين التأويل والمجاز، ثم ضمنته مبحثين؛ أوردت فيهما وجوهَ إنكارِ المجاز بصفة عامة، وعند ابن تيمية بصفة خاصة، مع تحليل هذه الوجوه ومناقشتها.

ثم أتى الفصل الثاني بعنوان: (تأويلُ المتشابهِ بِمَا وَرَدَ مِن مأثورٍ سديدٍ ورأي رشيد).

وقد صدرت هذا الفصل بتمهيد بينت فيه أن مذهب السلف في التأويل كالخلف تماما بتمام، ثم ضمنته مبحثين؛ أوردت فيهما الأدلةَ القاطعة على أن التأويل مسلكٌ معتبرٌ، جامعًا فيهما بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، مُوردًا الأدلة النقلية والعقلية على صِحةِ التأويل ووقوعه.

- **ثم أتى الفصل الثالث والأخير بعنوان: (إلى المتعصبين لابن تيمية - رحمه الله -).**

وهو دعوة للأخذِ بيدِ هؤلاء المخالفين ليكونوا مَع مَا عليه السوادُ الأعظم مِن هذه الأمة، وإلا فليس أقلَّ مِن أن يُراجعوا أنفسَهم ويعودوا طالبين للحق متمثلين قول الشافعي - رحمه الله -:

(رأيي صوابٌ يحتملُ الخطأ، ورأيُ غيري خطأٌ يحتملُ الصوابَ).

ثمَّ ذَيَّلت البحثَ بأهم النتائج والتوصيات، مع خاتمةٍ، وقائمةٍ بأهمِّ المراجعِ، وفهرسٍ للمحتويات.

وبعدُ فأسألُه سبحانَه التوفيقَ والسدادَ والهدايةَ والرشادَ.

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر- المؤلف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي(ت:١١١١هـ) - دار صادر- بيروت- ٤١/٤

الفصلُ الأولُ

المجازُ بَيْنَ الإقرارِ والإنكارِ.

تمهيدٌ بعنوان: علاقة التأويل بالمجاز.

مِن أبرزِ توجهاتِ المنكرين للتأويلِ في بابِ الصفاتِ إنكارُهم للمجازِ بصفةٍ عامةٍ، وَثَمت علاقةٍ بينَ التأويلِ والمَجَاز، لن نقفَ عليها إلا بتعريفِ كلٍ مِن المجازِ والتأويلِ، ثم بيانِ الفرقِ بينهما.

أولا: تعريفُ المجاز:

- **المجازُ فى اللغةِ - كما يقول عضد الدين الإيجي-:** " الانتقالُ، مصدرًا بمعنى الجوازِ، أو موضعَ الانتقالِ اسمًا للمكانِ منه"(١).
- **وفي الاصطلاح - كما يقول سراجُ الدين السكَّاكي-:** "الكلمةُ المستعملة في غير ما هي موضوعةٌ له بالتحقيقِ، استعمالا في الغيرِ بالنسبةِ على نوع حقيقتِها، مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ معناها في ذلك النوع"(٢).

ثانيا: تعريف التأويل: تعددت الأقوالُ في تعريف التأويل:

- **فعند أهل اللغة:**

يقول ابْنُ الأَثِير: " هُوَ مِنْ آلَ الشيءُ يَؤُولُ إِلى كَذَا أَي رَجَع وَصَارَ إِليه، وَالْمُرَادُ بالتَّأْوِيل نَقْلُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ عَنْ وَضْعِهِ الأَصلي إِلى مَا يَحتاج إِلى دَلِيلٍ لَوْلَاهُ مَا تُرِك ظَاهرُ اللَّفْظِ"(٣)

- **وعندَ علماءِ التفسيرِ وعلومِ القرآنِ:**

- **يقولُ الإمامُ الطبريُّ:** "وأمَّا معنى"التأويل" في كلامِ العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير، وأصلهُ مِن: "آل الشيء إلى كذا" - إذا صار إليه

---

(١) شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ)] - المؤلف: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت:٧٥٦ هـ) - المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م – ١/ ٥٠٥

(٢) مفتاح العلوم - المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت:٦٢٦هـ) - ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ط٢- ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - ٣٥٩/١

(٣) لسان العرب- لابن منظور- المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت:٧١١هـ) - دار صادر - بيروت - ط٣ - ١٤١٤هـ - ٣٣/١١ – حرف اللام – فصل الألف.

ورجع "يَؤُول أوْلا" و"أوَّلته أنا" صيرته إليه. وقد قيل إنّ قوله: (وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا) [سورة النساء: ٥٩ / سورة الإسراء: ٣٥] أي جزاءً. وذلك أن"الجزاء" هو الذي آل إليه أمرُ القومِ وصَارَ إليه"[١].

وبهذا فالإمامُ الطبريُّ سَوَّى بين التأويل والتفسير.

- **بينما حكى السيوطي في إتقانه اختلاف العلماء حول التفسير والتأويل وذكر أقوالا مطولة في التفرقة بينهما، فقال:** " قال أبو عبيد وطائفة: هما بمعنى: وقد أنكر ذلك قوم حتى بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: قد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه.

وقال الراغب: التفسير أعم من التأويل؛ وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها، بما ظهر من الأدلة.

وقال الماتريدي: التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

وقال أبو طالب التغلبي: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة، أو مجازا، كتفسير الصراط: بالطريق والصيب: بالمطر والتأويل تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد والتفسير إخبار عن دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل، مثاله قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ}[الفجر: ١٤]، تفسيره أنه من الرصد، يقال رصدته رقبته، والمرصاد "مفعال" منه وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه، وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه، على خلاف وضع اللفظ في اللغة..." [٢].

- **وقد أبان أستاذنا الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة - رحمه الله – عن وجه العلاقة بين التفسير والتأويل بقوله:** " ... على أن جمهرة العلماء

(١) جامع البيان في تأويل القرآن - لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت:٣١٠هـ) - المحقق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م - ٦/ ٢٠٤

(٢) الإتقان في علوم القرآن - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م - ٤/ ١٩٢

قديمًا وحديثا قد استقر عرفهم مع هذا على أن يطلقوا التفسير على ما يعم ذلك كله، أعني بيان ما يدرك لأول وهلة من مجرد فهم اللغة وغير ذلك مما هو مفتقر إلى إطالة الفكرة وإمعان النظرة، كما يرى ذلك كلُّ مَن له ولو أدنى اطلاع على كتبِ القوم المؤلفة في فنِّ تفسيرِ القرآن الكريم، وكيف أن الكثرةَ الكاثرة منهم قد أطلقوا على كتبهم وفي ثناياها كلمة التفسير، وكيف أن ذلك قد شاع في العرف العام والخاص، وأن التأويل حتى بالمعنى الذي قلناه ووجهناه، قد أصبح داخلا تحت مدلول كلمة التفسير من جهة أن ذلك كله لا يخرج عن كونه بيانًا لمعنى التنزيل المجيد وكشفا عن المراد منه، وأن لهذا حظه من الحق والرشد الذي لا يخفى على منصف، والنسبة إذن بين التفسير بهذا المعنى الواسع الذي استقر عليه العرف العام والخاص كا قلنا، وبين التأويل بالمعني الذي قلناه ووجهناه - هي العموم والخصوص بإطلاق.. فكل تأويل تفسير ولا عكس، يجتمعان في بيان ما يحتاج إلى التأمل وإمعان النظر، وينفرد التفسير في بيان مالا يحتاج بيانه إلى ذلك."(١).

- **وأخيرًا التأويلُ عِندَ الأصوليين:**

- **عرَّفَه الإمامُ الغزاليُّ بقولِه:** " عِبَارَةٌ عَنْ احْتِمَالٍ يُعَضِّدُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ تَأْوِيلٍ صَرْفًا لِلَّفْظِ عَنْ الْحَقِيقَةِ إلَى الْمَجَازِ"(٢).

- **بينما عَرَّفَهُ تاجُ الدين السبكيُّ بقولِهِ:** " والتأويلُ: حملُ الظاهرِ على المحتملِ المرجوح، فإن حُمل لدليل فصحيح، أو لِمَا يُظن ففاسدٌ، أو لا لشيء فَلَعِبٌ لا تأويل"(٣).

ثالثا: الفرقُ بينَ الحقيقةِ والمجازِ:

الفرقُ بينهما كما قال شيخُنا فضيلةُ الأستاذ الدكتور محمد سالم أبي عاصي مُعلقا على قَوْلي الإمامين الغزالي والسبكي: " فواضحٌ مِن كلامِ الغزاليِّ أنَّ

---

(١) دراسات في مناهج المفسرين – أ.د. إبراهيم عبد الرحمن خليفة – أستاذ ورئيس قسم التفسيرِ - كليةُ أصولِ الدينِ – القاهرةِ - جامعة الأزهرِ - ص٢٣-٢٤

(٢) المستصفى – لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:٥٠٥هـ) - تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م – ١/ ١٩٦

(٣) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي - لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت:٧٩٤هـ) - دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر - الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية – ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م – ٢/ ٨٢٠

التأويلَ والمجازَ يلتقيان في معنى واحدٍ هو العدولُ عن اعتبارِ ظواهرِ الألفاظِ والعباراتِ، **فالتأويل:** صرفُ الكلامِ عن ظاهره إلى وجهٍ يحتمله، **والمجاز:** كلُّ لفظٍ تُجُوِّزَ به عن موضوعِه، **غيرَ أنَّ التأويلَ أعمُّ مِن المجازِ.. قال الشربيني:** (ثم إنه لا يلزمُ أن يكونَ المُؤوَّلُ مَجَازًا، بل قد يكون لفظا مشتركًا ترجَّح أحدُ معانيه أو مَعْنَيَيْهِ لدليلٍ على مَعنَاهُ الآخرِ الظاهرِ مِن اللفظِ) ...**إلى أن قالَ:**

ولعلَ التعريفَ الأجمعَ والأشملَ لمضمونِهِ هو ما قاله ابنُ السبكيِّ في جمعِ الجوامع"(١)

وثمتَ فرق آخر بينهما وهو: أن المجازَ حملٌ على غيرِ الحقيقةِ، بينما التأويلُ حملٌ على معنى حقيقي لكنه مرجوحٌ.

لكنهما يشتركان معًا: في كونهما لا ينصرفان عن المعنى الظاهرِ فيهما إلا بقرينةٍ مانعةٍ مِن إرادةِ هذا الظاهرِ، من هنا عدَّ كثيرٌ مِن أهلِ العلم التأويلَ مجازًا – وإن كان التأويلُ أعمّ - بجامعِ الاحتياجِ للقرينةِ في كل.

وممَّن عَدَّ التأويلَ مجازًا ابنُ تيميةَ نفسُه؛ حيث قال: "والقسمُ الثالث من الصفاتِ يُحمل على ظاهره ويجري بلفظه الذي جاء به من غير أن يقتضي له معرفة كيفية أو يشبه بمشبهات الجنس ومن غير أن يُتأول فيُعدل به عن الظاهرِ إلى ما يحتمله التأويل من وجهِ المجاز والاتساع"(٢).

فانظر كيف جعل العدول عن الظاهرِ إلى ما يحتمله التأويلُ وجها من وُجوه المجاز.

وهذا هو الذي عبَّرَعنه الدكتور المطعني في كتابه (المجاز) بالتأويل المجازي، وتكلم فيه عن نشأةِ المجازِ تحت عنوان: (التأويل المجازي في القرنين الثاني الثالث) فقال: " نشأة المجاز لها طريقان:

أحدهما: صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر خلاف الظاهر.

وثانيهما: ظهور لفظ المجاز نفسه مرادًا به مَا قابلَ المعنى الحقيقي.

إن (التاويل المجازي) بصرفِ اللفظ عن ظاهرِ معناه إلى معنى آخر خلاف الظاهر قد عُرف من القرنِ الأول، وكَثُرَ تطبيقُه على آياتِ الذكر الحكيم عند الثقاةِ من علماء الأمة.

---

(١) مقالتان في التأويل – معالم في المنهج ورصد للانحراف – مع ملحق (النص القرآني وإهداره على عتبة المقاصد) تأليف: أ.د. محمد سالم أبو عاصي –دار الفارابي للمعارف– الشارقة - الإمارات العربية المتحدة- ط١/١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م – ص١٧-١٨ - بتصرف يسير-.

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية- المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ)- المحقق: مجموعة من المحققين - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- ط١، ١٤٢٦هـ-٦/ ٢٢٩

وهذا التاويلُ معزو نصيب وافر منه الى الصحابةِ والتابعين، وهو مختارُ كثيرٍ من علماءِ السلف رضى الله عنهم، والإمامُ ابن تيمية نفسُه لجأ إليه في بعضِ أعمالِه كما سيأتى في موضعِه إن شاء الله"(١). من هنا اشتهر اقترانُ التأويلِ بالمجاز بحيث لا يُذكر التأويل إلا ويُذكر المجاز.

ومِمَّن أطلق المجازَ وأراد به التأويلَ الإمامُ البُخَارِيُّ -رحمه الله- حيث قال: " وَيُقَالُ: {حم}[غافر:١]: مَجَازُهَا مَجَازُ أَوَائِلِ السُّوَرِ(٢).

قال ابن حجر معلقا على قول الإمام البخاري: "وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَيُقَالُ إِلَخْ وَهَذَا الْكَلَامُ لِأَبِي عُبَيْدَةَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ وَلَفْظُهُ {حم}مَجَازُهَا مَجَازُ أَوَائِلِ السُّوَرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ هُوَ اسْمٌ، وَهُوَ يُطْلِقُ الْمَجَازَ وَيُرِيدُ بِهِ التَّأْوِيلَ أَيْ تَأْوِيلُ حم تَأْوِيلُ أَوَائِلِ السُّوَرِ أَيْ أَنَّ الْكُلَّ فِي الْحُكْمِ وَاحِدٌ "(٣).

فانظر كيف فسر الإمامُ ابنُ حجر قولَ البخاريِّ بأنه: (يُطْلِقُ الْمَجَازَ وَيُرِيدُ بِهِ التَّأْوِيلَ).

كذا وَرَدَ عن الإمامِ النووي إطلاقُ المجازِ على التأويلِ، حيثُ عَلَّقَ على قولِ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-: " «وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ»"(٤).

قال: "وَقَوْلُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الأخرى: (الذى تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ) هُوَ بِمَعْنَى مَا سَبَقَ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ مجاز؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوريد) وَالْمُرَادُ: تَحْقِيقُ سَمَاعِ الدُّعَاءِ"(٥).

فقوله: (وَالْمُرَادُ: تَحْقِيقُ سَمَاعِ الدُّعَاءِ) هو تأويلٌ لقربِ اللهِ -تعالى- من عبده ...إلخ، وسَمَّى هذا التأويلَ مجازا؛ حيث قال: (وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ مجاز).

ومِمَّا يُؤكد هذا أنَّ التأويلَ كثيرًا ما يُذكر في مُقابلةِ الحقيقةِ مِمَّا يدلُ على أنه

---

(١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة .. والمنع - عرض.. وتحليل.. ونقد - دكتور: عبد العظيم المطعني - قسم البلاغة والنقد - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - مكتبة وهبة - ج٢/ص٦٥٦-٦٥٧.

(٢) صحيح البخاري - ١٢٦/٦ - كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ - بَابُ قَوْلِهِ: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ...}

(٣) فتح الباري - لابن حجر - ٨/ ٥٥٤

(٤) صحيح مسلم - ٢٧٠٤/٢٠٧٧/٤ - كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ- بَابُ اسْتِحْبَابِ خَفْضِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج - المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)
- دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١٣٩٢/٢هـ - ٢٦/١٧

يُعادلُ المَجاز، ومِن ذلك ما نُقل عن الفخرِ الرازي أنه قال: "واعلم أنَّ هذا (التأويلَ) يُحتمل، إلا أنَّ الأصلَ المُعتبر في عِلم القرآن أنه يَجِبُ إجراءُ اللفظِ على (الحقيقةِ) إلا إذا قام دليلٌ يمنعُ مِنه.."(١).

فانظر كيف جعل التأويلَ في مقابلةِ الحقيقةِ فدَلَّ هذا على أنَّ التأويلَ صِنْوُ المجاز.

بل إنَّ ابنَ رشدٍ في كتابه: (فصلِ المقال) قَطَعَ بمجازيةِ التأويلِ فقال: "ومعنى التأويلُ هو إخراجُ دلالة اللفظِ مِن الدلالةِ الحقيقية إلى الدلالةِ المَجازةِ من غيرِ أن يُخل في ذلك بعادةِ لسانِ العرب في التجوّزِ مِن تسميةِ الشيء بشبيهِه أو بسببِه أو لاحقِه أو مُقارنِه أو غير ذلك من الأشياءِ التي عددت في تعريفِ أصنافِ الكلام المجازي"(٢).

فانظرْ كيف جعلَ التأويلَ مجازًا، وفي ذاتِ الوقت لا يتعارض هذا التأويلُ المجازي مع استخدامات العربِ للمجاز بصفة عامة مِن تسميةِ الشيء بشبيهه ...إلخ

وبعد أن اتضحت علاقةُ التأويلِ بالمجازِ: وأنَّ التأويلَ صِنوُ المجازِ أو على أقل تقدير يُمثِّلُ وجهًا من وُجوه المجاز؛ إذا أريد به تأويلُ الصفاتِ الخبرية، من هنا نجد أن الدافعَ وراء إنكارِ تأويلِ الصفاتِ الخبرية بصفة خاصةٍ هو إنكارُ المجاز بصفةٍ عامة.

وعلى هذا فقضيةُ المجاز قضيةٌ محوريةٌ إذا تمت معالجتُها رفعنا كثيرًا مِن إشكالاتِ واقعِنا المعاصر، ولما كان ابنُ تيمية - رحمه الله - يُمثلُ المرجعية الأولى لكثيرٍ من التيارات والجماعات الإسلامية والتي يرفع بعضُها لواءَ السلف، وعليه يُعولون في إنكارهم المجاز، من هنا رأينا أن نفرد فصلا لبيانِ وجوه مَن أنكروا المجاز بصفة عامة ووجوه إنكار ابن تيمية للمجاز بصفة خاصة، مع الرد عليها جميعا؛ لنخلص إلى أن المجازَ مذهبٌ عربي فصيح أصيل، وعليه صارت الأمةُ سلفا وخلفا.

وقد جعلت هذا الفصل الأول تحت عنوان: (المجاز بين الإقرار والإنكار).

وقد قسَّمَه إلى مبحثين:

أولهما: حول وجوهِ إنكار المجاز.

والآخر: حولَ ابنِ تيميةَ –رحمه الله - بين إنكارِ المجاز وَوُرُودِه عنه.

---

(١) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير- المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت:٦٠٦هـ) - دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط٣- ١٤٢٠هـ ٤١٤/٩

(٢) فصل المقال - المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت:٥٩٥هـ) - دراسة وتحقيق: محمد عمارة - دار المعارف - ط٢- ص ٣٢

المبحثُ الأولُ
وجوهُ إنكارِ المجاز

من أوائلِ مَن ذهب إلى إنكارِ المجاز أبو إسحاق الإسفرائيني؛ حيث أنكر المجازَ كلَّه سواء في القرآن أو غيره؛ حيث قال: "لا مجازَ في لغةِ العرب"[١]

بينما حَكى الإمامُ الزركشيُّ الخلافَ في وقوعه في القرآن الكريمِ؛ فقال: "وَأَمَّا الْمَجَازُ فَاخْتُلِفَ فِي وُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْوُقُوعِ، وَأَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمُ: ابْنُ الْقَاصِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَابْنُ خُوَيْزِ مَنْدَاذَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَحُكِيَ عَنْ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ وَابْنِهِ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ"[٢].

والسب في هذا الإنكار:

١- **ما ذكره أبو إسحاق الإسفرائيني من أن**"العرب نطقَتْ بالحقيقةِ والمجاز على وجهٍ واحدٍ، فجعلُ هذا حقيقةً وهذا مجازًا ضربٌ من التحكم؛ فإنَّ اسمَ السبعِ وُضِعَ للأسدِ كما وُضِعَ للرجلِ الشجاع".[٣]

٢- **كذا من أسبابِ نفي المجاز ما حَكاه الزركشيُّ مِن:** "أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا إِذَا ضَاقَتْ بِهِ الْحَقِيقَةُ فَيَسْتَعِيرُ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ"[٤].

وهذان السببان مردودان لما يلي:

- **أما السببُ الأول فمردودٌ** بما حكاه الشيخُ عبد القاهر الجرجاني مِن أنَّ الإجماعَ: "على أنَّ "الكنايةَ" أَبْلَغُ منَ الإفصاحِ، والتعريضَ أَوْقَعُ من التَّصريح، وأنَّ للاستعارةِ مزيةً وفَضلاً، وأنَّ المجازَ أَبداً أَبلَغُ منَ الحقيقة".[٥]

ثم إنَّ المجازَ قد يكونُ في الاستخدامِ أشهرَ مِن الحقيقة، وحينئذٍ يكون الحملُ على المجازِ المشهور أولى مِن حملِه على الحقيقةِ المغمورة.

وفي هذا يقول العلامةُ الآلوسي: "والحملُ على المجاز الشائع في كلامِ

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها- المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)- المحقق: فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية- بيروت- ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م- ٢٨٩/١

(٢) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ط١/ ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧م - دار إحياء الكتب العربية - ٢٥٥/٢

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها- للسيوطي- ٢٨٩/١

(٤) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ٢٥٥/٢

(٥) دلائل الإعجاز في علم المعاني- المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار(ت:٤٧١هـ)- المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر - مطبعة المدني بالقاهرة- دار المدني بجدة- ط٣- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م- باب ترجيح الكناية والاستعارة والتمثيل على الحقيقة- ٧٠/١

العرب والكناية البالغة في الشهرة مبلغَ الحقيقة أظهرُ مِن الحمل على معنى مجهول".[١]

وقد أكد هذا المعنى ابنُ جني في الخصائص؛ حيث قال: "بابٌ في أنَّ المجازَ إذا كَثُرَ لُحِقَ بالحقيقةِ: اعلم أنَّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة..."[٢]

وبهذا اندفع السبب الأول من أسبابِ إنكارِ المجاز؛ وهو ادعاءُ أنَّ العربَ نطقَتْ بالحقيقة والمجاز على وجهٍ واحد.

- **أما السببُ الثاني** وهو ادعاءُ "أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا إِذَا ضَاقَتْ بِهِ الْحَقِيقَةُ فَيَسْتَعِيرُ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ" فهذا نسلم لكَ به لو أنَّ اللغةَ في أصلِ وضعها وحيٌ وتوقيفٌ من الله تعالى[٣].

لكنَّ الراجحَ كما قال ابنُ جني في خصائصِه: "أنَّ أصلَ اللغةِ إنما هو تواضعٌ واصطلاحٌ لا وحي وتوقيف"[٤].

وحينئذٍ فاللجوءُ إلى المجازِ - للتعبير عن المعاني التي عجزت ألفاظُ الحقيقةِ عن التعبير عنها- إنما هو لفقرِ الحقيقةِ لا لعجزِ اللهِ سبحانه وتعالى، هذا إن سلمنا - جدلا- أن التعبيرَ بالحقيقةِ أبلغُ مِن المجاز؛ لكنَّ الواقعَ أنَّ المجازَ أبلغ.

وقد أبانَ الإمامُ الزركشيُّ عن وَجهين آخرين من وُجوه استخدامِ المجاز:

- **أولهما:** "لَوْ وَجَبَ خُلُوُّ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَجَازِ لَوَجَبَ خُلُوُّهُ مِنَ التَّوْكِيدِ وَالْحَذْفِ وَتَثْنِيَةِ الْقَصَصِ وَغَيْرِهِ"[٥].

وهذه الأساليبُ يُقِرُّ بها منكرو المجازِ مع أنها دليلٌ على وجودِ المجاز، كما يقول ابنُ جني في الخصائصِ: "فوقوعُ التوكيد في هذه اللغةِ أقوى دليل على شياعِ المجاز فيها واشتماله عليها... وكذلك أيضًا حذف المضاف مجازٌ لا حقيقة، وهو مع ذلك مُستعمل"[٦].

- **وثانيهما:** "لَوْ سَقَطَ الْمَجَازُ مِنَ الْقُرْآنِ سَقَطَ شَطْرُ الْحُسْنِ"[٧].

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت:١٢٧٠هـ)- المحقق: علي عبد الباري عطية - دار الكتب العلمية- بيروت- ط١، ١٤١٥ هـ-٨٧/٢

(٢) الخصائص- لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ) - الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط٤- ٤٤٩/٢

(٣) سيأتي مزيد بيان لهذا في المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثاني والذي يحمل عنوان: **الوضع اللغوي يوجب التأويل الإجمالي.**

(٤) الخصائص- لابن جني- ٤١/١

(٥) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ٢٥٥/٢

(٦) الخصائص- لابن جني- ٤٥٣/٢

(٧) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ٢٥٥/٢

وفي هذا يقول عبدُالقاهر الجرجاني: "ومَن قدَح في المجازِ، وهمّ أن يصفه بغيرِ الصدق، فقد خبط خبطًا عظيمًا، ويهرف بما لا يخفى.

ولو لم يجب البحث عن حقيقةِ المجاز والعناية به، حتى تُحصّل ضُرُوبُه، وتُضبط أقسامُه، إلا للسلامةِ مِن مثلِ هذه المقالةِ، والخلاص ممّا نحا نحو هذه الشّبهة؛ لكان مِن حقّ العاقل أن يتوفّر عليه، ويصرفَ العنايةَ إليه، فكيف وبطالبِ الدّين حاجة ماسّة إليه مِن جهاتٍ يَطُولُ عدُّها، وللشيطانِ من جانبِ الجهل به مداخلُ خفيّةٌ يأتيهم منها، فيسرق دينَهم مِن حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنّوا أنهم يهتدون؟ وقد اقتسمهم البلاءُ فيه من جانبي الإفراط والتفريط، فمِن مغرور مُغْرَى بنفيِهِ دُفعة، والبراءةِ منه جُملة، يشمئزّ مِن ذِكره، وينبو عن اسمِه، يَرى أنَّ لزوم الظواهرِ فرضٌ لازمٌ، وضربَ الخيامِ حولها حتمٌ واجبٌ، وآخرَ يغلو فيه ويُفرط، ويتجاوز حدَّه ويخبط، فيعدلُ عن الظاهرِ والمعنى عليه، ويسوم نفسَه التعمّقَ في التأويلِ ولا سبب يدعو إليه".(١)

وبهذا اندفعت أسبابُ إنكارِ المجاز ولم يتبق لنا إلا أن نقول بوقوعِ المجازِ في لغةِ العرب والقرآن الكريم، بل أحيانا نقول بوجوبِ المجاز إذا دعت الضرورة إليه.

وأخيرا: إذا اندفعت أسبابُ إنكارِ المجاز؛ اندفعت أسبابُ إنكارِ التأويل تَبعا له.

وإذا كان المجازُ واقعٌ لا محالة فلِم نُنكر التأويلَ حينئذ؟!

خاصة وأن الحاملَ على التأويلِ كما يقول الإمام الزركشي: "وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى التَّأْوِيلِ وُجُوبُ حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَقِيقَتِهِ لِقِيَامِ الْأَدِلَّةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْمُتَشَابِهِ وَالْجِسْمِيَّةِ فِي حَقِّ الْبَارِئِ تَعَالَى وَالْخَوْضُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ خَطَرُهُ عَظِيمٌ وَلَيْسَ بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ تَغَايُرٌ فِي الْأُصُولِ بَلِ التَّغَايُرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ وَاسْتِعْمَالُ الْمَجَازِ لُغَةُ الْعَرَبِ وَإِنَّمَا قُلْنَا: لَا تَغَايُرَ بَيْنَهُمَا فِي الْأُصُولِ لِمَا عُلِمَ بِالدَّلِيلِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُكَذِّبُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ إِذْ لَا يَرِدُ الشَّرْعُ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ الْعَقْلُ إِذْ هُوَ دَلِيلُ الشَّرْعِ وَكَوْنُهُ حَقًّا وَلَوْ تُصُوِّرَ كَذِبُ الْعَقْلِ فِي شَيْءٍ لَتُصُوِّرَ كَذِبُهُ فِي صِدْقِ الشَّرْعِ فَمَنْ طَالَتْ مُمَارَسَتُهُ الْعُلُومَ وَكَثُرَ خَوْضُهُ فِي بُحُورِهَا أَمْكَنَهُ التَّلْفِيقُ بَيْنَهُمَا لَكِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ إِمَّا تَأْوِيلٌ يَبْعُدُ عَنِ الْأَفْهَامِ أَوْ مَوْضِعٌ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ وَجْهُ التَّأْوِيلِ لِقُصُورِ الْأَفْهَامِ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقِيقَةِ وَالطَّمَعُ فِي تَلْفِيقِ كُلِّ مَا يَرِدُ مُسْتَحِيلُ الْمَرَامِ وَالْمَرَدُّ إِلَى قَوْلِهِ: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ

(١) أسرار البلاغة فى علم البيان- المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت:٤٧١ هـ)- المحقق: عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية، بيروت- ط١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م- ٢٧٣/١

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البصير} [الشورى: ١١] وَنَحْنُ نَجْرِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى طَرِيقِ الْمُؤَوِّلِينَ حَاكِينَ كَلَامَهُمْ"(١).

بل إن الإمام الآلوسي قد حى الإجماعَ بين السلف والخلف على صحة التأويل في كثير من الآياتِ؛ فقال: "والتأويلُ القريبُ إلى الذهن الشائع نظيره في كلام العرب ممَّا لا بأس به عندي، على أن بعض الآيات مِمَّا أجمع على تأويلها السلفُ والخلفُ، والله تعالى أعلمُ بمراده"(٢).

---

(١) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ٨٠/٢

(٢) روح المعاني- للألوسي- ١١١/٤

المبحثُ الثاني
ابنُ تيمية –رحمه الله - بين إنكار المجاز وَوُرُودِهِ عنه.
وفيه مطلبان:
المطلبُ الأولُ: إنكارُ ابنِ تيميةِ للمجاز.

أنكر ابن تيمية - رحمه الله –تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجاز، مُستدلا على هذا بوجهين:

الوجه الأول في إنكار ابن تيمية - رحمه الله- للمجاز:

أن الكلام كله على الحقيقة، وما نُسميه نحن مجازًا بقرينته الصارفة له عما وُضِع له يُسميه هو حقيقة، والقرينة ليست لنقلِه مِن الحقيقةِ إلى المجاز بل لنقلِه من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ أخرى، ومن ثم فإنه يرى وُجوبَ تقييدِ أيِّ لفظ بقرينةٍ؛ وإلا أعد مهملا، وفي هذا يقول: " وإنما المقصود هنا الإطلاق اللفظى وهو أن يتكلم باللفظِ مُطلقا عن كل قيد وهذا لا وجود له، وحينئذ فلا يتكلم أحدٌ إلا بكلامٍ مُؤلف مُقيد مرتبط بعضه ببعض فتكون تلك قيود ممتنعة الإطلاق، فتَبَيَّنَ أنه ليس لِمَنْ فَرَّقَ بين الحقيقةِ والمجاز فرقٌ معقولٌ يُمكنُ به التمييزُ بين نوعين، فعلم أن هذا التقسيمَ باطلٌ، وحينئذٍ فكلُّ لفظٍ موجودٌ في كتابِ اللهِ ورسولِهِ فإنه مُقيدٌ بما يُبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كُلُّهُ حقيقة"(١)

وبهذا فابن تيمية - رحمه الله - يرى أن الظاهرَ حينما يُصرف عن ظاهره لا يُصرف إلا بقرينته الصارفة له عن أصلِ وضعه اللغوي، وهذا الصرفُ عن المعنى الظاهر ليس مجازًا بل هو حقيقةٌ ونصٌ في المعنى المصروفِ إليه بقرينته، **بمعنى أنك إذا قلت:** (يد) لا ينصرف الذهنُ إلى أي يد إلا إذا قلت: (يد الله) مثلا؛ فهذا نص على أن اليد في الله حقيقة، وكذا إذا قلت: (يد محمد) فهذا نص على أن اليد في محمد حقيقة وهي يد الإنسان، وهكذا، وهو بهذا يجعل ما ظهر مِن مدلولات الألفاظ – أمثال الصفات الخبرية - جار على حقيقته.

وفي هذا يقول: "إنَّ ظُهُورَ الْمَعْنَى مِنْ اللَّفْظِ تَارَةً يَكُونُ بِالْوَضْعِ اللُّغَوِيِّ أَوْ الْعُرْفِيِّ أَوْ الشَّرْعِيِّ إمَّا فِي الْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ وَإِمَّا فِي الْمُرَكَّبَةِ، وَتَارَةً بِمَا اقْتَرَنَ بِاللَّفْظِ الْمُفْرَدِ مِنْ التَّرْكِيبِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ بِهِ دَلَالَتُهُ فِي نَفْسِهِ، وَتَارَةً بِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ الْقَرَائِنِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُهَا مَجَازًا، وَتَارَةً بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَالُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْمُتَكَلَّمِ فِيهِ وَسِيَاقُ الْكَلَامِ الَّذِي يُعَيِّنُ أَحَدَ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ أَوْ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ

---

(١) الإيمان - لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ) - المحقق: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي، عمان، الأردن - ط٥- ١٤١٦هـ/١٩٩٦م- ص٩٠

هُوَ مَجَازُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُعْطِي اللَّفْظَ صِفَةَ الظُّهُورِ وَإِلَّا فَقَدْ يَتَخَبَّطُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.."(١).

وللرد عليه نقول: الظاهر من هذا الكلام أن فيه تسويةً بين المجازِ والمشتركِ اللفظي؛ حيث إن ابن تيمية -رحمه الله - سوَّى بين المشترك والمجاز من جهة أن تَرْكَ القرينةِ في كليهما يؤدي إلى التخبطِ بين المعاني المحتملةِ في اللفظِ.

والواقعُ أنَّ هذا التخبطَ يصحُّ في المشتركِ إذا ذُكِر بدون قرينة؛ فيصير مُهملا، بخلافِ المجاز؛ إذا تُركت قرينته عَاد إلى أصلِ معناه وحقيقتِه.

وفي هذا يقول ابنُ جني: "الْمَجَازَ مَعْمُولٌ بِهِ مُطْلَقًا، فَبِلَا قَرِينَةٍ حقيقة؛ وَمَعَهَا مَجَازٌ، وَالْمُشْتَرَكُ بِلَا قَرِينَةٍ مُهْمَلٌ"(٢)

<u>إذن إنكار ابن تيمية -رحمه الله- للمجاز لتسويته بين المشترك والمجاز</u>؛ لأن دلالة المشترك على كل معانيه دلالة حقيقية دُون تعيينٍ لأحدِها على الآخر إلا بقرينة، بخلافِ المجاز فإنَّ له دلالةً واحدة حقيقية - في أصلِ وضعه اللغوي - ولا يحتاج فيها إلى قرينة، أما دلالتُه على معانيه الأخرى المجازية فلا تكون إلا بقرينةٍ مانعة من إرادةِ المعنى الحقيقي.

وفي هذا يقول الطاهرُ ابنُ عاشور - رحمه الله -: "الفرقُ بين قرينةِ إطلاقِ اللفظ على معناه المجازي وقرينةِ إطلاقِ المشترك على عدةٍ من معانيه: أن قرينةَ المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وقرينة المشترك مُعينة للمعاني المُرادة كلا أو بعضًا"(٣)

إذن لا وجه لابنِ تيمية - رحمه الله - في إنكارِ المجاز بدعوى تخبطِ ظاهره في الدلالةِ على معناه إذا تركت قرينتُه؛ لعودتِه إلى أصل وضعِه وحقيقة معناه؛ فلا تخبط حينئذ.

وقد جَمَع فضيلةُ الدكتور عمر عبد الله كامل في كتابه (الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف) سبعةَ أوجهٍ للردِّ على ابنِ تيمية -رحمه الله- في هذه التسويةِ بينَ المجازِ والمشترك؛ فقال: "إذا قيل: لماذا لا يُحمل تَعْدَاد المعاني عل أنه من المشترك اللفظي بدلا من القول بالمجاز؟ ومعروفٌ أنَّ المشتركَ اللفظي هو

---

(١) مجموع الفتاوى- لابن تيمية- ٦/٤٧٥

(٢) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول- المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)- المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا- قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور - دار الكتاب العربي- ط١- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م- ١/٧٦

(٣) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»- المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت:١٣٩٣هـ) - الدار التونسية للنشر- تونس - نشر: ١٩٨٤هـ- ١/٩٩

استخدامُ اللفظ الواحد للتعبير عن أكثر من معنى، وعند إطلاقه بُدون قرينة لا يتبادر إلى الذهن معنى واحد منهم، بل الجميع على قدمِ المساواة، مثاله: كلمة (قرء) فهي مشتركة بين الطهر والحيض.

قلنا:

- **أولا:** إنَّ المشتركَ خلافُ الأصلِ؛ لأنه لو كان المشتركُ هو الأصل لكان اللفظُ عند إطلاقِه بدون القرينة مُجملا لا يُعلم المرادُ منه، ولمَّا لم يكن كذلك، بل تبادر إلى الذهن أحدُ هذه المعاني بمفرده؛ فهذا يدل على أنَّ الانفراد هو الأصل.

وأيضًا لو كان الاشتراكُ هو الأصلُ لمَا أمْكَنَ الاستدلالُ بالنصوصِ على حكمٍ من الأحكام.

- **ثانيًا:** إن الاشتراكَ أقلُّ مِن الانفرادِ، واستقراءُ اللغةِ يدل على ذلك، والقلة دليلُ المرجوحية.
- **ثالثًا:** إن الوضعَ يتبع المصلحة، والاشتراكُ فيه مفسدة بالنسبةِ للسامع والمتكلم؛ للسامعِ لصعوبةِ الفهم إلا بالقرائن، وللمتكلمِ لصعوبةِ التعبير واحتياجه إلى إضافة ما يُحدد مقصودَه، وهذه المفسدةُ وإن كانت لا تمنع وجودَ المشترك؛ فلا أقلَّ مِن أن تقتضي كونه مرجوحًا.
- **رابعًا:** إن المجاز كثير جدًا في اللغة؛ وذلك ثابت بالاستقراءِ، وعند تردد الأمر بين الاشتراك والمجاز؛ فحمله على المجاز أولى مِن حملِه على الحقيقةِ المؤدية إلى الاشتراك؛ لأنَّ المجازَ أغلبُ مِن المشتركِ بالاستقراءِ، والحملُ على الأغلبِ أولى.
- **خامسا:** إن اللفظ يُحمل على المعنى المجازي عند وجودِ القرينة المانعة من إرادةِ المعنى الحقيقي، وعند عدم هذه القرينةِ فحمله على المعنى الحقيقي المتبادر للفهم الموضوع له، بخلاف الاشتراك فإنه بدون القرينة يجب التوقفُ وإهمالُ اللفظ.
- **سادسا:** إن في حمل اللفظ على المعنى المجازي إثبات للعلاقةِ بين المعنى الأصلي والمعنى المنقولِ إليه اللفظ، وذلك أقرب إلى مراعاة قصد المتكلم.
- **سابعا:** في المجاز صور بلاغية رائعة سيتم إهمالُها حينَ الأخذ بالاشتراكِ"(١)

---

(١) الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف- بقلم: عمر عبد الله كامل - الوابل الصيب- ط١/٢٠١٠م- ص٧٩- ٨٠

هذا وقد حَكى ابنُ جني الخلافَ في ترجيحِ المجازِ على المشترك والعكس، وذكر كلامًا مُطولا، لكنه رَجَّحَ الحملَ على المجازِ بقوله: "وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَجَازِ أَوْلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الِاشْتِرَاكِ؛ لِغَلَبَةِ الْمَجَازِ بِلَا خِلَافٍ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْأَعَمِّ الْأَغْلَبِ دُونَ الْقَلِيلِ النَّادِرِ مُتَعَيِّنٌ"(١).

وبهذا فلا وجه لابن تيمية - رحمه الله - في إنكار المجاز، ولا وجه لجعله قرينة المجاز كقرينة المشترك؛ فشتان بينهما، فلم يبق إلا أن نقول بالمجاز بقرينته، ولو حذفت عاد اللفظ إلى حقيقته.

الوجه الآخر في إنكار ابن تيمية - رحمه الله- للمجاز:

ما ورد في مجموع فتاويه من: "أَنَّ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَهَذَا التَّقْسِيمُ هُوَ اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَلَا أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ فِي الْعِلْمِ كَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِي وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، بَلْ وَلَا تَكَلَّمَ بِهِ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ كَالْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ وَأَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ وَنَحْوِهِمْ".(٢).

ونُناقشه في هذا من وجهين:

أولهما: أنَّ حُكمَك على هذا التقسيم - أعني الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ - بأنه اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ ليس معناه عدمُ وقوعهما في كلامِ العرب؛ إذ العلومُ قبلَ الاصطلاح كانت ملكاتٍ في النفسِ وممارساتٍ عمليةً قبل أن تكون قواعدَ اصطلاحيةً، ومِن ثمَّ فحدوثُ الاصطلاحِ لا يقدحُ في أصلِ الوقوعِ والممارسةِ، خاصةً وأننا سنُوردُ ممارساتٍ تطبيقيةً للمجازِ مِن قِبل السالفِ الصالح؛ صَحَابةً وتابعين وعلماءَ ومُفسرين، كما في الفصل الثاني، ومن ثم يرتفع - بإذن الله تعالى- هذا الادعاءُ.

ثانيهما: ادعاؤك أنَّ هذا التقسيم **" اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ"** مردودٌ عليه بورُوده في هذه القرونِ بداية من القرنِ الثاني.(٣)

وانظر ماكتبه أبو زيد القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ) في كتابه: جمهرةِ أشعارِ العربِ؛ حيث قال تحت عنوان (اللفظ المختلف ومجازُ المعاني): " وقد يُداني الشيءُ الشيءَ وليسَ مِن جِنسه، ولا يُنسب إليه، ليعلمَ العامةُ قُرْبَ مَا بينهما.

---

(١) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول- للشوكاني- ٧٧/١

(٢) مجموع الفتاوى- لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)- تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية- نشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م- ٨٧/٧

(٣) **وقد ساق الدكتور عبد العظيم المطعني في كتابه المجازمن الأدلة القاطعة على ورود هذا التقسيم في القرنين الثاني والثالث.** انظر المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة .. والمنع - دكتور: عبد العظيم المطعني - ج٢/ص٦٤٧ وما بعدها.

وفي القرآنِ مثلُ مَا في كلامِ العرب مِن اللفظِ المختلف، ومجازِ المعاني، فمِن ذلك قولُ امرىء القيس بنِ حجرٍ الكندي: الطويل

قِفا فاسألا الأطلالَ عن أُمّ مالكٍ ... وهل تُخبِرُ الأطلالُ غيرَ التّهالُكِ

فقد عَلِمَ أنَّ الأطلالَ لا تُجيبُ إذا سُئِلَتْ، وإنَّمَا معناه: قِفا فاسألا أهلَ الأطلالِ"[١]

أليس في كلام أبي زيد القرشي– وهو من أهل القرن الثاني- دليل صريح وقاطع على معرفتهم بذاك التقسيم واستخدامهم له؟!

وقد نقل الدكتور المطعني في كتابه (المجاز) هذا الموضعَ وغيرَه من تأويلات أبي زيد القرشي وعلّق عليها بقوله:

" وتفسيره لهذين الموضعين يُدرجهما في صدرِ المجاز قطعا مع احتمالِ كونه عقليا أو لغويا.

وقد فسَّرَ الصلاةَ بالدعاء، والأذقانَ بالوجوه، والسِرَّ بالنكاح، والكبَد بالمشقةِ، والمرجمَ بالقذفِ المعنوي، والنور بالهدى، وكلّها تفسيراتٌ مجازيةٌ كما ترى.

وأبو زيد هذا توفى عام (١٧٠هـ)على الصحيح؛ لأنه تحديدٌ قام عليه الدليل.

ومؤدى هذا:

أن المجاز بمعناه الفني الاصطلاحي قد عُرِف خِلالَ القرن الثاني، عُرِف بلفظِه، وعُرِف بمعناه. وهذا يقدح في صِحةِ مَا ذهب إليه الإمامُ ابنُ تيميةَ مِنْ أنَّه لم يُعرف إلا بعدَ القرونِ الثلاثةِ الأولي!!"[٢].

---

(١) جمهرة أشعار العرب - المؤلف: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت:١٧٠هـ) - حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي - نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- ج١/ص١٢

(٢) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة .. والمنع - دكتور: عبد العظيم المطعني - ج٢/ص٦٤٩.

المطلب الثاني: وُرُودُ التأويل عن ابنِ تيمية.

بَعْدَ مَا تقرر في المبحثِ السابق مِن وقوع المجاز في لغةِ العرب بصفة عامة والقرآن الكريم بصفة خاصة، ثم بعدَ مناقشة أدلةِ ابن تيمية - رحمه الله - على إنكارِ المجاز والردِّ عليه فيها، كما في المطلب الأول من هذا المبحث، لم يتبق لنا الآن إلا أنْ نسُوقَ بعضَ المواضعِ التي أوَّلَ فيها ابنُ تيمية - رحمه الله -، وإن لم يُسمّها مجازًا؛ لتكون بمثابةِ رَدٍ عملي نُقَرِّرُ به ما قُرِّرَناه في المبحثِ السابق - مِن وقوع المجاز في لغةِ العرب والقرآن الكريم -، وما سيأتي مِن مباحثَ ومطالب في هذا البحث بإذن الله تعالى.

١- **المَوضعُ الأولُ مِن تأويل ابن تيمية - رحمه الله -:**

تأويلُه للحديث الذي أخرجه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه بسندِه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟..."(١).

حيث علق عليه قائلا: "وهذا صريح في أن الله سبحانه وتعالى لم يمرضْ ولم يَجُعْ، ولكن مرض عبدُه وجاع عبده، فجعل جُوعَه جُوعَه، ومرضَه مرضَه، مفسِّرًا ذلك بأنك: (لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده). فلم يبق في الحديثِ لفظٌ يحتاج إلى تأويل".(٢)

فانظر كيف ردَّ ابن تيمية -رحمه الله- ظاهرَ المرض عن اللهِ وصرفه إلى معنى مرضِ وليِّ اللهِ، وهذا الصرف عن الظاهر يتفق فيه مع السادةِ الأشاعرة، وهو تأويلٌ بلا شك، إلا أنه أنكرَ أن يكون هذا تأويلًا، بل زعم أنه: (لم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل)!!.

ووجهه في نفي تأويل هذه الرواية أمران:

- **الوجهُ الأول:** اقترانُ اللفظِ الظاهر بقرينتِه الصارفةِ له عن معناه الحقيقي، ومِن ثَمَّ فهو حقيقة في مرضِ وليِّ اللهِ لا أنه تأويل لمرضِ الله.

---

(١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ) - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٥٦٩/١٩٩٠/٤- كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ- بَابُ فَضْلِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ.

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع- لتقي الدين ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ)- المحقق: د.محمد بن عودة السعوي - مكتبة العبيكان- الرياض- ط٦- ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م- ٧٣/١

وهو بهذا يعود إلى شُبهته التي رددنا عليها في المطلبِ السابق مِن أنَّ القرينةَ لمَّا اتصلت باللفظ الظاهر صرفته عن ظاهرِه، وجعلت مرضَ اللهِ حقيقةً في مرضِ وليه، ومن ثم لا يُوجد تأويل للفظ الظاهر؛ بل هو نصٌ في المعنى المصروف إليه بقرينتِه.

والحق: أنَّ الله -سبحانه وتعالى- لا يُمكن أن ننسب إليه نقصًا بمرضٍ أو نحوه، وليس شرطا في صرفِ الظاهر عن ظاهره أن تقترن به قرينةُ صرفِه؛ بل قد تكون قرينتُه معنوية؛ أو تكون منفصلةً عنه(١).

وهنا نقول له: ماذا لو لم تردْ هذه القرينةُ؟ هل كنت ستقولُ بمرضِ اللهِ تعالى؟! أم كنت ستقولُ: إنَّ اللهَ تَعالى مرِض مرضًا يليق بذاته؛ كقولك: له (يدٌ) تليقُ بذاته؟!

ثمَّ إنَّ نصَّ الرواية دالٌ على أنَّ الله تعالى لم يأتِ بالقرينةِ المذكورة ابتداء؛ حيث قال: (يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي).

وإلى هنا انتهى كلام الحق - سبحانه وتعالى - ابتداءً، وهذا القدرُ مُؤول بقرينةٍ معنوية؛ وهي إنكار العقلِ ابتداء لهذا الظاهرِ، ولو لم يكن هذا الإنكار كافيا في صرف الظاهر عن ظاهره لكان في ترك البيانِ مِن الله تعالى ابتداء إلى ما بَعد سؤالِ العبد تأخيرٌ للبيانِ عن وقتِ الحاجة - بدليل إنكارِ العبد - وهذا لا يجوز(٢).

فكأن العبد أنكر بعقلِه ابتداء هذا الظاهر –بدون قرينة لفظية- فدلَّ إنكارُه على وُجوبِ التأويل، ثم سَأل ربه - سبحانه - ليكشف له عن وجهِ ذاك التأويلِ.

وبهذا فالنصُّ مؤولٌ قبل أن ترِد عليه تلك القرينةُ؛ التي لم تأتِ لتجعل الكلام مُؤولا، أو تجعله حقيقةً في مرضِ العبد كما يقول ابن تيمية -رحمه الله-؛ إنما أتت لتكشِف عن وجهِ التأويل في مرضِ الله سبحانه وتعالى، وشتَّانَ مَا بينهما.

- **الوجه الآخر في إنكارِ ابنِ تيميةَ لتأويلِ هذه الروايةِ:**

---

(١) **وفي هذا يقول الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله:** " إذا كان لفظ الآية والخبر ظاهرا في معني، فإنما يجوز لنا ترك ذلك الظاهر بدليل منفصل، وإلا لخرج الكلام عن أن يكون مفيدا، ولخرج القرآن عن أن يكون حجة.(**أساس التقديس- للإمام فخر الدين الرازي- تحقيق د. أحمد حجازي السقا- مكتبة الكليات الأزهرية- ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م- ص٢٣٤)**.

(٢) **قال ابن قدامة: " ولا خلاف في: أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة "** انظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل- المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ)- مؤسسة الريّان للطباعة والنشر - ط٢- ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م- ٥٣٤/١

أنه سمَّى صرفَ اللفظ عن ظاهره تفسيرًا ولم يُسمه تأويلا، حيث قال: (فجعلَ جوعَه جوعَه، ومرضَه مرضَه، مفسِّرًا ذلك بأنك: (لو أطعمته لوجدت ذلك عندي..)

وكأن المشكلة في التسمية؛ مع أنه لا مشاحة في الاصطلاح!!

وعليه: فنقول له: سمِّه تأويلا أو سمِّه تفسيرًا لا يهم، المهم أنَّكَ أقررت هنا بصرفِ الظاهر عن ظاهره؛ لاستحالتِه على اللهِ -سبحانه وتعالى-، ولم تقرْ بذاتِ الصرفِ للسادةِ الأشاعرة لمَّا صرفوا ظواهرَ النصوصِ الموهمةِ للتشبيه عن ظاهرها، وكأنَّ صرفَ الظاهر عن ظاهره بالهوى لا بالدليل، مع أنَّ السادةَ الأشاعرة –رحمهم الله تعالى - لا يصرفون أيَّ ظاهرٍ عن ظاهره إلا بدليل.

وهذا ما أكده الإمامُ البيهقيُّ في اعتقادِه، حيثُ قالَ: "وَالْقُرْآنُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نُزِيلَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ"(١) **وبهذا فابنُ تيمية -رحمه الله- أوَّلَ؛ وإن سَمَّاه تفسيرًا!!.**

٢- **الموضع الثاني: من تأويلِ ابن تيمية - رحمه الله -:**

قوله كما في رسالته التدمرية: "ووصف نفسَه بأنه استوى على عرشِه، فذكر في سبع آيات من كتابه أنه استوى على العرش، ووصف بعضَ خلقه بالاستواء على غيره، في مثل قوله: {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}[الزخرف: ١٣]، وقوله: {فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ}[المؤمنون: ٢٨]، وقوله: {وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ}[هود: ٤٤] وليس الاستواء كالاستواء. ووصف نفسَه ببسطِ اليدين، فقال: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}[المائدة: ٦٤]، ووصف بعضَ خلقِه ببسطِ اليد، في قوله: {وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ}[الإسراء: ٢٩]، وليس اليدُ كاليدِ، ولا البسطُ كالبسطِ، وإذا كان المراد بالبسطِ الإعطاءَ والجودَ فليس إعطاءُ اللهِ كإعطاءِ خلقه، ولا جودُه كجودِهم. ونظائرُ هذا كثيرة".(٢)

فانظر كيف أنكرَ التأويلَ بالتأويلِ؛ حيث قال: "وليس الاستواء كالاستواءِ"حيث انصرف عن ظاهرِ الاستواء - الذي هو حقيقة فيه - إلى استواء آخر ليس كالأولِ، وهذا بلا شك تأويل.

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث- لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ)-تحقيق: أحمد عصام الكاتب- دار الآفاق الجديدة- بيروت- ط١، ١٤٠١هـ- ١٢١/١

(٢) التدمرية- لابن تيمية- ٢٩/١

بل انظر إلى تصريحه بالتأويلِ في قوله: "وإذا كان المراد بالبسطِ الإعطاءَ والجودَ.."

حيث أوَّل بسطَ اليدين بالإعطاءِ والجود، ثم أضاف قائلا: فليس إعطاءُ الله كإعطاءِ خلقه، وهذا هو عين التأويل الذي يقول به السادةُ الأشاعرة، بينما يُنكره هو مع استخدامِه له.

٣- الموضع الثالث من تأويل ابن تيمية - رحمه الله -:

قوله كما في الجوابِ الصحيح لمن بَدَّلَ دِينَ المسيح: "لَفْظُ الِابْنِ يُعَبَّرُ بِهِ عَمَّنْ وُلِدَ الْوِلَادَةَ الْمَعْرُوفَةَ، وَيُعَبَّرُ بِهِ عَمَّنْ كَانَ هُوَ سَبَبًا فِي وُجُودِهِ، كَمَا يُقَالُ: ابْنُ السَّبِيلِ، لِمَنْ وَلَدَتْهُ الطَّرِيقُ، فَإِنَّهُ لَمَّا جَاءَ مِنْ جِهَةِ الطَّرِيقِ جُعِلَ كَأَنَّهُ وَلَدُهُ.وَيُقَالُ لِبَعْضِ الطَّيْرِ: ابْنُ الْمَاءِ، لِأَنَّهُ يَجِيءُ مِنْ جِهَةِ الْمَاءِ، وَيُقَالُ: كُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الِابْنَ يَنْتَسِبُ إِلَى أَبِيهِ وَيُحِبُّهُ وَيُضَافُ إِلَيْهِ، أَيْ كُونُوا مِمَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْآخِرَةِ وَيُحِبُّهَا وَيُضَافُ إِلَيْهَا، وَهَذَا اللَّفْظُ مَوْجُودٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي بِأَيْدِي أَهْلِ الْكِتَابِ فِي حَقِّ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ وَيُرَبِّيهِمْ، كَمَا ذَكَرُوا أَنَّ الْمَسِيحَ قَالَ: (أَبِي وَأَبِيكُمْ وَإِلَهِي وَإِلَهُكُمْ). وَفِي التَّوْرَاةِ: أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِيَعْقُوبَ: (أَنْتَ ابْنِي بِكْرِي). وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا لَهُ مَعْنًى صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَحَبَّةُ لَهُ وَالِاصْطِفَاءُ لَهُ، وَالرَّحْمَةُ لَهُ، وَكَانَ الْمَعْنَى مَفْهُومًا عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمَنْ يُخَاطِبُونَهُ، وَهُوَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ، فَصَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ يُرِيدُونَ بِهِ الْمَعْنَى الْبَاطِلَ.(١) **فانظر:** كيف أوَّل الابنَ بمعنى الْمَحَبَّة وَالِاصْطِفَاء وَالرَّحْمَةِ، بينما أنكر على أتباعِ الأنبياء إرادةَ المعنى الباطل؛ وهو اتخاذ الله ولدا، مع أنَّ هذا المعنى الباطل هو الظاهرُ مِن لفظِ الابن، بينما مَا ذكره هو مِن مَعَانى الْمَحَبَّة وَالِاصْطِفَاء وَالرَّحْمَةِ ليس ظاهرًا فيه؛ بل هو مصروفٌ إليه بالتأويل؛ لاستحالةِ الظاهرِ عليه سبحانه!!.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح- لابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)- تحقيق: علي بن حسن- عبد العزيز بن إبراهيم- حمدان بن محمد- دار العاصمة، السعودية- ط٢- ١٤١٩هـ/١٩٩٩م- ٤/ ١٥٠

الفصل الثاني

تأويل المتشابه بما ورد من

(مأثور سديد) و (رأي رشيد)

تمهيد بعنوان: مذهب السلف في التأويل كالخلف تمامًا بتمام.

قبل أن نَسوق الأدلةَ النقليةَ والعقلية على وقوعِ التأويل في الصفاتِ الخبرية؛ وعلى رأسِها صفة الاستواء؛ نضع بين يدي القارئ الكريم هذا التمهيدَ الدالَ على أنَّ التأويلَ هو مذهبُ الأمةِ سَلَفًا وخلفًا، وعدمُ انتشارِه بين السلف إنما لعدمِ حاجتهم إليه.

كما يقول تقي الدين المقريزي: "اعلم أنَّ الله تعالى لمَّا بَعَثَ مِن العربِ نبيَّه محمدًا -صلّى الله عليه وسلّم- رسولا إلى الناسِ جميعًا، وَصَف لهم ربَّهم سُبحانه وتعالى، بِمَا وَصَف به نفسَه الكريمة في كتابِه العزيز الذي نزل به على قلبِه -صلّى الله عليه وسلّم- الروحُ الأمين وبما أوحى إليه ربُّه تعالى، فلم يسأله -صلّى الله عليه وسلّم- أحدٌ مِن العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم عن معنى شيء مِن ذلك، كما كانوا يسألونه -صلّى الله عليه وسلّم- عن أمرِ الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مِمَّا لله فيه سبحانه أمرٌ ونهي، وكما سألوه -صلّى الله عليه وسلّم- عن أحوالِ القيامة والجنة والنار؛ إذ لو سأله إنسانٌ منهم عن شيء مِن الصفاتِ الإلهية لنُقِلَ كما نُقلت الأحاديثُ الواردة عنه -صلّى الله عليه وسلّم- في أحكامِ الحلالِ والحرام، وفي الترغيبِ والترهيبِ، وأحوالِ القيامةِ والملاحمِ والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتبُ الحديث، معاجمُها ومسانيدُها وجوامعُها، ومَن أمْعَنَ النظرَ في دواوينِ الحديث النبويّ، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط مِن طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن معنى شيء مما وصف الربّ - سبحانه - به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه محمد -صلّى الله عليه وسلّم-، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفاتٍ أزليةً مِن العلمِ والقدرةِ والحياةِ والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلامَ سوقا واحدًا. وهكذا أثبتوا -رضي الله عنهم- ما أطلقه اللهُ سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا -رضي الله عنهم- بلا تشبيه، ونزهوا مِن غيرِ تعطيل، ولم يتعرّض مع ذلك أحدٌ

منهم إلى تأويلِ شيء مِن هذا، ورأوا بأجمعهم إجراءَ الصفاتِ كما وَرَدَت، ولم يكن عندِ أحدٍ منهم ما يستدل به على وحدانيةِ اللهِ تعالى، وعلى إثباتِ نبوّةِ محمد -صلّى الله عليه وسلّم، سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئا من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة"(١).

من هنا اشتهر بينَ أهل العلم أنَّ التفويضَ هو مذهبُ السلفِ، وأن التأويلَ مذهبُ الخلف، وكلاهما يُمثل مذهبَ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

وعلى هذا جرت الأمةُ سلفا وخلفا حتى ظهر ذاك الفكرُ الذي ادعى لنفسِه السلفية، وأنكر تأويلَ السادةِ الأشعرية، وليس لهم دليلٌ على هذا إلا مجردَ ادعاءِ عدمِ تأويلِ السلف –مع أنَّ التركَ ليس دليلًا على المنع - وغابَ عنهم أنَّ التأويلَ كما هو مذهبُ الخلفِ هو مذهبُ السلف كذلك، لكن أهلَ السلفِ عدلوا عن إظهارِه لعدم حاجتِهم إليه؛ إذ كانوا أبعدَ الناس عن التشبيهِ والتجسيم؛ نظرا لما جُبلت عليه قلوبهم ونفوسُهم من التصديقِ والتسليم.

أشار إلى هذا المعنى العزُّ بنُ عبد السلام في كتابه الفتاوى عند الإجابةِ على سؤالٍ متعلق بأحاديثِ الصفاتِ، حيث ذهب إلى التأويلِ فيها ثم علَّقَ على سكوتِ السلف عن التأويلِ فيها بقوله: "... وليس الكلامُ في هذا – يعني تأويلَ الصفات - بدعةً قبيحة؛ وإنَّما الكلامُ فيه بدعةٌ حسنة واجبة لما ظهرت الشبهة، وإنما سكت السلف عن الكلام فيه؛ إذ لم يكن في عصرهم مَن يحمل كلامَ اللهِ وكلامَ رسوله على ما لا يجوز حملُه عليه، ولو ظهرت في عصرِهم شُبهة لكذبوهم وأنكروا عليهم غايةَ الإنكار، فقد ردَّ الصحابةُ والسلف على القدرية لمَّا أظهروا بدعتَهم ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك ولا يردون على قائلِه، ولا نُقل عن أحدٍ من الصحابة شيءٌ مِن ذلك؛ إذ لا تدعو الحاجةُ إليه، والله أعلم"(٢)

كذا أشار إلى هذا المعنى محمود خطاب السّبكي بقوله: " ووجهُ صحة مذهب الخلف: أنهم فسروا الآية بما يدل عليه اللفظ العربى، والقرآن عربيٌّ، وحَمَلهم على التفسير المذكور - ولم يفوضوا كما فوَّضَ السلفُ- وجودُ المشبهةِ والمجسمةِ فى زمانهم، زاعمين أنَّ ظاهرَ الآيات يدل على أنه تعالى جِسم، ولم يفقهوا أنه مستحيل عليه -عز وجل- الجسميةُ والحلولُ فى الأمكنة، وقد اغترَّ

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار- المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت:٨٤٥هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت- ط١، ١٤١٨ هـ - ١٨٨/٤

(٢) كتاب الفتاوى- للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي- (٥٧٨-٦٦٠هـ) خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرحمن عبد الفتاح- دار المعرفة بيروت- ص٥٦

بعضُ العوام بقولهم؛ فاعتقدوا أنَّ الله تعالى جالسٌ على العرشِ وحَالٌّ في السماءِ؛ فكفروا والعياذُ بالله تعالى، والنفسُ أمَّارَةٌ بالسوء، والشياطين تُحَسِّنُ لها ارتكابَ مَا تُخَلِّد به في النارِ، فوجب عليهم أن يُبينوا للعامة معنى تلك الآياتِ والأحاديثِ المتشابهة -حسب مدلولاتِ القرآن والأحاديث النبوية- بما يصِحُّ اتصافُ الله تعالى به؛ ليعرفوا الحقَّ فيعملوا عليه ويتركوا الباطل وأهله فلا يكفرون، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء، **وقد نقل العلامة أحمد زَرُّوق عن أبي حامد أنه قال:** لا خِلاف في وُجوبِ التأويل عِند تعيُّنِ شبهة لا ترتفع إلا به أهـ، **والحاصل:** أن الخلف لم يخالفوا السلف في الاعتقادِ، وإنما خالفوهم في تفسيرِ المتشابه للمقتضى الذى حَدَثَ في زمانهم دُون زمان السلف كما علمت، بل اعتقادُهم واحد؛ وهو أنَّ الآياتِ والأحاديثَ المتشابهاتِ مصروفةٌ عن ظاهرِها الموهم تشبيهه تعالى بشئ من صفات الحوادث، وأنه سبحانه وتعالى مخالف للحوادث، فليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا مستقر على عرش ولا في سماء ولا يمر عليه زمان وليس له جهة إلى غير ذلك مِمَّا هو مِن نعوت المخلوقين(١).

وعليه: فإن مذهب السلف في التأويل كالخلف تماما بتمام.

أفاد هذا أستاذنا الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة - رحمه الله – بقوله: "مذهبُ السلف أيضا هو التأويلُ كالخلفِ تمامًا بتمام، كلُّ ما هنالك أنه لمَّا لَمْ تَقُم الشبهةُ في عهدِ السلف أرادوا أن يغلقوا البابَ في أمثالِ هذه، فلم يتكلموا فيها، فإن ثارت الشبهةُ؛ شبهةٌ مَا تكلموا، ولذلك: أثِر عن مالك والأوزاعي التأويلُ في حديثِ النزول، وأثر عن أحمدَ بنِ حنبل التأويلُ في: { وجَاءَ رَبُّكَ}[الفجر: ٢٢] وأجمعوا على التأويلِ في: (قلوبُ العبادِ بين أصبعين من أصابع الرحمن(٢) بل نقول: إنَّ الرسولَ صلى الله عليه وسلم نفسه، بل رب العزة أوّل، فلا يمكن لسلف ولا لخلف ولا لأيٍ أن يُمسك عن مِثلِ هذا التأويل لكونه باطلا.. **إلى أن قال:** ... والسلف لا يستطيعون أن يردُّوا التأويل، **لكن كما نقول:** لمَّا لَمْ تَهِجْ

---

(١) الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (والمجلد التاسع طبع باسم: إرشاد الناسك إلى أعمال المناسك)- المؤلف: محمود محمد خطاب السّبكي- المحقق: أمين محمود خطاب- المكتبة المحمودية السبكية- ط٤- ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م- ٢٧/١

(٢) **يعني الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بسنده:** عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، يَقُولُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ» **(صحيح مسلم- ٢٠٤٥/٤- ٢٦٥٤- كتاب الْقَدَرِ- بَابُ تَصْرِيفِ اللهِ تَعَالَى الْقُلُوبَ كَيْفَ شَاءَ)**

الشبهةُ، فإن هَاجَتْ الشبهةُ كان فرضًا على الكلِّ أن يُؤول ويُبين المعنى الذي يجتزّ الشبهةَ مِن جُذورها"(١).

وعلى هذا فالتأويلُ كالتفويضِ مسلكان مُعتبران وإن اشتهر أحدُهما عن السلفِ والآخرِ عن الخلفِ إلا أنَّ غايتَهما واحدة؛ وهي تنزيهُ اللهِ عزَّ وَجَلَّ عن التشبيهِ والتجسيمِ.

عَبَّرَ عن هذا الشيخُ البوطيُّ -رحمه الله- بقولِه: "واعلم أنَّ مذهبَ السلفِ في عصرِهم كان هو الأفضلَ والأسلمَ والأوفقَ مع الإيمانِ الفطريِّ المرتكز في كلٍّ مِن العقلِ والقلبِ، ومذهبُ الخلف في عصرِهم أصبحَ هو المصيرَ الذي لا يُمكن التحولُ عنه؛ بسبب مَا قامت فيه مِن المذاهبِ الفكريةِ والمناقشاتِ العلمية، وبسبب ظهورِ البلاغة العربية مُقعدةً في قواعدَ مِنَ المجازِ والتشبيهِ والاستعارةِ...**إلى أن قال:** والمهمُّ أنْ تعلمَ بأنَّ كلا من المذهبين منهجان إلى غايةٍ واحدة؛ لأنَّ المآل فيهما إلى أن الله عز وجل لا يُشبهه شيء من مخلوقاته وأنه مُنزه عن جميعِ صفاتِ النقص، فالخلافُ الذي تراه بينهما خلافٌ لفظيٌ وشكليٌ فقط"(٢) **من هنا سنُعنى - بإذنِ اللهِ تعالى - في هذا الفصلِ الثاني في مبحثِه الأول** برَفْعِ إِشْكَالِ التَأويلِ بمَا وَرَدَ مِن مأثور سديد عن الله تعالى ورسوله ثم عن السلفِ الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، لنثبت أنَّ الخلف حين أوَّلوا لم يبتدعوا؛ بل اقتفوا الأثر واتبعوا.

وَكُلُّهُمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ مُلْتَمِسٌ * غَرْفًا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ رَشْفًا مِنَ الدِّيَمِ**

ثم نُعنى في مبحثِه الثاني - بإذن الله تعالى - برَفْعِ إِشْكَالِ التَأويلِ بما وَرَدَ مِن رأي رشيد وذلك.بإيرادِ مجموعةٍ مِن الأدلةِ العقليةِ على تأويلِ الصفاتِ الخبرية - وعلى رأسها صفةُ الاستواء - لأنها أهمُّ صفةٍ أثير حولها الخلافُ وبإثباتِ صحةِ تأويلها بالعقلِ والنقلِ ينصرفُ الحكمُ تبعا إلى باقي الصفاتِ الخبريةِ.

---

(١) نقلا عن أستاذنا الدكتور/ إبراهيم عبد الرحمن خليفة رحمه الله في إحدى- محاضراته في الدراسات العليا: - رابط الحلقة على اليوتيوب https://iZyFIR٤u.pw/K٢

(٢) كبرى اليقينيات الكونية- وجود الخالق ووظيفة المخلوق- تأليف: د. محمد سعيد رمضان البوطي- دار الفكر- بيروت- لبنان- دار الفكر المعاصر- دمشق- سورية- ط٨/١٤١٧هـ- ١٩٩٧م- ص١٤١

المبحث الأول
رَفْعُ إِشْكَالِ التَأْوِيلِ بما ورد من مأثور سديد
وفيه عدة مطالب:
المطلب الأول: وقوع التأويل في كلام الله تعالى(١).

وأولُ ما نُورد مِن تأويلِ المتشابه بما وَرَدَ مِن مأثورٍ سديدٍ هو وقوعُ التأويلِ في كلامِ اللهِ المجيد، وبه وَرَدَتْ رواياتٌ عديدة، منها:

١- ما أخرجه الإمامُ مسلم في صحيحه بسندِه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي(٢).

فانظرْ كيف وقعَ التأويلُ في كلامِ الله -تعالى-؛ حيث أوَّلَ مرضَه سبحانه بمرضِ وليه..إلخ

وهذه الرواية قد أوردناها من قبلُ عند الحديثِ عن تأويلِ ابن تيمية -رحمه الله-، وقد علَّقَ عليها ابن فورك بقوله: "وَأما قَوْله: (مَرضت): فقد فسره النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَبَيَّنَ معنى ذَلِك إِشَارَة إِلَى مرضِ وليه فأضاف إِلَى نَفسه إِكْرَاما لوَلِيِّه ورفعا لقدره.

وَهَذِه طَرِيقَة مُعْتَادَة فِي الْخطاب عَرَبِيَّة وعجمية وَذَلِكَ أَن يخبر السَّيِّد عَن نَفسه وَيُرِيد عَبده إِكْرَاما لَهُ وتعظيما حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ، توهم من جلالته وَعظم مَنْزِلَته مساواته لَهُ فِي الْمنزلَة وَالْجَلالَة، وعَلى هَذِه الطَّرِيقَة يحمل قَوْله تَعَالَى: {إِن الَّذين يحادون الله وَرَسُوله}[المجادلة: ٥] وَقَوله: {إِن الَّذين يُؤْذونَ الله

---

(١) **وكلام الله تعالى هنا الغير متعبد بتلاوته، وهو الحديث القدسي، وهو:** " ما يضيفه النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الله تعالى، أي إن النبي -صلى الله عليه وسلم- يرويه على أنه من كلام الله، فالرسول راوٍ لكلام الله بلفظ من عنده... ". **انظر: مباحث في علوم القرآن - المؤلف: مناع بن خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ) - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - ط٣-١٤٢١هـ ٢٠٠٠م - ص ٢١**

(٢) صحيح مسلم- ١٩٩٠/٤/٢٥٦٩- كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ- بَابُ فَضْلِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ.

وَرَسُوله}[الأحزاب: ٥٧] وَقَوله: {إِن تنصرُوا الله ينصركم}[محمد: ٧] (١)

كما علق شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة -رحمه الله- على هذه الرواية أيضا بقوله: فقوله: (مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي) ثم يقول: (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ) أليس هذا بتأويل؟!، فهذا معناه مجاز عقلي أو مجاز بالحذف(حذف المضاف).

فهذا كلامٌ قاله اللهُ ونقله رسولُه العربيُّ الخالصُ العروبةِ بَيْنَ الصحابةِ العربِ الخلصِ ولم يُنكِر ذلك أحدٌ، فهذا تأويلٌ"(٢).

كما أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ"(٣).

فانظر كيف أوَّل الحق سبحانه أذى نفسه بسبِّ الدهر.

وفي هذا يقول أبو بكر الجصاص: "وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: "يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ"فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَا يَلْحَقُهُ الْأَذَى وَلَا الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ، وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ مَعْنَاهُ: يُؤْذِي أَوْلِيَائِي؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْفَاعِلُ لِهَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْسُبُهَا الْجُهَّالُ إلَى الدَّهْرِ، فَيَتَأَذَّوْنَ بِذَلِكَ كَمَا يَتَأَذَّوْنَ بِسَمَاعِ سَائِرِ ضُرُوبِ الْجَهْلِ وَالْكُفْرِ، وَهُوَ كقوله: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}[الأحزاب: ٥٧] وَمَعْنَاهُ: يُؤْذُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ"(٤).

---

(١) مشكل الحديث وبيانه- المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت:٤٠٦هـ)- المحقق: موسى محمد علي - عالم الكتب- بيروت- ط٢- ١٩٨٥م- ١٥١/١

(٢) نقلا عن أستاذنا الدكتور/ إبراهيم عبد الرحمن خليفة رحمه الله في إحدى- محاضراته في الدراسات العليا: - رابط الحلقة على اليوتيوب https://u.pw/K٢iZyFIR٤

(٣) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي - المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة - ط١/ ١٤٢٢هـ -١٤٣/٩-٧٤٩١- كِتَابُ التَّوْحِيدِ- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ}[الفتح: ١٥].

(٤) أحكام القرآن- المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت:٣٧٠هـ)- المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م- ٥١٦/٣

المطلبُ الثاني:وقوعُ التأويل في كلامِ النبيِّ -ﷺ-.

وكمَا وَرَدَ التأويلُ في كلامِ اللهِ -سبحانه وتعالى-، وَرَدَ أيضًا في كلامِ مَن أُوتِي جوامعَ الكلمِ أفصحِ العربِ وأزكاهم سيدِنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم، ومنه:

١- ما أخرجَه الإمامُ البخاريُّ في صحيحِه بسندِه عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، قَالَ: وَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ المَدِينَةِ لَيْلَةً سَمِعُوا صَوْتًا، قَالَ: فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ، وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ، فَقَالَ: «لَمْ تُرَاعُوا، لَمْ تُرَاعُوا»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَدْتُهُ بَحْرًا» يَعْنِي الفَرَسَ(١)

وقد أبان الإمامُ البخاريُّ - رحمه الله تعالى - عن وجه تأويلِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ أَكْثَرَ مَغَالِيطِ النَّاسِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ حِينَ لَمْ يَعْرِفُوا الْمَجَازَ مِنَ التَّحْقِيقِ، وَلَا الْفِعْلَ مِنَ الْمَفْعولِ، وَلَا الْوَصْفَ مِنَ الصِّفَةِ، وَلَمْ يَعْرِفُوا الْكَذِبَ لِمَ صَارَ كَذِبًا، وَلَا الصِّدْقَ لِمَ صَارَ صِدْقًا، فَأَمَّا بَيَانُ الْمَجَازِ مِنَ التَّحْقِيقِ فَمِثْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للفَرَسِ، وَجَدْتُهُ بَحْرًا وَهُوَ الَّذِي يَحُورُ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَشْيَهُ حَسَنٌ، وَمِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: عِلْمُ اللَّهِ مَعَنَا وَفِينَا، وَأَنَا فِي عِلْمِ اللَّهِ، إِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنَا وَهُوَ التَّحْقِيقُ، وَمِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: النَّهْرُ يَجْرِي، وَمعنَاهُ أَنَّ الْمَاءَ يَجْرِي وَهُوَ التَّحْقِيقُ، وَأَشْبَاهُهُ فِي اللُّغَاتِ كَثِيرَةٌ"(٢)

٢- ما أخرجه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه بسندِه عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْرَعُكُنَّ لَحَاقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا» قَالَتْ: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيَّتُهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا، قَالَتْ: فَكَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا زَيْنَبُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَتَصَدَّقُ.(٣)

وفي مُستدرك الحاكم إيضاحٌ لهذا التأويلِ؛ حيث أخرج هذه الروايةَ بسندِه: عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَزْوَاجِهِ: «أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكُنَّا إِذَا اجْتَمَعْنَا فِي بَيْتِ إِحْدَانَا

---

(١) صحيح البخاري- ٣٠٤٠/٦٦/٤- كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ- بَابُ إِذَا فَزِعُوا بِاللَّيْلِ.

(٢) خلق أفعال العباد- المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت:٢٥٦هـ)- المحقق: د. عبد الرحمن عميرة - دار المعارف السعودية- الرياض- ١١٢/١

(٣) صحيح مسلم- ٢٤٥٢/١٩٠٧/٤- كتاب الْفَضَائِلِ- بَابُ مِنْ فَضَائِلِ زَيْنَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَمُدُّ أَيْدِيَنَا فِي الْجِدَارِ نَتَطَاوَلُ، فَلَمْ نَزَلْ نَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تُوُفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَتِ امْرَأَةً قَصِيرَةً وَلَمْ تَكُنْ أَطْوَلَنَا، فَعَرَفْنَا حِينَئِذٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَرَادَ بِطُولِ الْيَدِ الصَّدَقَةَ قَالَ: «وَكَانَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةً صَنَّاعَةَ الْيَدِ فَكَانَتْ تَدْبُغُ وَتَخْرُزُ وَتَصَدَّقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»"(١).

فانظر كيف كُنَّ -في بادئِ الأمرِ- يمددن أيديَهن في الجدارِ يتطاولن؛ حملًا للحديثِ على ظاهرِهِ من طولِ الجارحةِ، فلما توفيت السيدةُ زينب -رضي الله عنها- عَلِمْنَ أنَّ الظاهرَ مطروحٌ؛ لأنها كانت قصيرةً، ويلزم من قِصرِ القامةِ قصرُ الجارحةِ - رضي الله عنها- وهذا يتعارضُ مع طولِ اليدِ الذي في الحديثِ، فوجبَ طرحُ هذا الظاهرِ وتأويلُ طولِ اليد في كلامِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم بالكرمِ والعطاءِ.

٣- ما أخرجَهُ الإمامُ البخاريُّ في صحيحِهِ بسندِه عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: "قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِسَارَةَ: هَذِهِ أُخْتِي، وَذَلِكَ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"(٢)

فانظر كيف أوَّلَ سيدنا إبراهيمُ - عليه السلام - أختَه بالأختِ في ذاتِ الله؛ حتى لا يكون كاذبا؛ إذ هي زوجته!! ويشهد له قوله سبحانه: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ".

---

(١) المستدرك على الصحيحين - المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:٤٠٥هـ) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١/ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م- ٦٧٧٦/٢٦/٤- كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ....- ذِكْرُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قال الإمام الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ-[تلخيص الذهبي] ٦٧٧٦- على شرط مسلم.

(٢) صحيح البخاري- ٤٥/٧- كِتَابُ الطَّلاَقِ- بَابُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُكْرَهٌ: هَذِهِ أُخْتِي، فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ، **هذا الحديث أخرجه البخاري في هذا الموضع معلقا، لكن نصَّ ابن حجر رحمه الله على أن الإمام البخاري وصله في مواضع أخرى؛ حيث قال: "قَالَ إِبْرَاهِيم لامْرَأَتِه هَذِهِ أُخْتِي، وَصله فِي الْمَظَالِم وَغَيرهَا.."**(راجع فتح الباري شرح صحيح البخاري- المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي - دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩- رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي- قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب- ٦٨/١)

المطلبُ الثالثُ: وقوعُ التأويلِ في كلام السلفِ الصالح.

بعدما تقرر لدينا من وقوع التأويل في كلامِ اللهِ -سبحانه وتعالى-، كذا وقوعه في كلامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا شكَّ مِن اتِّبَاعِ السلفِ الصالح لهما واتباعِ طريقهما.

وقد نَسَبَ الإمامُ النوويُّ رحمه الله التأويلَ للسلف الصالح فقال: " قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ، سَبَقَ إِيضَاحُهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، وَمُخْتَصَرُهُمَا: أَنَّ **أَحَدَهُمَا**: وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ: أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفَ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ وَعَنِ الِانْتِقَالِ والحركات وسائر سمات الخلق، **والثاني:** مذهب أكثر المتكلمين وَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ هُنَا عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بها"(١)

كذا نسبه الإمامُ الزركشيُّ للسلفِ الصالح قائلا: "...وَمِمَّنْ نُقِلَ عَنْهُ التَّأْوِيلُ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزَّنْدَقَةِ: إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ أَوَّلَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى تَأْوِيلَ أَحْمَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {أو يأتي ربك}[الأنعام: ١٥٨] قَالَ: وَهَلْ هُوَ إِلَّا أَمْرُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: {أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ}[النحل: ٣٣]!(٢).

وهذا الكلام من الإمامين النووي والزركشي فيه نسبة التأويل للسلف إجمالا، لكننا نشفع هذا ببعض البيان؛ بذكر بعضِ المواضع التفصيلية لتأويلِ السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، ومن ذلك:

١- **تأويل حبر الأمة وترجمان القرآن:**

حيث أخرج ابن جرير - رحمه الله - بسنده: عن ابن عباس، قوله: (اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) يقول: الله سبحانه هادي أهل السماوات والأرض.(٣)

---

(١) شرح صحيح مسلم - للإمام النووي (ت:٦٧٦هـ)- دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١٣٩٢/٢هـ - ٣٦/٦

(٢) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ٧٨/٢

(٣) جامع البيان- للطبري- ١٧٧/١٩

كذا قال ابن جرير رحمه الله: "اختلف أهل التأويل في معنى"الكرسي"الذي أخبر الله تعالى ذكره في هذه الآية أنه وسع السموات والأرض. فقال بعضهم: هو علم الله تعالى ذكره.

- **ذكر من قال ذلك:** حدثنا أبو كريب وسلم بن جنادة، قالا حدثنا ابن إدريس، عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "وسع كرسيه"قال: كرسيه علمه..."(١).

وهذا الذي أخرجه الإمامُ الطبريُّ في تفسيره أخرجه الإمامُ البخاري في كتابِ التفسير مقطوعا على ابْنِ جُبَيْرٍ: قال: {كُرْسِيُّهُ}[البقرة: ٢٥٥]: «عِلْمُهُ»(٢).

قال ابنُ حجر مُعلقا على تلك الروايةِ:

"قَوْلُهُ وَقَالَ ابن جُبَيْرٍ كُرْسِيِّهِ عِلْمِهِ وَصَلَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي حُذَيْفَةَ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَأخرجه عبد بن حميد وابن أَبِي حَاتِمٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ **فَزَادَ فِيهِ:** عَن ابن عَبَّاس، وَأَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَن ابن عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَرْفُوعًا، وَكَذَا رُوِّينَاهُ فِي فَوَائِدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْحَرْبِيِّ مَرْفُوعًا، وَالْمَوْقُوفُ أَشْبَهَ، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: إِنَّ رَفْعَهُ خَطَأٌ، ثمَّ هَذَا التَّفْسِير غَرِيب، وَقد روى ابن أبي حَاتِم من وَجه آخر عَن ابن عَبَّاس أَن الْكُرْسِيّ مَوضِع الْقَدَمَيْنِ، وروى ابن الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادٍ صَحِيح عَنْ أَبِي مُوسَى مِثْلِهِ، وَأَخْرَجَا عَنِ السُّدِّيِّ أَنَّ الْكُرْسِيَّ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مُغَايِرًا لِمَا قَبْلَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٣).

ومع حكم ابن حجر على هذا القول بالغرابة إلا أنه ما دام قد صَحَّ عن ابنِ عباس فلا بأس من القولِ به.

بل ذكرَ الطبريُّ أنَّ ظاهرَ القرآنِ يدل على صحته؛ فقال:

"وأما الذي يدل على صحته ظاهر القرآن: فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عنه أنه قال: "هو علمه"؛ وذلك لدلالة قوله تعالى ذكره: "ولا يؤوده حفظهما" على أن ذلك كذلك، فأخبر أنه لا يؤوده حفظُ ما علم، وأحاط به مما في السموات والأرض، وكما أخبر عن ملائكته أنهم قالوا في دعائهم: (رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا)[غافر: ٧]، فأخبر تعالى

(١) جامع البيان- للطبري- ٣٩٧/٥

(٢) صحيح البخاري- ٣١/٦- كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ- بَابُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا...

(٣) فتح الباري - لابن حجر- ٨/ ١٩٩

ذكره أنَّ عِلمه وَسِعَ كلَّ شيء، فكذلك قوله: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} [البقرة: ٢٥٥](١).

وأخيرا نقل ابن حجر تفسه تأويل ابن عباس حيث قال: "جَاء عَن ابن عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ قَالَ عَنْ شِدَّةٍ مِنَ الْأَمْرِ"(٢).

٢- **تأويل أئمة المذاهب الأربعة:**

أ- **تأويل أبي حنيفة رضي الله عنه**: المشهور عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه أثبت الصفة بينما فوَّضَ المعنى، بخلاف ابن تيمية –رحمه الله - فإنه أثبت المعنى وفوَّضَ الكيفَ، وتفويضُ المعنى لونٌ من ألوانِ التأويلِ الإجمالي؛ إذ إنه صرفٌ للظاهرِ عن ظاهره.

وفي هذا يقول أبو حنيفَة - رضي الله عنه -: "فَمَا ذكره الله تَعَالَى فِي الْقُرْآن من ذكر الْوَجْه وَالْيَد وَالنَّفس فَهُوَ لَهُ صِفَات بِلَا كَيفَ"(٣).

فانظر كيف رَفَعَ الكيفَ، فلم يجعله مجهولا بل جعله مرفوعا؛ فلا كيف أصلا.

هذا ومن المعلوم أن أصلَ وضعِ اليد وغيرها للجارحة، وهي جزءٌ من الإنسان، ولا تخلو من كيف، ومن ثمَّ فرفعُ الكيفِ عنها مجازٌ بلا ريب.

بل زاد أبو حنيفة -رضي الله عنه- هذا التأويلَ الإجمالي بيانًا بقوله: " الله تعالى على العرشِ استوى، من غيرِ أن تكون له حاجة واستقرار عليه، وهو حافظُ العرشِ وغيرِ العرشِ من غيرِ احتياج، فلو كان مُحتاجًا لمَا قَدِر على إيجادِ العالم وتدبيره كالمخلوقين، ولو كان مُحتاجًا إلى الجلوسِ والقرار فقبل خلق العرشِ أين كان الله؟ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا"(٤).

فانظر كيف صرفَ الاستواءَ عن ظاهره مِن المَماسَّةِ والاسقرارِ ونحوهما وهذا تأويلٌ بِلا شَكّ.

في حينِ أنَّ ابنَ تيميةَ - رحمه الله - لم ينفِ الظاهرَ؛ بل أثبت معناه وفوَّضَ كيفيته؛ فقال: "والآيات التي ذكر الله فيها أنها مُتشابهات لا يعلم تأوليها إلا الله، إنما نفى عن غيره عِلمَ تأويلها، لا عِلم تفسيرِها ومعناها، كما أنه لما سُئِل مالك

---

(١) جامع البيان- للطبري - ٤٠١/٥- ٤٠٢

(٢) فتح الباري- لابن حجر- ٤٢٨/١٣

(٣) الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)- ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت:١٥٠هـ)-مكتبة الفرقا- الإمارات-ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م-١٥٩/١- ١٦١

(٤) شرح وصية الإمام أبي حنيفة- للعلامة: أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي الحنفي -(ت ٧٨٦هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد صبحي العايدي- حمزة محمد وسيم البكري- دار الفتح للدراسات والنشر- عمان- الأردن- ص٥٢

رضي الله تعالى عنه عن قولِه تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}[طه: ٥] كيف استوى؟ قال: الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسؤال عنه بدعة - وكذلك ربيعة قبله - فبَيَّنَ مالكٌ أن معنى الاستواء معلومٌ، وأن كيفيتَه مجهولة، فالكيفُ المجهول هو مِن التأويلِ الذي لا يعلمه إلا الله، وأمَّا مَا يُعلم من الاستواء وغيره فهو من التفسير الذي بيَّنَه اللهُ ورسوله.(١)

بل زادَ ابنُ تيمية -رحمه الله- في مُوجِبِ تفسيره هذا بقوله في موضع آخر: "...إنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ لَيْسَ فِي السَّمَاوَاتِ رَبٌّ وَلَا فَوْقَ الْعَرْشِ إلَـهٌ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَعْرُجْ بِهِ إلَى رَبِّهِ، وَمَا فَوْقَ الْعَالَمِ إلَّا الْعَدَمُ الْمَحْضُ. فَهَذَا بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا"(٢)

فانظر كيف جعل ابنُ تيمية - رحمه الله - للهِ تعالى جهةً ومكانًا، بينما نزهه أبو حنيفة – رضي الله عنه - عن الجهةِ والجسميةِ والمكان فقال: "أَرَأَيْتَ لَو قيل: أَيْنَ اللهُ تَعَالَى؟ فَقَالَ: يُقَال لَهُ كَانَ الله تَعَالَى وَلَا مَكَان قبل أن يخلق الْخلق، وَكَانَ الله تَعَالَى وَلم يكن أَيْنٌ، وَلَا خَلقَ كلَّ شَيْء، وَهُوَ خَالق كل شَيْء"(٣)

وبهذا فأبو حنيفة –رضي الله عنه- أوّل تأويلا إجماليا، وهو الذي أشار إليه شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سالم أبي عاصي بقوله: " طريقة أهل السنة في النصوص المتشابهة:

التفويض (التأويل الإجمالي) انطلاقا من أن سلف الأمة كانوا مؤولين تأويلًا إجماليًا لمتشابهِ الصفات، أو التأويل التفصيلي.

فأهل السنة جازمون باتفاق كل من السلف والخلف على صرف متشابهِ الصفاتِ عن ظاهره الموهم للتشبيه"(٤).

هذا التأويل من أبي حنيفة - رضي الله عنه- وإن لم يصرح فيه بالتأويلِ التفصيلي إلا أنَّ مآلَ كلامِهِ إلى إيجابِ التأويل - خلافا لابنِ تيمية -؛ إذ وَضَعَ –

---

(١) درء تعارض العقل والنقل- المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ)- تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية- ط٢- ١٤١١ هـ- ١٩٩١م- ٢٧٨/١

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية- المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ) - دار الكتب العلمية- ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م- ٣٤٥/٦

(٣) الفقه الأكبر- لأبي حنيفة- ١٥٩/١- ١٦١

(٤) بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة – عرض وتحليل – أ.د. محمد سالم أبو عاصي – تقريظ: محمد عبد الفضيل القوصي – محمد سعيد رمضان البوطي – ط١ – دار الصديق للعلوم – سوريا – دمشق - ١٤٣٢هـ/٢٠١١م – ص٢٥

كما رأينا- قيودًا كثيرة تمنعُ إجراءَ الظاهر على ظاهرِه وتنفيه عن اللهِ عز وجل مع رفعِ الكيف عنه سبحانه وتنزيهِه عن الجهةِ والجسمية والمكان؛ فهذا كله بلا ريب تجوُّزٌ وصرفٌ للظاهرِ عن ظاهرِه.

ومِمَّا يُؤكد هذا التنزيهَ ما رُوِيَ عن أبي حنيفة – رضي الله عنه- أنه قال: "يُكره للرجل أن يقول في دعائه: اللهم إني أسألك بمقعدِ العزِّ مِن عرشك يروى هذا اللفظ بروايتين: بمقعد العز من عرشك عن العقد، وبمقعد العز من عرشك من القعود، فبالروايةِ الثانية لا شكَّ في الكراهةِ؛ لأنه وَصَفَ اللهَ تعالى بما لا يليق به، وهو القعود والتمكن على العرش، وهو قولُ المجسمةِ، وأما في اللفظ الأول؛ فلأنه يُوهِمُ تعلقَ عِزِّهِ بالعرشِ، وأن عِزَّهُ حادثٌ إذا تعلق بالحادث، واللهُ تعالى مُتعالٍ عن صفةِ الحدثِ"(١).

ب- تأويل الإمام مالك – رضي الله عنه -:

ورد من رواية حَبيبٍ: " قَالَ مَالِكٌ: يَتَنَزَّلُ أَمْرُهُ فِي كُلِّ سَحَرٍ، فَأَمَّا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَهُوَ دَائِمٌ لا يَزُولُ وَهُوَ بِكُلِّ مَكَانٍ(٢)".

قال الإمام الذهبي: " وقال ابن عدي: حدثنا محمدُ بن هارون بن حسان، حدثنا صالحُ بن أيوب، حدثنا حبيبُ بنُ أبي حبيب، حدثني مالكٌ قال: يتنزل ربنا -تبارك وتعالى- أمرُه، فأمَّا هو، فدائمٌ لا يزول. قال صالح: فذكرتُ ذلك ليحيى بنِ بكير، فقال: حسن والله، ولم أسمعه مِن مالكٍ.

قلت: لا أعرف صالحًا، وحبيبٌ مشهورٌ، والمحفوظُ عن مالكٍ -رحمه الله- روايةُ الوليدِ بنِ مسلم، أنه سأله عن أحاديثِ الصفات، فقال: أمرها كما جاءت، بلا تفسير. فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت روايةُ حبيب(٣)"

وقد نقل أبو عمرو الداني تأويلَ الإمامِ مالكٍ حيثُ قال: " وقال بعضُ أصحابِنا: ينزل أمرُه تبارك وتعالى، واحتجَّ بقولِهِ عزَّ وَجَلَّ: { الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ

---

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه- المؤلف: أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي (ت:٦١٦هـ)- المحقق: عبد الكريم سامي الجندي - دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م- ٣١٢/٥

(٢) مسند الموطأ للجوهري - لأَبُي القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ، الجَوْهَرِيُّ المالكي(ت:٣٨١هـ) - تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح - دار الغرب الإسلامي، بيروت- ط١/ ١٩٩٧ م- ١٥٢/١- بَابُ: فَضَائِلِ الزُّهْرِيِّ.

(٣) سير أعلام النبلاء- المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ) - دار الحديث- القاهرة- الطبعة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م- ٧/ ١٨٣

سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ}[الطلاق: ١٢]. وكذا رَوَى حبيب عن مالكٍ بن أنس رحمه الله.

وسُئِلَ الأوزاعيُّ عن التنزلِ فقال: يفعلُ الله مَا يشاء. أي: يُظهر مِن أفعالِه مَا يشاء!!"(١)

وقال الحافظُ ابنُ عبد البر في التمهيدِ لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد:

"وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَبَلِيُّ وَكَانَ مِنْ ثِقَاتِ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَيْرَوَانِ قَالَ حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ سَوَادَةَ بِمِصْرَ قَالَ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْحَدِيثِ إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي اللَّيْلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَقَالَ مَالِكٌ يَتَنَزَّلُ أَمْرُهُ وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ تَتَنَزَّلُ رَحْمَتُهُ وَقَضَاؤُهُ بِالْعَفْوِ وَالِاسْتِجَابَةِ وَذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ أَيْ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٢).

وعليه فالتأويلُ نسبه كثيرٌ مِن أهلِ العلمِ للإمامِ مالك كالإمام النووي - رحمه الله - وغيره وبهذا تصحُّ نسبةُ التأويلِ للإمامِ مالكٍ -رضي الله عنه-.

ج- تأويلُ الإمامِ الشافعيِّ – رَضِيَ اللهُ عنه -:

نقلَ الإمامُ البيهقيُّ تأويلَ الإمامِ الشافعيِّ في الأسماءِ والصفاتِ؛ حيث قالَ:

"وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ}[البقرة: ١١٥] فَقَدْ حَكَى الْمُزَنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ: فَثَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجَّهَكُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ"(٣).

د- تأويل الإمام أحمد - رضي الله عنه -:

نقل عبدُ اللهِ التأويلَ عن أبيه أحمدَ بنِ حنبل في مسائله، قولَه:

"قرأتُ على أبي قولَه: (الْحَجُّ عَرَفَة) إذا جَاءَ بِهَذِهِ الاشياء يُشبه قَوْله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: (من أدْرَكَ رَكْعَة من الصَّلَاة فقد أدركها) فَلَو كَانَ على ظَاهر

---

(١) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات- المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ)- المحقق: دغش بن شبيب العجمي- دار الإمام أحمد- الكويت- ط١، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م- ١٣٥/١

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت:٤٦٣هـ) - رتحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري - وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - عام النشر: ١٣٨٧ هـ - ١٤٣/٧-١٤٤

(٣) الأسماء والصفات- للبيهقي- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي- قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - مكتبة السوادي، جدة- المملكة العربية السعودية- ط١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م- ١٠٦/٢-٦٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ صِفَةً لَا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةِ لِوُرُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ

هَذَا الْكَلَامِ كَانَ قد كملت صلَاتُه إذا أَدَّرَكَ رَكْعَة؛ وَلَكِن عَلَيْهِ أن يَأْتِي بِالصَّلَاةِ على كمالها....

فَكَذَلِك الْوَاقِف بِعَرَفَة مَا لم يَأْتِ برمي الْجَمْر وَهَذِه الأشياء فحجُّه فَاسدٌ إذا وطئ قبلَ الْجَمْرَة؛ وان كَانَ قد وقف بِعَرَفَة كَانَ الإحرام قائم عَلَيْهِ، فَإِذا رمى الْجَمْرَة فقد انْتقض بعض احرامه، وَحل لَهُ كل شَيْء إلا النِّسَاء".(١)

وقد أوردَ ابنُ كثيرٍ تأويلاتٍ عديدةً لأحمدَ بنِ حنبل ـ رضي الله عنه ـ منها:

"ما أورده من طريقِ أبي الحسنِ الميموني عن أحمدَ أنه أجابَ الجهميةَ حين احتجوا عليه بقوله تعالى: (ما يأتيهم مِن ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون)[الأنبياء: ٢].

قال: يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه هو المحدث.

وعن حنبل عن أحمد أنه قال: يحتمل أن يكون ذكرًا آخرَ غير القرآن، وهو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وعظه إياهم"(٢).

٣- تأويل الإمام البخاري ـ رضى الله عنه ـ:

ذكر الإمام البخاري في صحيحه تأويل قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}[القصص: ٨٨]: قال: "إِلَّا مُلْكَهُ، وَيُقَالُ: إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ"وَقَالَ مُجَاهِدٌ: "فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمْ {الأَنْبَاءُ}[القصص: ٦٦]: الحُجَجُ"(٣)

كما أول الإمام البخاري حديث: "..«ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ، أَوْ عَجِبَ، مِنْ فَعَالِكُمَا»..."(٤)

حيث أوله بالضحك، أورد هذا التأويل البيهقي في الأسماء والصفات حيث قال: "قَالَ الْبُخَارِيُّ: «مَعْنَى الضَّحِكِ الرَّحْمَةُ»"(٥).

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله- المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ)- أعدها للنشر أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري- دار التأصيل- دار المودة- ٨٣٥/١٩٦/١

(٢) البداية والنهاية- المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)- المحقق: علي شيري - دار إحياء التراث العربي- ط١، ١٤٠٨، هـ- ١٩٨٨ م- ٣٦١/١٠

(٣) صحيح البخاري- ١١٢/٦- كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ- بَابُ {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ ...}[الشعراء: ٢١٥] أَلِنْ جَانِبَكَ

(٤) صحيح البخاري- ٣٧٩٨/٣٤/٥- كتاب مناقب الأنصار- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ...}[الحشر: ٩]

(٥) الأسماء والصفات- للبيهقي- ٩٧٩/٤٠٢/٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّحِكِ.

٤- تأويل الإمام الأشعري كما في كتابه الإبانة[١]:

قال -رحمه الله-: "وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً مُنزها عن الممارسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرشُ، بل العرش وحملته محمولون بلطفِ قدرته، ومقهورون في قبضتِه، وهو فوقَ العرش، وفوقَ كل شيء، إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قُربا إلى العرشِ والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد"[٢].

وهذا الكلام من الإمام الأشعري سلك فيه مسلك التأويل الإجمالي والذي هو ليس تفويضا كليا ولا تأويلا تفصيليا، بل هو إقرار بالاستواء لكنه في ذات الوقت صرف له عن معناه الظاهر عند البشر من الجلوس والمماسة والجهة ونحو ذلك؛ وهذا هو التأويل الإجمالي.

بل ورد عنه أيضا التأويل التفصيلي كما في رسالته إلى أهل الثغر وفيها:

" وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يُحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم على غضبه شيء"[٣].

فانظر كيف أوَّلَ رِضا الله عن الطائعين بإرادته لنعيمهم، وغضبَه على الكافرين بإرادتِه لعذابهم!!.

ومن العجيب أن محقق هذا الكتاب وهو السيد: عبد الله شاكر محمد الجنيدي قال في مقدمته:

" وكان الأحرى والأولى بالمنتسبين إلى الأشعري أن يقفوا على منهجه بدقة، ويقولوا بقوله الذي لقي الله عليه، أو يتركوا الانتساب إليه إحقاقاً للحق ووضعاً

---

(١) قصدنا نقل تأويل الإمام الأشعري من كتاب الإبانة - خاصة- ليتأكد لنا أنه - رضي الله عنه - بقي على مذهبه، وأن ادعاء عودته عن مذهبه في هذا الكتاب مدسوسٌ عليه.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري-(ت:٣٢٤هـ) - المحقق: د. فوقية حسين محمود - دار الأنصار - القاهرة - ط١٣٩٧/١هـ - ٧/١

(٣) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب - المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت:٣٢٤هـ) - المحقق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - الطبعة: ١٤١٣هـ - ص١٣٠

للأمور في نصابها، وحتى لا تخدع العامة بهم فيأخذوا قولهم على أنه قول أهل السنة والجماعة والأمر ليس كذلك..

ولتوضيح هذه الحقيقة اخترت كتاباً من كتب الأشعري لتحقيقه والتعليق عليه، ولبيان مدى موافقة الأشعري فيه لمنهج السلف ومعتقدهم، ومن ثم يظهر لنا مدى مخالفة الأشعريين الذين انتسبوا إلى الأشعري لإمامهم وأستاذهم.

وليس لي هدف من وراء ذلك إلا إنصاف الأشعري، ودعوة أتباعه إلى سلوك طريقته ومنهجه الذي لقي الله عليه"(١).

فانظر كيف أثنى المحقق على هذا الكتاب، وأنه يُمثل المعتقدَ الذي لقي الأشعريُّ ربَّه عليه، بدليل اختياره لهذا الكتاب دون غيره ليحققه، وأن هدفه هو الإنصاف للأشعري، ودعوة أتباعه إلى سلوك طريقته ومنهجه الذي لقي الله عليه.

ومن العجيب: أن محقق الكتاب نفسه لما فوجئ بتأويل الإمام الأشعري التفصيلي الصريح أنكره بل وتأوَّل قائلا: " ما ذكره الأشعري هنا مخالف لما عليه سلف هذه الأمة، ولم يجمعوا مطلقاً على ما ذكره؛ لأنهم كما ذكرت عنهم فيما مضى آمنوا بجميع الصفات، وفوضوا علم الكيفية إلى الله تعالى. **ولعل الأشعري هنا** أراد أن يفسر الصفة، أو يذكر شيئاً من لوازمها أما إذا كان قصده تأويل الرضى بالنعيم، والغضب بالعذاب فهذا لم يصح عن السلف، بل هو تأويل باطل يأباه منهج السلف الذي رجع إليه في آخر حياته"(٢).

فانظر إلى تناقض المحقق مع نفسه؛ وذلك من وجهين:

أولهما: أنه لما صُدِمَ بتأويل الإمام الأشعري -رحمه الله - أراد صرف ذاك التأويل عن ظاهره بتأويل آخر، ولا قرينة تدل عليه إلا مجرد هوى في نفسه عبَّر عنه بقوله: " ولعل الأشعري هنا أراد أن يفسر الصفة، أو يذكر شيئاً" فانظر كيف أنكر التأويل بتأويل آخر لا دليل له عليه؟!

ثانيهما: أنه حكم على هذا التأويل بأنه: " **تأويل باطل يأباه منهج السلف الذي رجع إليه في آخر حياته** "، أليس هذا هو عينُ الكتاب الذي رأيته - بنصِّ كلامك - يُمثل مذهبَ الإمام الأشعري الذي لقي ربَّه عليه؟!، فأي تناقضٍ هذا وكيلٍ بمكيالين؟!.

---

(١) انظر مقدمة المحقق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي لرسالة إلى أهل الثغر - لأبي الحسن الأشعري - ص٧

(٢) تعليق المحقق على تأويل الإمام الأشعري - **(رسالة إلى أهل الثغر - لأبي الحسن الأشعري - هامش ص١٣٠)**

من هنا نختم نحن هذا الكلام بعين مقولته التي قالها؛ وندعوه هو وأتباعه إلى أن يقفوا على منهج الأشعري بدقة، ويقولوا بقوله الذي لقي الله عليه، أو يتركوا التقوُّلَ عليه بغيرِ علم، إحقاقاً للحق، ووضعاً للأمورِ في نصابِها..!!

٥- تأويل بعض المفسرين:

- **فقد ورد التأويل عن الإمام البغوي رحمه الله حيث ذكر في تفسير قوله تعالى:** (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) قال: "وَحُبُّ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِمْ وَثَوَابُهُ لَهُمْ وَعَفْوُهُ عَنْهُمْ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ".(١)
- **كذا أول الإمام النسفي رحمه الله تعالى؛ حيث قال في تفسيره:** "{وَجَآءَ رَبُّكَ}[الفجر: ٢٢] تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبيين آثار قهره وسلطانه فإن واحداً من الملوك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة ما لا يظهر بحضور عساكره وخواصه وعن ابن عباس أمره وقضاؤه"(٢).

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي- المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت:٥١٠هـ)- المحقق: عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط١- ١٤٢٠ هـ- ٣٧٧/٤٢٩/١

(٢) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)- المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت:٧١٠هـ)- حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي- راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو - دار الكلم الطيب، بيروت- ط١، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م- ٦٤١/٣

المبحث الثاني

رَفْعُ إِشْكَالِ التَأويلِ بما ورد من رأيٍ رشيد.

وفيه ثلاثة عشر مطلبَا.

المطلبُ الأولُ: الوضعُ اللغويُّ يُوجبُ التأويلَ الإجماليَّ.

بداية اختلف العلماء حول أصل اللغة هل هو بالوحي والتوقيف أو بالاصطلاح والتوفيق؟

والراجح في أصل اللغة أنها وضعٌ واصطلاح لا وحي وإلهام.

أشار إلى هذا ابن جني في خصائصه حيث قال: "أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف"(١)

ولا شك أن عملية الوضع لم تأت بين عشية وضحاها؛ بل مرت بأزمنة وأطوار عبر عنها الرافعي بقوله: "وأنت إذا تدبرت المأثور من ألفاظ اللغة؛ وجدته في الجملة لا يخلو من ثلاث: إما أن يكون مرتجلًا، أو مشتقا، أو منقولًا على وجه من وجوه المجاز؛ وهذه الثلاث هي طرق الوضع التي تقلبت عليها اللغة، وهي تشبه أدوار الخلقة الكاملة، فإنها ثلاثة أيضًا: التركيب، والقوة، والجمال؛ فالمجاز جمال اللغة، والاشتقاق قوتها، والارتجال تركيب الخِلقة فيها؛ ويندر أن تجد ذلك كله في لغة من اللغات على مقدار ما تجده في العربية؛ فلا جرم كانت حرية بأن تكون مناط الإعجاز؛ لأنها الخلقة اللغوية الكاملة... **إلى أن قال:** فكأنهم في الوضع الأول راعوا المناسبة الثابتة التي لا زيادة فيها، ثم توسعوا في هذه المناسبة بنوع من التصرف في الوضع الثاني وهو الاشتقاق، ثم بلغوا آخر حدودها "المناسبة" في المجاز؛ وهذا مما يؤكد أن اللغة كلها حكاية للطبيعة؛ فإن كان ثم توقيف أو وحي فيكون في هداية العقول إلى أسرار هذه الحكاية..."(٢)

وإذا كانت اللغة كلها حكاية للطبيعة؛ فأين هي من كنه الله وحقيقته التي لا يعلمها إلا هو؟!

وكما يقول الشيخ الشعراوي رحمه الله: "الشيء الذي لا يوجد له نظير له في حياتك لا يوجد له لفظٌ في لغتك"(٣).

ثم إذا كانت الألفاظ كما يقول السعد التفتازاني: "قوالب للمعاني"، **وكما علق عليه الدسوقي في حاشيته بقوله:** "أى: لأنها من حيثُ فهمُها منها أو من حيثُ

(١) الخصائص- لابن جني- ٤١/١

(٢) آداب العرب- مصطفى صادق الرافعي (ت:١٣٥٦هـ) - دار الكتاب العربي- ١١٥/١، ١١٩

(٣) Facebook (+٢٠)

وضعُها لها مساوية لها، وعكسَ بعضُهم نظرًا إلى أنَّ المعنى يُستحضر أولا ثم يُؤتي باللفظِ على طبقه، وجُمِعَ بين القولين بأنَّ الأول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم[1]". [2]

فلا بد حينئذ للمتكلم من حضور المعنى في ذهنه قبل النطق باللفظ الدال عليه؛ إذ الكلام كما نُسب للأخطل: إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما ...جعل اللسان على الفؤاد دليلا[3]

فأين السامع من تلك المعانى التي في الصفات الخبرية - والتي لم يكن له علم بها إلا وقت سماعها - حتى يضع لها لفظا مُتعارفًا عليه بحيث إذا أطلق انصرف الذهن إلى معناها؟!

وتقريرا لذلك المعنى ذكر حجة الإسلام أبو حامد الغزالي -رحمه الله- في كتابه: (إلجام العوام عن علم الكلام) كلاما مطولا، قال فيه: "فإن قيل: فلم لم يذكرها بألفاظ ناصة عليها؛ بحيث لا يوهم ظاهرُها جهلا، لا في حق العامي ولا في حقي الصبي والغبي ؟

قلنا: لأنه إنما كَلَّمَ الناسَ بلغةِ العرب، وليس في لغةِ العرب ألفاظ ناصة على تلك المعاني، وكيف يكونُ في اللغةِ لها نصوص وواضع اللغةِ لم يفهم تلك المعاني؟!

بل هي معانٍ أُدركت بنور النبوة خاصة، أو بنور العقلِ بعد طولِ النظرِ والبحث، وذلك أيضًا في بعض تلك الأمور لا في كلها.

فلما لم يكن لها عبارات موضوعة.. كانت استعارةُ الألفاظ من موضوعات اللغة ضرورة في حق كل ناطق بتلك اللغة، كما أنا لا نستغني عن أن نقول: صورة هذه المسألة كذا، وهي تخالفُ صورة المسألة الأخرى، وهي مستعارة

---

(١) **معنى عبارة الدسوقي:** أن الوضع تم إما باعتبار ما فهمه السامع من الألفاظ، أو باعتبار ما وضعه المتكلم من معان لهذه الألفاظ، وسواء قلنا بهذا أو بذاك فقد استقر الوضع اللغوي وبقي الاستعمال شاهدًا عليه.

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للسعد التفتازاني (ت:٧٩٢ هـ)[ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]- المؤلف: محمد بن عرفة الدسوقي- المحقق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية، بيروت- ٦٣٩/٢

(٣) نسبوا البيت للأخطل- وهو غياث بن غوث- وليس في ديوانه. وذكره ابن هشام في شذور الذهب؛ ليستدل به على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان، ويتخيّلها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدلّ عليها.**انظر: (شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»- المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب - مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧ م- ٢٧/٢١٧/٢)**

من الصورة الجسمانية، ولكن واضع اللغة لم يضع لهيئة المسألة وخصوص ترتيبها اسما نصا؛ إما لأنه لم يفهم المسألة وحقيقتها، أو فهمها ولكنه لم يحضره، أو حضره لكنه لم يضع لها لفظا خاصا؛ اعتمادًا على إمكان الاستعارة، ولأنه علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظا خاصاً ناصاً؛ لأن المعاني غير متناهية العدد، والموضوعات بالضرورة يجب أن تتناهى، فتبقى معانٍ لا نهاية لها يجب أن يُستعار اسمها من الموضوع، فاكتُفِي بوضع البعض، وسائر اللغات أشد قصورا من لغة العرب فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم؛ إذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم، كيف ونحن نُجَوِّزُ الاستعارةَ حيث لا ضرورة اعتمادًا على القرائن؟!"(١)

وقد أجمل حجة الإسلام الغزالي كلامه هذا في إحيائه بقوله: "وواضع اللغة إنما وضع هذه الأسامى أولا للخلق، فإن الخلق أسبق إلى العقول والأفهام من الخالق، فكان استعمالها في حق الخالق بطريق الاستعارةِ والتجوز والنقل"(٢)

وعلى هذا فإذا كانت دائرة المعاني أوسع بكثير من دائرة الألفاظ، وأحيانا يعجز الإنسان عن التعبير عما يجيشُ في صدرِه من المعاني البشرية المحسوسةِ لذا يلجأ إلى المجازِ كوسيلةٍ لاستنطاقِ تلك المعاني من هذه الألفاظِ، فكيف تستطيعُ ألفاظ تلك الصفات الخبرية أن تُعبر عمَّن: (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرِ)؟!

فوجب حينئذ أن نعود إلى كلام الرافعي السابق ذكره ونقول: إذا كان الوضع الأول للألفاظ سواء بالارتجال أو بالاشتقاق ليس فيهما ما يدل على تلك الصفات الخبرية فلا يبقى إلا أن ننتقل إلى الوضع الثالث وهو أن نحمل هذه الصفات على وجه من وجوه المجاز، كمحاولةٍ لتصوير تلك المعاني التي عجزت ألفاظ الحقيقة عن الإشارة إليها.

أكد على هذا المعنى علي مصطفى الطنطاوي بقوله: "لقد وصف ربُّنا نفسَه في القرآن بألفاظ موضوعة في الأصل للدلالة على معانٍ أرضية، ومقاصد بشرية، مع أن الله ليس كمثله شيء، وهو الربّ الخالق، تعالى عن أن يُشبه المخلوقين. ولا يمكن أن تفهم هذه الألفاظ حين إطلاقها على الله، بالمعنى نفسِه الذي تُفهم به حين إطلاقِها على المخلوق.

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام- لحجة الإسلام والمسلمين زين الدين أبي حامد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي رضي الله عنه- (٤٥٠- ٥٠٥هـ)- دار المنهاج- ط١٤٣٩/١هـ- ٢٠١٧م- المملكة العربية السعودية- ص١٢٩

(٢) إحياء علوم الدين- لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:٥٠٥هـ) - دار المعرفة- بيروت- ٣٢٨/٤

فنحن نقول: فلان عليم، وفلان بصير، ونقول: إن الله عليم، بصير، ولكن الكيفية التي يعلم بها العبد ويبصر - ليست هي التي يعلم بها ربنا ويبصر. وعِلمُ العبدِ وبصرُه ليس كعلمِ اللهِ وبصره، كذلك نقول: استوى المعلم على منبر الفصل، ونقول: استوى الله على العرش، ونحن نعرف معنى الاستواء (القاموسي) ونطبقه على المُعلم، ولكن هذا المعنى لا يمكن أن يكون هو بذاته المقصود حين نقرأ {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥].

هذا كله متفق عليه بين العلماء، فهم جميعا مقرّون بأن آيات الصفات هي كلام الله. فاذا قال الله {اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [الأعراف: ٥٤]. لم يستطع أحد أن يقول: ما استوى؟ وهم جميعا معترفون بأن المعنى القاموسي البشري لكلمة (استوى) ليس هو المراد من قوله: (استوى على العرش)"[١].

من هنا أثر عن سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ -رضي الله عنه-، أنه كان يَقُولُ: "مَا وَصَفَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَقِرَاءَتُهُ تَفْسِيرُهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ"[٢].

وعلى هذا فالظاهر بأصل وضعه اللغوي مطروح ومتروك؛ كما يقول فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي -رحمه الله-: " فالظاهر بالمدلول البشري الخالص إذن غير مراد عند الجميع على سواء، وبهذا نستطيع أن نقرر اتفاق الجميع على (مقصد) التنزيه، وإن اختلفت بهم – بعدئذ – المسالك!!"[٣].

وهذا الطرحُ للظاهرِ لا شكَّ أنه تأويلٌ!! وإنْ كانَ تأويلاً إجماليًا.

---

(١) تعريف عام بدين الإسلام- المؤلف: علي بن مصطفى الطنطاوي (ت:١٤٢٠هـ) - دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية- ط١، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م- ج١/ص ٧١- ٧٥

(٢) الأسماء والصفات- للبيهقي- ٢/ ١١٧/ ٦٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْعَيْنِ صِفَةً لَا مِنْ حَيْثُ الْحَدَقَةِ...

(٣) موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين - دراسة نقدية لمنهج ابن تيمية - محمد عبد الفضيل القوصي - عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف وعضو مجمع اللغة العربية - مشيخة الأزهر الشريف - دار القدس العربي بالقاهرة - ط١٤٣٧/٣هـ - ٢٠١٦م - ص٦١

المطلب الثاني: نسبة القهر والغلبة من (الاستواء) كنسبة العلو والارتفاع.

إذا تقرر لدينا كما في المطلب السابق أن الألفاظ قوالب للمعاني، وذلك باعتبار الوضع الأول للألفاظ، فهذا معناه: أن كلَّ لفظ هو قالب لمعنى مُغايرٍ لمدلول معنى القالبِ الآخر، والألفاظ وإن بدت في الظاهر مترادفة إلا أنها في الحقيقة مُتغايرة ولو بوجه من الوجوه.

وفي هذا يقول أبو العباس عن ابن الأعرابي: "كلُّ حرْفين أوقَعَتْهُما العربُ على معنى واحد في كلٍّ واحد منهما معنى ليس في صاحبِه، ربما عرفناه فأخْبَرْنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله"(١).

من هنا عُني العلماء ببيان تلك الفروق اللغوية بين هذه الألفاظ كـ«الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري وهو من أعلام القرن الرابع الهجري وغيره.

وعلى هذا فإذا قلنا: (الرحمن على العرش استوى) معناها: (علا وارتفع) أو: (غلب وقهر) أو غيرهما؛ فحينئذ نحن انصرفنا عن اللفظ القرآني المعجز - (استوى) - إلى لفظ آخر لم يُصرح به القرآن الكريم – وهو بلا شك معناه ليس تمام معنى الاستواء وإن احتمله لفظ الاستواء.

فمثلا يذكر أبو هلال العسكري فرقا بين الاستواء ولفظ آخر فيقول: "الفرق بين الاستواء والانتصاب: أن الاستواء يكون في الجهات كلها والانتصاب لا يكون إلا علوا".(٢)

وعلى هذا فإن (استوى) على التحقيق معناها (استوى)، ولعل هذا هو مراد الإمام مالك من قوله: "الاستواء معلوم" يعني في اللغة، ومن ثم فإن نسبة (علا وارتفع) من (استوى) كنسبة (قهر وغلب)، فكلاهما تأويل لانصرافهما عن لفظ (استوى).

الأمر الذي جعل بعض أهل العلم يذمون التأويل؛ لما فيه من انصراف عن اللفظ القرآني؛ إذ لو شاء الله لانصرف عنه.

حتى إن ابن قدامة ألف كتابا سماه: (ذم التأويل) وفيه قال: "وَمن الْمَعْنى أَن صِفَات الله تَعَالَى وأسماءه لَا تدْرك بِالْعقلِ لِأَن الْعقل إِنَّمَا يعلم صفة مَا رَآهُ أَو رأى نَظِيره وَالله تَعَالَى لَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار وَلَا نَظِير لَهُ وَلَا شَبيه فَلَا تعلم صِفَاته وأسماؤه إِلَّا بالتوقيف، والتوقيف إِنَّمَا ورد بأسماء الصِّفَات دون كيفيتها

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها- للسيوطي- ٣١٤/١

(٢) معجم الفروق اللغوية- لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن مهران العسكري (ت:نحو ٣٩٥هـ)- المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»- ط١، ١٤١٢هـ- ٥١/١

وتفسيرها فَيجب الاقتصار على مَا ورد بِهِ السّمع لعدم الْعلم بِمَا سواهُ، وَتَحْرِيم الْقَوْل على الله تَعَالَى بِغَيْر علم، بِدَلِيل قَول الله تَعَالَى: {قل إِنَّمَا حرم رَبِّي الْفَوَاحِش مَا ظهر مِنْهَا وَمَا بطن وَالْإِثْم وَالْبَغي بِغَيْر الْحق وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّه مَا لم ينزل بِهِ سُلْطَانا وَأَن تَقولُوا على الله مَا لَا تعلمُونَ}[الْأَعْرَاف: ٣٣].

- وَمن وَجه آخر هُوَ أَن اللَّفْظَة إِذا احتملت مَعَاني فحملها على أَحدهَا من غير تعْيين احْتمل أَن يحمل على غير مُرَاد الله تَعَالَى مِنْهَا فيصف الله تَعَالَى بِمَا لم يصف بِهِ نَفسه ويسلب عَنهُ صفة وصف الله بهَا قدسه ورضيها لنَفسِهِ فَيجمع بَين الْخَطَأ من هذَيْن الْوَجْهَيْنِ وَبَين كَونه قَالَ على الله مَا لم يعلم وتكلف مَا لَا حَاجَة إِلَيْهِ ورغبته عَن طَرِيق رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وصحابته وسلفه الصَّالح وركوبه طَرِيق جَهَنَّم وَأَصْحَابه من الزَّنَادِقَة الضلال"(١)

وليس معنى هذا أننا نُنكر الترادفَ أو نُوجِبُ التأويلَ؛ إنما الذي نُنكره هو عدم الموضوعية من هؤلاء؛ لادعائهم أنَّ دلالةَ الاستواء على معنى العلو والارتفاع دلالة حقيقية مع إنكار أيِّ معنى آخر بزعم أنه تأويل، مع أنَّ الكلَ تأويلٌ، فَلِمَ تُنكرون حينئذٍ على أهل السنة والجماعة تأويلَهم؟!

وعليه:

فإن نسبة قهر وغلب من (استوى) كنسبة علا وارتفع، وإذا كنا سنقول بالترادفِ أو بالتأويلِ فلنختَرْ مِنْ مَعَاني الاستواء مَا يليق بجلالِ الله وسلطانه سبحانه وتعالى.

فهو الجليل والجميل والوليْ * والظاهر القدوس والربُّ العليْ**
منـزهٌ عن الحلولِ والجهةْ * والاتصال الانفصالِ والسَّفَهْ**(٢).

(١) ذم التأويل- لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ)- المحقق: بدر بن عبد الله البدر - الدار السلفية- الكويت- ط١، ١٤٠٦- ١/ ٨٠/٤١/١

(٢) البيتان من الخريدة البهية للإمام أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المالكي (١١٢٧ - ١٢٠١).

المطلب الثالث: شبهة تخصيص الْعَرْشِ بالاستواء.

من الشبه التي تدعى لإثبات جهة العلو: ادعاء أن تخصيص الْعَرْشِ بالاستواء من بين سائر المخلوقات دال على أن الاستواء ليس مرادًا منه وقوعه في مقدور الله بالقهر والغلبة؛ إذ كل المخلوقات واقعة في مقدور الله تعالى، إنما يراد به معنى العلو والجهة وَأَنَّهُ سبحانه وتعالى مستو عليه حَقِيقَةِ لَا مَجَازا، وإلا لما خصَّه الله تعالى بالذكر.

وفي هذا يقول ابن القيم -رحمه الله- نقلا عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُوهَبٍ الْمَالِكِيِّ:

"..قَوْلَهُ {عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}[طه:٥] إِنَّمَا مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى غَيْرِ الِاسْتِيلَاءِ وَالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ وَالْمُلْكِ، الَّذِي ظَنَّتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ أَنَّهُ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى الْمَجَازِ لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ. قَالَ: وَيُبَيِّنُ سُوءَ تَأْوِيلِهِمْ فِي اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ عَلَى غَيْرِ مَا تَأَوَّلُوهُ مِنَ الِاسْتِيلَاءِ وَغَيْرِهِ مَا قَدْ عَلِمَهُ أَهْلُ الْمَعْقُولِ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُسْتَوْلِيًا عَلَى جَمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ بَعْدَ اخْتِرَاعِهِ لَهَا، وَكَانَ الْعَرْشُ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ سِوَاهُ، فَلَا مَعْنَى تَأْوِيلِهِمْ بِأَفْرَادِ الْعَرْشِ بِالِاسْتِوَاءِ الَّذِي هُوَ فِي تَأْوِيلِهِمُ الْفَاسِدِ اسْتِيلَاءٌ، وَمُلْكٌ وَقَهْرٌ وَغَلَبَةٌ، قَالَ: وَذَلِكَ أَيْضًا يُبَيِّنُ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِقَوْلِهِ: {وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا}[النساء:١٢٢] فَلَمَّا رَأَى الْمُصَنِّفُونَ إِفْرَادَ ذِكْرِهِ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَأَرْضِهِ وَتَخْصِيصِهِ بِصِفَةِ الِاسْتِوَاءِ عَلِمُوا أَنَّ الِاسْتِوَاءَ غَيْرُ الِاسْتِيلَاءِ فَأَقَرُّوا بِوَصْفِهِ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى عَرْشِهِ وَأَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، لِأَنَّهُ الصَّادِقُ فِي قِيلِهِ، وَوَقَفُوا عَنْ تَكْيِيفِ ذَلِكَ وَتَمْثِيلِهِ إِذْ {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}[الشورى: ١١] هَذَا لَفْظُهُ فِي شَرْحِهِ.(١)

وقد أزال الإمام الواحدي - رحمه الله- هذه الشبهة بقوله:

"وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ}[التوبة: ١٢٩] خص العرش بالذكر لأنه الأعظم فيدخل فيه الأصغر"(٢).

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)- اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت:٧٧٤هـ)- المحقق: سيد إبراهيم - دار الحديث، القاهرة- مصر- ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م- ٣٧٨/١

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد- لأبي الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت:٤٦٨هـ)- تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د.أحمد محمد صيرة، د.أحمد عبد الغني الجمل، د.عبد الرحمن عويس- قدمه وقرظه: أ.د.عبد الحي الفرماوي- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤- ٥٣٦/٢

كذا قال ابن جماعة -رحمه الله-: "فَإِن قيل فالاستيلاء حَاصِل بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيع الْمَخْلُوقَات فَمَا فَائِدَة تَخْصِيصه بالعرش؟

قُلْنَا: خص بِالذكر لِأَنَّهُ أعظم الْمَخْلُوقَات إِجْمَاعًا كَمَا خصّه بقوله: {رب الْعَرْش الْعَظِيم} وَهُوَ رب كل شَيْء فَإِذا استولى على الْعَرْش الْمُحِيط بِكُل شَيْء استولى على الْكل قطعا.

إِذا ثَبت ذَلِك فَمن جعل الاسْتوَاء فِي حَقه مَا يفهم من صِفَات الْمُحدثين وَقَالَ اسْتَوَى بذَاتِهِ أَو قَالَ اسْتَوَى حَقِيقَة فقد ابتدع بِهَذِهِ الزِّيَادَة الَّتِي لم تثبت فِي السّنة وَلَا عَن أحد من الْأَئِمَّة المقتدى بهم(١).

وعلى هذا وكما يقول فضيلة الأستاذ الدكتور: طه حبيشي - رحمه الله تعالى -" فهو من ناحية: أعظم وأكبر آثار قدرة الله، **ومن ناحية أخرى:** فإن جميع الآثار قد احتواها هذا العرش، **فحين يقول رب العزة:** إنه قد هيمن على العرش وسيطر عليه، فإن هذا القول يعني وبالدرجة الأولى أنه مهيمن مسيطر على كل ما يحتويه العرش. وبذلك يكون قد استقام للعقول وللغة، فهم قوله تعالى: "الرحمن على العرش استوى"(٢).

وعليه: فتخصيص الْعَرْشِ باستوائه سبحانه عليه من بين سائر المخلوقات لا يدل لا من قريب ولا من بعيد على إثبات العلو والارتفاع، أو حتى نفي معنى"الاستيلاء"؛ إذ الكل مستولى عليه ومقهور له سبحانه وتعالى.

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل - لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت:٧٣٣هـ) - المحقق: وهبي سليمان غاوجي الألباني - دار السلام للطباعة-مصر- ط١/١٤١٠هـ -١٩٩٠م - ١٠٧/١

(٢) الجانب العقدى عند أهل السنة- كتاب مؤلف من كتابين أولهما: كتاب: الجانب الإلهي في فكر الإمام الغزالي عرض وتحليل لفضيلة أ.د. طه حبيشي- والآخر: كتاب النبوة بين المثبتين والمنكرين لفضيلة أ.د.جمال الدين عفيفي- أستاذا العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين- جامعة الأزهر- ط١- ٢رمضان ١٤٢٨هـ الموافق يونية ٢٠١٧م- الكتاب الأول ص١٣٥

المطلب الرابع: قولهم: استوى على العرش"بذاته"أو"حقيقة" زيادةٌ تُثبت التأويل.

بعدما تقرر لنا ما في المطالب الثلاثة الماضية من أن الألفاظ قوالب للمعاني، وأن نسبة القهر والغلبة من (الاستواء) كنسبة العلو والارتفاع، ثم من كون الخلق كله مستولى عليه ومقهور له سبحانه وتعالى، وأن تخصيص العرش بالاستواء إنما لأنه أعظم المخلوقات فدخول غيره في القهر والاستيلاء من باب أولى.

فحينئذ ينبغي لنا أن نفهم القرآن بألفاظ القرآن، فإذا قال الله تعالى (استوى) فإن معناها على الحقيقة (استوى) والانصراف عن لفظ (استوى) هو جنوح نحو التأويل، ومن العجيب أن نرى تفسيرهم الاستواء بزيادة لم تثبت وهي: (استوى بذاته أو حقيقة).

وفي هذا يقول ابن القيم -رحمه الله-: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوهَبٍ الْمَالِكِيُّ فِي شَرْحِ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ قَوْلَهُ: إِنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ، مَعْنَى فَوْقَ وَعَلَى، عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ وَاحِدٌ.

وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصْدِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ النُّصُوصَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ الْجَارِيَةِ «وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيْنَ اللَّهُ؟»"وَقَوْلِهَا فِي السَّمَاءِ، وَحُكْمِهِ بِإِيمَانِهَا، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْإِسْرَاءِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَا فَهِمَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ أَدْرَكَ مِنَ التَّابِعِينَ فِيمَا فَهِمُوا مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَا فَهِمُوا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى فَوْقَهَا وَعَلَيْهَا، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّهُ بِذَاتِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ عُلُوَّهُ عَلَى عَرْشِهِ وَفَوْقَهُ إِنَّمَا هُوَ بِذَاتِهِ إِلَّا أَنَّهُ بَايَنَ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ بِلَا كَيْفٍ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ مِنَ الْأَمْكِنَةِ الْمَخْلُوقَةِ بِعِلْمِهِ لَا بِذَاتِهِ، إِذْ لَا تَحْوِيهِ الْأَمَاكِنُ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْهَا"(١).

وقد علق ابن جماعة رحمه الله على هذه الزيادة بقوله: "... فَمن جعل الاسْتوَاء فِي حَقه مَا يفهم من صِفَات الْمُحدثين وَقَالَ اسْتَوَى بِذَاتِهِ أَو قَالَ اسْتَوَى حَقِيقَة فقد ابتدع بِهَذِهِ الزِّيَادَة الَّتِي لم تثبت فِي السّنة وَلَا عَن أحد من الْأَئِمَّة المقتدى بهم(٢)

كما أنكرها الإمام الذهبي - رحمه الله - حيث قال: "قد ذكرنا أن لفظة"بذاته"لا حاجة إليها، وهي تشغب النفوس، وتركها أولى، والله أعلم.(٣)

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- لابن قيم الجوزية - ٣٧٨/١
(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل- لابن جماعة- ١٠٧/١
(٣) سير أعلام النبلاء- للذهبي - ٤١٢/١٤

كذا أنكرها ابن حجر في تعليقه على حديثي: (القبلة والتجلي) اللذين أخرجهما الإمامُ البخاري في صحيحه:

- **أولهما حديث القبلة بسنده:**

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نُخَامَةً فِي القِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلاَتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ، فَلاَ يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا».

- **والآخر حديث التجلي بسنده:**

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ القِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلاَ يَبْصُقُ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى»(١)

فهاتان الروايتان وإن كان ظاهرهما فيه تشبيه وإثباتٌ للجهة لله تعالى إلا أن ابن حجر رحمه الله تأولهما كما في فتح الباري حيث علق عليهما بقوله:
"وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَكَذَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّ تَوَجُّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ مُفْضٍ بِالْقَصْدِ مِنْهُ إِلَى رَبِّهِ فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ فَإِنَّ مَقْصُودَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ وَقِيلَ هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَظَمَةُ الله أَو ثَوَاب الله وَقَالَ بن عَبْدِ الْبَرِّ هُوَ كَلَامٌ خَرَجَ عَلَى التَّعْظِيمِ لِشَأْنِ الْقِبْلَةِ وَقَدْ نَزَعَ بِهِ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَهُوَ جَهْلٌ وَاضِحٌ لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَبْزُقُ تَحْتَ قَدَمِهِ وَفِيهِ نَقْضُ مَا أَصَّلُوهُ وَفِيهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ بِذَاتِهِ وَمهما تُؤُوِّلَ بِهِ هَذَا جَازَ أَنْ يُتَأَوَّلَ بِهِ ذَاكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٢).

ومن ثم فمن أين أتى هؤلاء بهذه الزيادة المنكرة؟!

ثم إن هذه العبارة على حد تعبير شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سالم أبي عاصي عبارة (متناقضة موهمة)؛ حيثُ عَلَّقَ عليها قائلا: " وما الدليل على أنها - أي هذه الصفات- (حقيقة)، كما يدعي ابن تيمية؟
والجواب: القول بمعناها الحقيقي على وجه يليق بالله خطأ من حيث اللفظ والمعني.

---

(١) الحديثان في صحيح البخاري- ١/٩٠/٤٠٥/٤٠٦- كِتَابُ الصَّلاَةِ- بَابُ حَكِّ البُزَاقِ بِاليَدِ مِنَ المَسْجِدِ.
(٢) فتح الباري- لابن حجر - ج١/ص ٥٠٨

أما من حيث اللفظ: فلأن السلف المتمسح بهم ابن تيمية لم يأتوا بكلمة (حقيقة)، وهذا باب دقيق يجب التقيد فيه بالعبارة المنقولة تماما.

وأما من حيث المعنى: فلأن قوله (حقيقية) يُفيد التشبيه، وقولهم: على وجهٍ يليق بذاته تعالى يُنافي ذلك، فصارت العبارة مُتناقضة مُوهمة"[1].

وعلى فرض ثبوتها فإن الاحتراز بها دال على احتمال الاستواء لها ولغيرها؛ وإلا لاعتبر الاحتراز بها عبثا، **وهنا نعود ونقول:** إذا كان الاستواء محتملا لكونه حقيقة وبذاته ومحتملا لكونه قهرا أو غلبة أو نحوهما، فحينئذ نعود إلى ما تم تقريره في المطلب الثاني؛ من أن نسبة قولهم: "علا وارتفع"و"بذاته أو حقيقة"من(استوى) كنسبة"قهر وغلب"من(استوى) فكلاهما تأويل.

وحينئذ: لِمَ أبحتم لأنفسكم تأويل الاستواء بتلك الزيادة المنكرة؛ بينما أنكرتم على أهل السنة تأويلهم؟!

ولولا احتمال الاستواء للتأويل ما أولتموه بتلك الزيادة؛ التي نقضت مذهبكم وأثبتت التأويل.

لكن شتان بين تأويل يُوهم التشبيه والتجسيم، وتأويل ينزهه سبحانه عن الشبيه والمثيل!!.

---

(١) بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة – عرض وتحليل – أ.د. محمد سالم أبو عاصي – ص٤٣

المطلب الخامس: تحقيق القول في عبارة الإمام مالك: الكيف (مجهول) أو: (مرفوع).

ذهب ابن تيمية -رحمه الله- في استواء الله تعالى إلى تفويض (الكيف) مع إثبات (المعنى)، واعتمد على رواية لم تثبت عن الإمام مالك -رحمه الله- وفيها: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول) [(١)] **كل هذا ليثبت لله جهة ومكانا** ويجعل استواءه سبحانه وتعالى استواء علو وارتفاع.

وقد أعلن هو عن وجه استشهاده بقول الإمام مالك حيث قال: "وَكَلَامُ مَالِكٍ صَرِيحٌ فِي إثْبَاتِ الِاسْتِوَاءِ وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَأَنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً؛ لَكِنَّ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ مَجْهُولَةٌ لَنَا لَا نَعْلَمُهَا نَحْنُ"[(٢)].

ومن العجيب أنه نسب هذا للسلف ولم يحك عنهم خلافا في ذلك– وإن كان الواقع بخلاف ما يقول كما سنرى - فيقول: "وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة"[(٣)]

ولم يكتف ابن تيمية رحمه الله بنسبة هذا للسلف بل شدد النكير على كل من خالفه ورماه بمخالفة الفطرة وتغيير النصوص الشرعية، وفي هذا يقول: "وأما من نفى ثبوت هذه الأمور في نفس الأمر، فقال: (لا ماهية له فتجري في مقال، ولا كيفية له فتخطر ببال). كما يقول ذلك من يقول من المعتزلة، ومن اتبعهم من الأشعرية، وغيرهم من أصحاب الفقهاء الأربعة - فهؤلاء هم الذين خرجوا عن الجواب الطبيعي، وأرادوا تغيير الفطرة الإنسانية، كما غيروا النصوص الشرعية"[(٤)].

فانظر كيف رمى هؤلاء الأكابر بتغيير الفطرة الإنسانية وتغيير النصوص الشرعية؟!

مع أن الثابت عن السلف الصالح أنهم لم يُفوضوا (الكيف) بل فوضوا (المعنى)، كذا الثابت في عبارة مالك هو تفويض (المعنى) لا (الكيف)، وبيان ذلك كالتالي:

- **أولا: نسبة تفويض (المعنى) للسلف الصالح:**

---

(١) سيأتي بعد قليل مزيد تحقيق لهذه الرواية ومدى ثبوتها عن مالك رضي الله عنه.
(٢) مجموع الفتاوى- لابن تيمية- ١٨١/٥
(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية- لابن تيمية - ١٧٣/١
(٤) درء تعارض العقل والنقل- لابن تيمية- ٢٧٧/١٠

ثبت عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه فوَّضَ (المعنى) ونقل هذا شيخ الحنابلة في زمانه ابن قدامة المقدسي حيث قال: "قَالَ وَأَخْبرنِي عَليّ بن عِيسَى أَن حنبلا حَدثهمْ قَالَ سَأَلت أَبَا عبد الله عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تروى إِن الله تبَارك وَتَعَالَى ينزل كل لَيْلَة إِلَى السمآء الدُّنْيَا وَأَن الله يرى وَإِن الله يضع قدمه وَمَا أشبهه فَقَالَ أَبُو عبد الله نؤمن بهَا ونصدق بهَا وَلَا كَيفَ وَلَا معنى"(١) **وقد قال ابن قدامة بقول الإمام أحمد فقال:** "وَأما إيمَاننَا بِالْآيَاتِ وأخبار الصِّفَات فَإِنَّمَا هُوَ إِيمَان بِمُجَرَّد الْأَلْفَاظ الَّتِي لَا شكّ فِي صِحَّتهَا وَلَا ريب فِي صدقهَا وقائلها أعلم بمعناها فَآمَنا بهَا على الْمَعْنى الَّذِي أَرَادَ رَبنَا تبَارك وَتَعَالَى فجمعنا بَين الْإِيمَان الْوَاجِب وَنفي التَّشْبِيه الْمحرم، وَهَذَا أسد وَأحسن من قَول من جعل الْآيَات وَالْأَخْبَار تجسيما وتشبيها وتحيل على إِبْطَالهَا وردهَا فحملها على معنى صِفَات المخلوقين بِسوء رَأْيه وقبح عقيدته ونعوذ بِاللَّه من الضلال الْبعيد"(٢)

ومن قبله شيخ الحنابلة القاضي أبو يعلى ذهب أيضا إلى تفويض (المعنى)، نصَّ على هذا ابنُ تيمية نفسه حيث قال: "ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار. وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك."(٣)

وقد نقل البغوي تفويض (المعنى) برفع (الكيف) عن كثير من علماء السلف فقال: "وروي عن الثوري والأوزاعي والليث وابن عيينة وابن الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَتْ في الصفات والمتشابهات: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ"(٤)

<u>وبهذا فإن ابن تيمية رحمه الله هو الذي خالف ما عليه السلف الصالح من تفويض المعنى، فكيف يكون له كيف؟!</u>

- **ثانيا: بالنسبة للثابت في عبارة مالك:** الثابت في عبارة مالك أن (الكيف مرفوع)، وشتان بين أن يكون هناك كيف لكننا نجهله وبين أن لا يكون هناك كيف أصلا.

ولذا رد ابن الجوزي هذه الرواية بقوله: " وما يرددونه من قولهم: قال مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول..) باطل بهذا اللفظ؛ لأن فيه إثباتَ كيفٍ

(١) ذم التأويل- لابن قدامة - ٣٣/٢٢/١

(٢) تحريم النظر في كتب الكلام- لأبي محمد موفق الدين بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت:٦٢٠هـ)- المحقق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية- عالم الكتب- السعودية- الرياض- ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م- ٥٩/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل- لابن تيمية- ٣٥/٧

(٤) تفسير البغوي - ٢٥/١

لله تعالى نجهله، والله لا كيف له، ومالك نفى هذا بقوله: (ولا يقال كيف، وَكَيْفٌ عَنْهُ مَرْفُوعٌ)(١).

ورفع الكيف أخرجه الإمام البيهقي في الأسماء والصفات بسند صحيح حيث قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، ثنا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ابْنُ أَخِي رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدَ اللَّهِ، {الرَّحْمَنُ عَلَى[ص: ٣٠٥] الْعَرْشِ اسْتَوَى}[طه: ٥] كَيْفَ اسْتِوَاؤُهُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ وَأَخَذَتْهُ الرُّحَضَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}[طه: ٥] كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفٌ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، أَخْرِجُوهُ. قَالَ: فَأُخْرِجَ الرَّجُلُ"(٢).**وقد صحح ابن تيمية - نفسه - هذه الرواية بقوله:** "وروى الحافظ «أبو بكر البيهقي» بإسناد صحيح عن «ابن وهب»..."وساق هذه الرواية.(٣)

كما صححها الإمام الذهبي - نفسه - رحمه الله قائلا: "وسَاق الْبَيْهَقِيّ بِإِسْنَاد صَحِيح عَن أبي الرّبيع الرشديني عَن ابْن وهب...."وساق هذه الرواية(٤).

كما علق عليها ابن حجر بقوله: "وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ...."وساق هذه الرواية.(٥)

ومما يشهد لحمل كلام الإمام مالك على تفويض معنى الاستواء لا كيفيته: أنه زجر السائل عن سؤاله، ولم يُجبه، ولو كان للاستواء معنى لما زجره ولبينه له.

أبان عن هذا الوجه فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم العوني في كتابٍ له صنفه للرد على جهالة الكيف(٦) حيث قال: " ثم لو كان الإمام مالك يثبت معنى للاستواء فلماذا إذن زجر السائل ؟!

---

(١) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه - تأليف الإمام الحافظ: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي (ت:٥٩٧هـ) - حققه وقدم له: حسن السقاف - دار الإمام الرواس - بيروت لبنان - ط١٤٢٨/٤هـ - ٢٠٠٧م - ص٧١

(٢) الأسماء والصفات- للبيهقي- ٨٦٦/٣٠٤/٢- ٨٦٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ}[الأنعام: ١٨]...

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية- لابن تيمية- ١٩٠/١

(٤) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها- المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)- المحقق: أشرف بن عبد المقصود- مكتبة أضواء السلف- الرياض- ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م- ٣٧٢/١٣٨/١

(٥) فتح الباري - لابن حجر- ٤٠٧/١٣

(٦) **الكتاب تحت عنوان:** الاستواء معلوم والكيف مجهول- تقرير لتفويض المعنى لا لإثباته عند أكثر من تسعين إماما مخالفين لابن تيمية (فكيف تم تحريف دلالتها؟!) تأليف: أ.د. الشريف حاتم بن عارف العوني- دار المعراج- ط١٤٤٦/١هـ-٢٠٢٤م - **أورد فيه**

فالسائل يسأل أحد الراسخين في العلم عن معنى يعرفه الراسخون، حسب تقرير ابن تيمية.

فلماذا لا يبين له الإمام مالك المعنى الذي يعلمه؟! لماذا لا يبلغ العلم الذي أُمِرَ ببيانه وبعدم كتمانه ؟!

من عجائب ابن تيمية أنه ترك عدمَ بيان الإمام مالك للمعنى، ولم يقف عنده، وهو صريح في عدم العلم به؛ لأن السائل يسأل عنه، ثم ينسب إلى الإمام مالك إثبات المعنى!!

أين أثبت الإمام مالك المعنى؟! إن إثبات المعنى في مثل ذلك السياق لا يصح أن يُدَّعى إلا لو كان قد ذكره الإمامُ مالك؛ لأن السؤال كان عنه"[١].

وبهذا فإن الثابت في رواية الإمام مالك أن الكيف مرفوع؛ فلا كيف أصلا؛ كما في رواية الإمام البيهقي السالفة الذكر والتي فيها تفويض للمعنى.

وقد أوردها الشريف حاتم العوني وعلق عليها بقوله: "وهذا اللفظ الصحيح هو أقوى الألفاظ بُعدًا عن ادعاء إثبات (المعنى) وأصرحها بأن المثبت هو ورود اللفظ في النص، وأن الكيف ممنوع عن الله، فليس المنفي هو العلم بالكيف فقط، بل المنفي هو الكيف نفسه.

وهذا اللفظ كان يُوجب وحده إبطالَ فهمِ ابن تيمية، وكافيا وحده في إنهاء البحث من أساسه معه ومع مقلديه، وأن ننهي النقاش، ونضع القلم، وأن نتمثل قول الله عز وجل: (وقضى بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين).[٢]

وعلى هذا فإذا كان ابن تيمية - رحمه الله - يزعم اتباع السلف - في دعواه بتفويض الكيف - فها هو السلف الصالح يُفوض المعنى فلا كيف أصلا!! وإذا كان مستنده في دعواه قول الإمام مالك؛ فإن أصح ما رُوي عنه هو تفويض المعنى لا الكيف، فأحرى بنا بعد ذلك أن نعتمد مِن أقواله أصحَّها سندًا وأقطعَها دلالة!!

فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم العوني أحد عشر طريقا لرواية الإمام مالك بألفاظ متنوعة كلها تدور حول تفويض المعنى ورفع الكيف، كما أورد عبارات أخرى ومواقف للإمام مالك رحمه الله فوض فيها المعنى، ثم أتبعها بتقريرات للعلماء حول فهم تفويض المعنى من قول الإمام مالك.

(١) الاستواء معلوم والكيف مجهول- أ.د. الشريف حاتم بن عارف العوني- ص٤١

(٢) انظر: الاستواء معلوم والكيف مجهول- أ.د. الشريف حاتم بن عارف العوني- ص٤٩

المطلبُ السادسُ: أطيطُ العرشِ وحملتُه، وقربُ يُونس في محنته.

اعتمد ابن القيم - رحمه الله - على حديث ضعفه كثير من أهل العلم -كما سيأتي بيانه - لإثبات علو الله تعالى وارتفاعه وجلوسه على عرشه جلوسا حقيقيا.**حيث قال في كتابه: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:** "وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عِنْدَهُ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: "«أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَهِدَتِ الْأَنْفُسُ وَضَاعَتِ الْعِيَالُ وَنُهِكَتِ الْأَمْوَالُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي فَاسْتَقِ لَنَا رَبَّكَ فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، قَالَ: وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ»". فَتَأَمَّلْ هَذَا السِّيَاقَ هَلْ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحَقِيقَةِ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ".[1] فانظر كيف جعل علوه على العرش حقيقة واستند في أمر العقائد إلى حديث ضعفه كثير من أهل العلم؛ حتى الشيخ الألباني نفسه ضعفه[2]

وعلى فرض صحة هذه الرواية فإننا نسوق كلاما نفيسا للإمام الزمخشري - رحمه لله - أثبت فيه أن الله تعالى بالنسبة لحملة العرش غيب، ولو صحت

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- لابن قيم الجوزية- ٤٣٤/١

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال عنه شعَيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف، محمَّد بن إسحاق مدلس ولم يُصرِّح بالتحديث، جببر بن محمَّد- وهو ابن جبير بن مطعم بن عدي- روى له أبو داود هذا الحديث الواحد، وقد تفرد به. وذكره البخاري في"التاريخ"الكبير"٢٢٤/٢، وابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"٥١٣/٢ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو في عداد المجهولين. **قال المنذري في مختصر سنن أبي داود، ٩٧/٧ فيما نقله عن أبي بكر البزار، قال:** وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي- صلى الله عليه وسلم- من وجه من الوجوه، إلا من هذا الوجه. ولم يقل فيه محمَّد بن إسحاق: "حدثني يعقوب بن عتبة"هذا آخر كلامه. ثم قال المنذري ٩٨/٧- ١٠١: ومحمد بن إسحاق مُدَلس، وإذا قال المدلس: عن فلان، ولم يقل: حدَّثنا، أو سمعت، أو أخبرنا، لا يحتج بحديثه. وإلى هذا أشار البزار، مع أن ابن إسحاق إذا صرح بالسماع اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه، فكيف إذا لم يصرح به. **وقال الحافظ أبو القاسم الدمشقي:** وقد تفرد به يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي الأخنسي، عن جبير بن محمَّد بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي، وليس لهما في"صحيحي"أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري وأبى الحسّن مسلم بن الحجاج النيسابوري رواية. وانفرد به محمَّد بن إسحاق بن يسار عن يعقوب، وابن إسحاق: لا يحتج بحديثه، وقد طعن فيه غير واحد من الأئمة، وكذبه جماعة منهم. **وممن ضعفه من المعاصرين:** الشيخ ناصر الدين الألباني- رحمه الله- في"تخريج أحاديث السنة"٢٥٢/١ ....إلخ"

تلك الرواية من"أطيط العرش"لكانوا أدرى الناس به، وفي هذا يقول - رحمه الله وعفا عنه -: "فإن قلت: ما فائدة قوله: (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) ولا يخفى على أحد أنّ حملة العرش ومن حوله من الملائكة الذين يسبحون بحمد ربهم مؤمنون؟

قلت: فائدته: إظهار شرف الإيمان وفضله، والترغيب فيه كما وصف الأنبياء في غير موضع من كتابه بالصلاح لذلك، وكما عقب أعمال الخير بقوله تعالى: [ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا] فأبان بذلك فضل الإيمان. **وفائدة أخرى**: وهي التنبيه على أن الأمر لو كان كما تقول المجسمة، لكان حملة العرش ومن حوله مُشاهدين مُعاينين، ولما وصفوا بالإيمان؛ لأنه إنما يوصف بالإيمان: الغائب، فلما وصفوا به على سبيل الثناء عليهم، عُلم أنّ إيمانهم وإيمان مَن في الأرض وكل من غاب عن ذلك المقام سواء: في أنّ إيمان الجميع بطريق النظر والاستدلال لا غير إلا هذا، وأنه لا طريق إلى معرفته إلا هذا، وأنه منزه عن صفات الأجرام. وقد روعي التناسب في قوله: (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)[غافر: ٧] كأنه قيل: ويؤمنون ويستغفرون لمن في مثل حالهم وصفتهم".(١)

وهذا الفهم الدقيق من الإمام الزمخشري أثنى عليه فخر الدين الرازي بقوله:

"فإن قيل: فأي فائدة في قوله: (ويؤمنون به) فإن الاشتغال بالتسبيح والتحميد لا يمكن إلا وقد سبق الإيمان بالله؟

قلنا: الفائدة فيه ما ذكره صاحب «الكشاف»، وقد أحسن فيه جدا؛ فقال: إن المقصود منه التنبيه على أن الله تعالى لو كان حاضرًا بالعرش لكان حملة العرش والحافون حول العرش يُشاهدونه ويُعاينونه، ولما كان إيمانهم بوجود الله مُوجبا للمدح والثناء؛ لأن الإقرار بوجود شيء حاضر مشاهد معاين لا يُوجب المدح والثناء، ألا ترى أن الإقرار بوجود الشمس وكونها مضيئة لا يوجب المدح والثناء، فلما ذكر الله تعالى إيمانهم بالله على سبيل الثناء والمدح والتعظيم، علم أنهم آمنوا به بدليل أنهم ما شاهدوه حاضرا جالسا هناك، ورحم الله صاحب «الكشاف" فلو لم يحصل في كتابه إلا هذه النكتة لكفاه فخرًا وشرفا".(٢)

وقال في موضع آخر:

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - ط٣- ١٤٠٧ هـ - الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى] - ١٥٢/٤

(٢) مفاتيح الغيب - للفخر الرازي - ٤٨٨/٢٧

"فانظر كيف دلت هذه الآية على أنه سبحانه وتعالى منزه عن أن يكون فوق العرش؛ وذلك لأنه تعالى قال في هذه الآية: (الذين يحملون العرش) وقال في آية أخرى: (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية).[الحاقة: ١٧] ولا شك أن حامل العرش يكون حاملا لكل من في العرش، فلو كان إله العالم في العرش لكان هؤلاء الملائكة حاملين لإله العالم، فحينئذ يكونون حافظين لإله العالم، والحافظ القادر أولى بالإلهية، والمحمول المحفوظ أولى بالعبودية، فحينئذ ينقلب الإله عبدا والعبد إلها، وذلك فاسد، فدل هذا على أن إله العرش والأجسام مُتعال عن العرش والأجسام"(١).

ونختم بما روي في شأن سيدنا يونس عليه السلام:

عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: "لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى"(٢)

وقد أبان إمامُ الحرمين عن وجه انتفاء الجهة والمكان من هذا الحديث فقال: "حَدِيثُ «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ» يُفِيدُ أَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ أَزَلًا إذْ لَوْلَا تَنَزُّهُهُ عَنْ الْجِهَةِ لَكَانَ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مِعْرَاجِهِ أَقْرَبَ مِنْ يُونُسَ فِي نُزُولِ الْحُوتِ بِهِ لِقَاعِ الْبَحْرِ كَمَا أَفَادَهُ الْأَمِيرُ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ.(٣)

وعليه: فإذا كان الله -تعالى- بالنسبة لحملة العرش غيب، وإذا كان ارتقاءُ النبي - صلى الله عليه وسلم- في مِعراجه لم يزده قربًا من الله –تعالى- عما كان عليه سيدنا يونس –عليه السلام- وهو في بطن الحوت؛ فكيف نطلب بعدئذ بيانًا لاستواءِ مَن ليس كمثله شيء؟!

---

(١) مفاتيح الغيب - للفخر الرازي - ٤٨٨/٢٧

(٢) صحيح البخاري - ٩/ ١٥٧/ ٧٥٣٩ - كِتَابُ التَّوْحِيدِ - بَابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ.

(٣) يعني حاشية الْعَلَّامَةِ الْأَمِيرِ عَلَى شَرْحِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ- انظر: الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق- المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت:٦٨٤هـ) - عالم الكتب- الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ- بأعلى الصفحة: كتاب «الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق"للقرافي- بعده (مفصولا بفاصل): «إدرار الشروق على أنوار الفروق"وهو حاشية الشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (٧٢٣هـ) لتصحيح بعض الأحكام وتنقيح بعض المسائل- بعده (مفصولا بفاصل): «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتي المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، وفيها اختصر الفروق ولخصه وهذبه ووضح بعض معانيه.- ج٤/ص ٢٩٥

المطلبُ السابعُ: (الجمعُ بينَ (الاستواء) و (المعية) يُوجب المشاركةَ في التأويل.

بداية من المعلوم لدى علماء التفسير والأصول أن دلالة السياق لها أهميتها في فهم الآيات؛ إذ إن دلالة السياق - **كما قال الزركشي عند حديثه عن الأمور التي تُعين على فَهم المعنى عندَ الإشكالِ-:** "...ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غيرِ المراد وتخصيصِ العامِ وتقييدِ المطلقِ وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مُراد المتكلم، فَمَنْ أهملَه غلطَ في نظيره وغالط في مُناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: (ذق إنك أنت العزيز الكريم)[الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقَه يدلُّ على أنه الذليل الحقير"(١).

وبمراعاة دلالة السياق في آية الاستواء نجد أن الحق سبحانه وتعالى جمع في آية واحدة بين استوائه على عرشه ومعيته لخلقه؛ حيث قال سبحانه: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ).

ومن العجيب أنك تجد هؤلاء قد أجمعوا على تأويل المعية(٢) بينما أنكروا تأويل الاستواء، مع أن دلالة السياق واحدة!!

أشار إلى هذا التناقض العلامة محمد زاهد الكوثري بقوله: "وجمعه بين الاستواء والمعية في آية واحدة مما يدل دلالة قطعية على أن الاستواء ليس بمعنى الاستقرار المكاني وإلا نافي المعية، وليست المعية بأجدر بالتأويل من الاستواء فوضح الحق وبطل ما كانوا يعملون"(٣).

وممن أشار إلى هذا التناقض إمام الحرمين الجويني بقوله: "ومما يجب الاعتناء به معارضة الحشوية بآيات يوافقون على تأويلها، حتى إذا سلكوا مسلك التأويل، عورضوا بذلك السبيل فيما فيه التنازع؛ فمما يُعَارَضُون به قوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ ما كُنْتُمْ)[الحديد: ٤] فإن راموا إجراءَ ذلك على الظاهر، حلوا عَقْدَ إصرارِهم في

---

(١) البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ٢/٢٠٠

(٢) **حكى الإجماع على تأويل المعية الإمام ابن كثير حيث قال:** "...حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه الآية معية علم الله تعالى، ولا شك في إرادة ذلك ولكن سمعه أيضا مع علمه محيط بهم، وبصره نافذ فيهم، فهو -سبحانه- مطلع على خلقه، لا يغيب عنه من أمورهم شيء" (**تفسير القرآن العظيم - لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت:٧٧٤هـ) المحقق: سامي بن محمد سلامة - دار طيبة للنشر والتوزيع - ط٢/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م - ٨/٤٢).**

(٣) مقالات الكوثري - العلامة: محمد زاهد الكوثري- (ت:١٢٧١هـ) -المكتبة التوفيقية- القاهرة - ص٢٧١

حملِ الاستواء على العرش على الكون عليه، والتزموا فضائح لا يبوء بها عاقل. وإن حملوا قوله: «وهو معكم أينما كنتم»، وقوله: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)[المجادلة: ٧]، على الإحاطة بالخفيات، فقد تسوغوا التأويل، وهذا القدر في ظواهر القرآن كاف"(١).

كما نص الإمام القرطبي -رحمه الله- على هذا التناقض في تفسير هذين الظاهرين بقوله: "وقد جمع في هذه الآية بين(استوى على العرش) وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض(٢) فدلَّ على أنه لا بُدَّ مِن التأويل، والإعراضُ عن التأويلِ اعترافٌ بالتناقضِ"(٣).

المطلبُ الثامنُ: المقابلةُ بين (الظاهر) و (الباطن) تُوجب التأويل.

أخرج الإمام مسلم في صحيحه، قال: "حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو صَالِحٍ يَأْمُرُنَا، إِذَا أَرَادَ أَحَدُنَا أَنْ يَنَامَ، أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ» وَكَانَ يَرْوِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٤)

فهذا الحديث من أقوى الأدلة التي يستندون عليها في إثبات العلو والارتفاع لله - سبحانه وتعالى- فوق عرشه؛ حيث يعلق عليه ابن القيم -رحمه الله- بقوله: "فله العلو المطلق من جميع الوجوه: علو القدر، وعلو القهر، وعلو الذات. فمن جحد علو الذات فقد جحد لوازم اسمه «العلي»، وكذلك اسمه

---

(١) كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد- تأليف إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي- علق عليه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ص٦٩

(٢) **ووجه التناقض:** أن يكون فوق العرش وفي كل مكان في نفس الزمان، وهذا يؤدي إلى تعدد الذات؛ وهو محال.

(٣) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:٦٧١هـ) - تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية - القاهرة - ط٢/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م- ٢٣٧/١٧

(٤) صحيح مسلم- ٢٧١٣/٢٠٨٤/٤- كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذِ الْمَضْجَعِ.

«الظاهر» من لوازمه: ألا يكون فوقه شيء"[1]

فانظر كيف فسر ابن القيم – رحمه الله - اسم"الظاهر"بظهور الذات وعلوها، بل جعل هذا من لوازم اسم الله «العلي» **بل زاد في موجب ذلك بقوله في موضع آخر تعليقا على نفس الرواية:** "فَجَعَلَ كَمَالَ الظُّهُورِ مُوجِبًا لِكَمَالِ الْفَوْقِيَّةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ بِذَاتِهِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالظُّهُورُ هُنَا الْعُلُوُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ} [الكهف: ٩٧] أَيْ: يَعْلُوهُ، وَقَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: "فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ"أَيْ أَنْتَ فَوْقَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا لَيْسَ لِهَذَا اللَّفْظِ مَعْنًى غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ الظُّهُورُ عَلَى الْغَلَبَةِ لِأَنَّهُ قَابَلَهُ بِقَوْلِهِ: وَأَنْتَ الْبَاطِنُ"[2].

فانظر كيف جذم بعدم جواز تأويل اسم الله(الظاهر) بالغلبة لمقابلته باسم الله(الباطن)!!

وهنا نرد عليه: بأن عين هذه المقابلة تستوجب التأويل؛ لأننا لو أجرينا الكلام على حقيقته لوجب تفسير الباطن بالتحتية لمقابلته للظاهر المفسر بالعلو والارتفاع.

وفِرارًا من لازم تلك المقابلة أوّل ابنُ القيم -رحمه الله- الباطن بمعنى قُربه بعلمه وقدرته؛ حيث قال: " فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْأَرْبَعَةُ مُتَقَابِلَةٌ: اسْمَانِ لِأَزَلِ الرَّبِّ تَعَالَى وَأَبَدِهِ، وَاسْمَانِ لِعُلُوِّهِ وَقُرْبِهِ".[3]

بل نقل كلاما للبيهقي يؤكد تأويل الباطن بالقرب فقال: "وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مُقَاتِلٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ} [الحديد: ٣] هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالظَّاهِرُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْبَاطِنُ أَقْرَبَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِالْقُرْبِ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [الحديد: ٣][4]. **فانظر كيف أول الباطن بالقرب ولم يؤول الظاهر بالغلبة!!**

وفي كلتا الحالتين ينتقض مذهبه، سواء أول أو لم يؤول: لأنه إما أن يحمل اسمَ الله الباطن على ما ظهر منه مِن معنى التحتية فيكون معنى (أنت الباطن فليس دونك شيء) أي: ليس تحتك عرش ولا غيره، وبهذا يُنتقض مذهبُ مَن قال: إن الله فوقَ العرش حقيقة، وإما أن يَحْمِلَ اسمَ الله الباطن على معنى مجازي على نحو ما حمله من القرب والعلم، وبهذا أيضا يُنتقض مذهبه؛ لأنه أوَّلَ الباطنَ ولم يُؤول الظاهر.

---

(١) تفسير القرآن الكريم - لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) - المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان - دار ومكتبة الهلال- بيروت - ط١، - ١٤١٠ هـ ٣٥/١

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- لابن قيم الجوزية- ٤٣٤/١

(٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- لابن قيم الجوزية- ٤٣٤/١

(٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- لابن قيم الجوزية- ٤٣٧/١

فإن قيل: إنه قال: (وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ) ولم يقل: (وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ تحتك شَيْءٌ)

فحينئذ نرد عليه: بأن كلمة (دون) من معانيها معني(التحتية).

وفي هذا يقول ابن منظور رحمه الله:

"قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: لِدُونَ تِسْعَةُ معانٍ: تَكُونُ بِمَعْنَى قَبْل وَبِمَعْنَى أَمامَ وَبِمَعْنَى وَرَاءَ وَبِمَعْنَى تَحْتَ وَبِمَعْنَى فَوْقَ وَبِمَعْنَى السَّاقِطِ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ وبمعنى الشريف وَبِمَعْنَى الأَمر وَبِمَعْنَى الْوَعِيدِ وَبِمَعْنَى الإِغراء.... وَبِمَعْنَى تَحْتَ كَقَوْلِكَ: دونَ قَدَمِك خَدُّ عَدُوِّكَ أَي تَحْتَ قَدَمِكَ"(١).

ومن ثم: فإذا فسرت الظاهرَ بالفوق وَجَبَ تفسيرُ الباطن بالتحت؛ لتصح المقابلة، وبهذا يعودُ الإشكال مرة أخرى ولا يرتفع إلا بالتأويل.

وفي هذا يقول الطاهر ابن عاشور رحمه الله:

"والجمع بين وصفي الأول والآخر فيه محسن الطباق. **والظاهر الأرجح:** أنه مشتق من الظهور الذي هو ضد الخفاء فيكون وصفه تعالى به مجازا عقليا، فإن إسناد الظهور في الحقيقة هو ظهور أدلة صفاته الذاتية لأهل النظر والاستدلال والتدبر في آيات العالم فيكون الوصف جامعا لصفته النفسية، وهي الوجود؛ إذ أدلة وجوده بيّنة واضحة ولصفاته الأخرى مما دل عليها فعله من قدرة وعلم وحياة وإرادة، وصفات الأفعال من الخلق والرزق والإحياء والإماتة كما علمت في قوله: هو الأول عن النقص أو ما دل عليها تنزيهه عن النقص كصفة الوحدانية والقدم والبقاء والغنى المطلق ومخالفة الحوادث، وهذا المعنى هو الذي يناسبه المقابلة بالباطن."(٢)

فوجب حينئذ أن نؤول الظاهر والباطن؛ لأن في إجرائهما على الحقيقة جمع بين نقيضين، أما نؤول الباطن ولا نؤول الظاهر - مع ما فيهما من معنى المقابلة – فهذا تخصيص بلا مُخصص!!.

(١) لسان العرب- لابن منظور- ١٦٥/١٣- حرف النون- فصل الدال المهملة.
(٢) التحرير والتنوير - لابن عاشور- ٣٦٢/٢٧

المطلبُ التاسعُ: كُرويةُ العالم وانتفاءُ العلو والارتفاع.

بداية من الثابت أنَّ الأرض كروية، نصَّ على كرويتها ياقوتُ الحمويُّ في مُعجمه؛ حيث قال: "والذي يعتمد عليه جماهيرهم، أن الأرض مُدورة كتدوير الكرة"(١).

أبان عن وجهِ كرويتها بالعقلِ والنقل ابنُ حزم في كتابه الفصل؛ حيث قال تحت مطلب بَيَان كروية الأَرْض:

" إِن أحدًا من أَئِمَّة الْمُسلمين الْمُسْتَحقّين لاسم الْإِمَامَة بِالْعلمِ رَضِي الله عَنْهُم لم ينكروا تكوير الأَرْض وَلَا يحفظ لأحد مِنْهُم فِي دَفعه كلمة بل الْبَرَاهِين من الْقُرْآن وَالسّنة قد جَاءَت بتكويرها قَالَ الله عز وَجل {يكور اللَّيْل على النَّهَار ويكور النَّهَار على اللَّيْل}[الزمر: ٥] وَهَذَا أوضح بَيَان فِي تكوير بَعْضهَا على بعض مَأْخُوذ من كور الْعِمَامَة وَهُوَ إدارتها وَهَذَا نَص على تكوير الأَرْض ودوران الشَّمْس كَذَلِك وَهِي الَّتِي مِنْهَا يكون ضوء النَّهَار بإشراقها وظلمة اللَّيْل بمغيبها وَهِي آيَة النَّهَار بِنَصّ الْقُرْآن قَالَ تَعَالَى {وَجَعَلنَا آيَة النَّهَار مبصرة}[الإسراء: ١٢].... وَقَوله تَعَالَى وكلٌ فِي فلك يسبحون نَص جلي على الاستدارة لِأَنَّهُ أخبر تَعَالَى أَن الشَّمْس وَالْقَمَر والنجوم سابحة فِي الْفلك وَلم يخبر تَعَالَى أَن لَهَا سكوناً فَلَو لم تستدر لكَانَتْ على أباد الدهور بل فِي الْأَيَّام الْيَسِيرَة تغيب عَنَّا حَتَّى لَا نرَاهَا أبدا لَو مشت على طَرِيق وَاحِد وَخط وَاحِد مُسْتَقِيم أَو معوج غير مستدير لَكنا أمامها أبدا وَهَذَا بَاطِل فصح بِمَا نرَاهُ من كرورها من شَرق إِلَى غرب وَغرب إِلَى شَرق أَنَّهَا دَائِرَة ضَرُورَة وَكَذَلِكَ قَالَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِذْ سُئِلَ عَن قَول الله تَعَالَى {وَالشَّمْس تجْرِي لمستقر لَهَا}[يس: ٣٨] فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام مستقرها تَحت الْعَرْش(٢) وَصدق صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لِأَنَّهَا أبدا تَحت الْعَرْش إِلَى يَوْم الْقِيَامَة وَقد علمنَا أَن مُسْتَقر الشَّيْء هُوَ مَوْضِعه الَّذِي يلْزم فِيهِ وَلَا يخرج عَنهُ وَإِن مَشى فِيهِ من جَانب إِلَى جَانب"(٣)

كذا من الثابت أن العرش محيطٌ بكل الكائنات، وهذا متفق عليه بين أهل العلم، يقول القاضي البيضاوي رحمه الله: "العرش الجسم المحيط بسائر

---

(١) معجم البلدان - لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ) - دار صادر، بيروت - ط٢/ ١٩٩٥ م-١/ ١٦

(٢) صحيح البخاري - ٤٨٠٣/١٢٣/٦ - كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ - بَابُ {وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ...}[يس: ٣٨].

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل - المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري- (ت:٤٥٦هـ) - مكتبة الخانجي - القاهرة - ٧٩/٢-٨٠

الأجسام سمي به لارتفاعه".(١)

وبناء على هذه الكروية وتلك الإحاطة يترتب إشكال: وهو أننا لو جعلنا استواء الله تعالى على عرشه استواءَ علوٍ وارتفاع لزم عن هذا كونُ الله تعالى في جهة الفوقية والتحتية في ذات الوقت!!

عبَّر عن هذا الإشكال الإمام الفخر الرازي بقوله:

"العالم كرة فالجهة التي هي فوق بالنسبة إلينا هي تحت بالنسبة إلى ساكني ذلك الجانب الآخر من الأرض وبالعكس، فلو كان المعبود مختصا بجهة فتلك الجهة وإن كانت فوقا لبعض الناس لكنها تحت لبعض آخرين، وباتفاق العقلاء لا يجوز أن يقال المعبود تحت جميع الأشياء".(٢)

ثم إن الإنسان عند الصلاة يتوجه للقبلة، وإذا تعذر عليه إصابة جهة القبلة توجه إلى أي جهة، يمنة كانت أو يسرة شمالا كانت أو جنوبا، وفي كل جهة يُصيب وجه الله تعالى بدليل قوله تعالى:{وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}[البقرة:١١٥].

وقد ثبت في الصحيح عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، قَالَ: وَفِيهِ نَزَلَتْ {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ}[البقرة: ١١٥]"(٣)

فإذا أضيف إلى هذا أن الله تعالى يكون بين العبد وقبلته كما صَحَّ في الحديث: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلاَتِهِ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ أَوْ رَبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ، فَلاَ يَبْزُقَنَّ فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»(٤). **يؤكد هذا ما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:** أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ»(٥)

فأين علو الله حينئذ وارتفاعه إذا كانت القبلة في كل تلك الجهات؟!

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل- لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت:٦٨٥هـ)- المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط١، - ١٤١٨ هـ - ١٦/٣

(٢) مفاتيح الغيب - للفخر الرازي - ٨/٢٢

(٣) صحيح مسلم- ٧٠٠/٤٨٦/١- كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا- بَابُ جَوَازِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ.

(٤) صحيح البخاري- ٤١٧/٩١/١- كِتَابُ الصَّلاَةِ- بَابُ إِذَا بَدَرَهُ البُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ.

(٥) صحيح مسلم- ٤٨٢/٣٥٠/١- كِتَابُ الصَّلَاةِ- بَابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وعليه: فنقول لابن تيمية رحمه الله: إن أخذت بظواهر تلك النصوص أبطلت جهة العلو، وعاد إشكال الإمام الفخر الرازي رحمه الله قائما، وإن أوَّلت ظواهرَها فحينئذ لِمَ تُنكر على أهلِ السنةِ تأويلَهم الاستواء بالقهر أو نحوه؟!

والعجب العجاب: أنهم قالوا بظواهر هذه النصوص، وفرارا من لوازمها من نفي جهة العلو؛ قالوا بإحاطة الله بكل الكائنات؛ حيث قال ابن تيمية – **كما في رسالته العرشية -:** "وَمَنْ تَوَجَّهَ إِلَى الْفَلَكِ التَّاسِعِ أَوْ الثَّامِنِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الْأَفْلَاكِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْعُلُوِّ، كَانَ جَاهِلًا بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، فَكَيْفَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْعَرْشِ أَوْ إِلَى مَا فَوْقَهُ، وَغَايَةُ مَا يُقَدَّرُ أن يكون كرى الشَّكْلِ، وَاَللَّهُ تَعَالَى مُحِيطٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا إحَاطَةً تَلِيقُ بِجَلَالِهِ، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضَ فِي يَدِهِ أَصْغَرُ مِنْ الْحِمَّصَةِ فِي يَدِ أَحَدِنَا.(١)

فانظر كيف جعل الله محيطا بالمخلوقات كلها فقال: "وَاَللَّهُ تَعَالَى مُحِيطٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا"!!

وبهذا انتفت جهة العلو وعاد استشكال الإمام الرازي من جعل المعبود تحت جميع الأشياء**!!**

وفرارا من لازم قوله هذا عاد مستدركا بقوله: "إحَاطَةً تَلِيقُ بِجَلَالِهِ"!!

وحتى لا يُتهم بأنه جعل لله جوفا والعالم بداخله أردف قائلا: "فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضَ فِي يَدِهِ أَصْغَرُ مِنْ الْحِمَّصَةِ فِي يَدِ أَحَدِنَا"

متوهما بهذا أنه جعل الله تعالى في علو دائم من كل الجهات.

حينئذ وقع في إشكال آخر عبر عنه فضيلة الشيخ محمود خطاب السبكي بقوله: " أنه سبحانه لو كان في جهة فوق لكان سماء، ولو كان سماء لكان مخلوقا لنفسه، وذلك محال، فكونه في جهة فوق محال"(٢).

وحتى لو سلمنا له جدلا ببقاء العلو والارتفاع مع إحاطته سبحانه بجميع خلقه؛ فإن احترازه بقوله: "فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضَ فِي يَدِهِ أَصْغَرُ مِنْ الْحِمَّصَةِ فِي يَدِ أَحَدِنَا" مما يُوقع في التشبيه والتجسيم؛ إذ الصغر والكبر من صفات الأجسام!!

ومِمَّن سَارَ على خطا ابنِ تيمية -رحمه الله- الشيخ الألباني -رحمه الله- إلا أنه لم يحترز احتراز ابن تيمية السابق بيانه؛ إنما صرَّح بإحاطة الله بجميع

---

(١) الرسالة العرشية- المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي(ت:٧٢٨هـ) - المطبعة السلفية، القاهرة، مصر- ط١- ١٣٩٩هـ- ٢٣/١

(٢) اتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات - ورد شبهة الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات- تأليف الشيخ: محمود محمد خطاب السبكي - المكتبة المحمودية - ط٢/١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م/ ص٢٩

مخلوقاته إحاطة تجعل لله تعالى جوفا والعالم بداخله؛ حيث قال:

"..فإنه تعالى مع ذلك واسع محيط بالعالم كله، وقد أخبر أنّه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله عز وجل، بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه، فإن كل خط يخرج من المركز إلى المحيط، فإنه يستقبل وجه المحيط ويواجهه، وإذا كان عالي المخلوقات يستقبله سافلها المحاط بها بوجهه من جميع الجهات والجوانب، فكيف بشأن من هو بكل شيء محيط، وهو محيط ولا يُحاط به؟ وراجع بسط هذا في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ كالحموية والواسطية وشرحها للشيخ زيد بن عبد العزيز بن فياض رحمه الله"(١).

فأيُّ خلط هذا وإثبات للشيء ونقيضه في ذاتِ الوقت؟!

وبهذا فإن كروية العالم الثابتة وإحاطة عرشه سبحانه بجميع المخلوقات يُفْضِيَانِ لا مَحَالةَ إلى نفي القولِ بعلوِّ الحقِّ سُبحانه وتعالى وارتفاعِهِ؛ وإلا وَقَعْنَا فيما وَقَعَ فيه هؤلاء.

المطلبُ العاشرُ: اتساعُ الكون يُفضي إلى اتساع العرش.

بداية من الحقائق العلمية الثابتة: أنَّ الكونَ في حالةِ اتساع دائم.

يقول الأستاذ الدكتور مأمون حموش - وهو رجل متخصص في العلوم والهندسة معا – في تفسيره المنعوت بالتفسير المأمون على منهج التنزيلِ والصحيح المسنون:

"وقد قرّر علم الفلك الحديث بأنَّ السماء لازالت في اتساع دائم، سواء في تكوين مُدن نجومية جديدة باستمرار، أو في تباعد هذه المدن النجومية باستمرار"(٢)

---

(١) موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني «موسوعة تحتوي على أكثر من (٥٠) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد» - المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت:١٤٢٠هـ) - صَنَعَهُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان - مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء - اليمن - ط١-١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م - ٦/ ٥٠٦

(٢) التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون تفسير القرآن الكريم على منهاج الأصلين العظيمين- الوحيين: القرآن والسنة الصحيحة- على فهم الصحابة والتابعين. تفسير منهجي فقهي شامل معاصر- المؤلف: أ.د.مأمون حموش- المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش- الناشر (المؤلف)- ط١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م- موافقة وزارة الإعلام- رقم: ٩١٠٩٢- ورقم: ٩١٤٥١- تاريخ: ٢٠٠٦/٧/١٦ م- دمشق- سورية- ٤٤/٧

وهذا الذي قرره العلم الحديث ينسجم مع ما ورد في القرآن الكريم من اتساع السماء؛ كما في قوله سبحانه: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ}[الذاريات: ٤٧]

يقول العز بن عبد السلام: "{لَمُوسِعُونَ} الرزق بالمطر، أو السماء، أو لا يضيق علينا شيء نريده، أو نخلق سماء مثلها، أو على الاتساع بأكثر من اتساع السماء".(١)

ويقول القاضي البيضاوي: "وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ لقادرون من الوسع بمعنى الطاقة والموسع القادر على الإنفاق. أو لَمُوسِعُونَ السماء أو ما بينها وبين الأرض أو الرزق"(٢)

وفي تفسير الإمام النسفي: "أو لموسعون ما بين السماء والأرض"(٣)

وفي الدر المصون للسمين الحلبي: "ومفعول «مُوْسِعون"محذوفٌ أي: موسِعون بناءَها."(٤)

وبالنظر في هذه التفاسير نجد أن اللفظ القرآني «مُوْسِعون"يحتمل معنى الاتساع، وما تقرر من حقائقَ علميةٍ يدل عليه، ومن ثم يتأكد لدينا: أن الكون في حالة اتساع دائم.

هذا ومن الثابت أيضا: أن العرش محيطٌ بكل الكائنات، كما تم تقريره في المطلب السابق.

كذا من المعلوم أيضا: أن ابن تيمية -رحمه الله- ومن تبعه قد جعل النسبة بين الله وعرشه نسبة علو وارتفاع حقيقة، كما قال في الفتوى الحموية الكبرى: "وأن قوله {عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}[طه: ٥] {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ}[الأنعام: ١٨] {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ}[الملك: ١٦] {إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً}[الإسراء: ٤٢] فهذا وغيره مثل قوله: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ}[المعارج: ٤] {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ}[فاطر: ١٠] هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفي عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه

---

(١) تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي)- لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت:٦٦٠هـ)المحقق: د.عبد الله بن إبراهيم الوهبي- دار ابن حزم- بيروت- ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م- ٢٣٤/٣

(٢) تفسير البيضاوي - ١٥٠/٥.

(٣) تفسير النسفي- ٣٧٩/٣

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)- المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم، دمشق- ٥٨/١٠

الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده؛ لأنه قال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ} يعني فوق العرش، والعرش فوق السماء، لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء في السماء، وقد قال مثل ذلك قال: {فَسِيحُواْ فِي الأَرْضِ}[التوبة: ٢] يعني على الأرض، لا يريد الدخول في جوفها".[١]

فتأمل كلام ابن تيمية -رحمه الله- لا يحتمل إلا النسبة المكانية بين الله وعرشه، وأن علوَّ الله - تعالى- علو مكان لا مكانة.

وعليه: إذا تقررت تلك الحقائق العلمية وجب أمران:

- إما أن يظل العرش دون زيادة ولا نقصان؛ وهذا يُفضي لا محالة إلى ضِيق العرشِ بالسماوات؛ لأنها في حالة اتساع دائم بينما هو ثابت لا يتغير، وهذا محال.
- وإما أن يزداد العرش اتساعا يتناسب مع اتساع السموات؛ حتى لا يضيق بها.

وحينئذ فإن القول بجعل نسبة الله - تعالى - للعرش نسبة علو وارتفاع حقيقة يُفضي إلى القول بتغير الله تعالى بتغير نسبةِ العرش إليه، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فاستحالَ أن يكون استواؤه سبحانه بمعنى العلو والارتفاع.

المطلبُ الحادي عشر: كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ولا قبله.

إذا كان الله تعالى كما في صحيح الإمام البخاري: "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ..."[٢].

وفي رواية: "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ..."[٣]

قال ابن حجر-رضي الله عنه-: " وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ لَا الْمَاءُ وَلَا الْعَرْشُ وَلَا غَيْرُهُمَا لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ غير الله تَعَالَى"[٤].

وقال أبو القاسم الأنصاري: " ففيه تفصيل ما قضى به وقدر، وعلم في أزله وأراد، وفيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم إثبات حدث العالم، والعلم بوجود الإله بلا جهة ولا غير ولا فلك ولا نفس.

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى- لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ)- المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري - دار الصميعي- الرياض- ط٢- ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م- ٣٩٥/١

(٢) صحيح البخاري- ٣١٩١/١٠٥/٤- كِتَابُ بَدْءِ الخَلْقِ- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}[الروم: ٢٧]

(٣) صحيح البخاري- ٧٤١٨/١٢٤/٩- كِتَابُ التَّوْحِيدِ- بَابُ {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ}[هود: ٧]...

(٤) فتح الباري - لابن حجر - ٢٨٩/٦

وفي قوله: (ولم يكن معه شيء غيره) تنبيه على الصفات الأزلية، التي لا يصلح الخلق دونها، وأنها ليست بأغيارله"(١).

إذن الله تعالى كان ولا زمان ولا جهة ولا مكان.

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه بسنده عَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: هَلْ تَرَوْنَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ الْقَمَرَ أَوِ الشَّمْسَ بِغَيْرِ سَحَابٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: فَاللَّهُ أَعْظَمُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ قَالَ: فِي عَمَاءٍ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تحته هواء"(٢).

فهذه الرواية وإن كان في سندها مقال إلا أن العبرة بتعليق ابن حبان النفيس على متنها، حيث قال متحدثا عن الله تعالى: "... كَانَ ولا زمان ولا

---

(١)الغنية في الكلام - لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري - دراسة وتحقيق قسم الإلهيات - رسالة ماجستير - إعداد مصطفى حسنين عبد الهادي - دار السلام بالقاهرة - ط١/١٤٣١هـ - ٢٠١٠م - ١/ ٢٥٤

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان- المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ)- ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت:٧٣٩ هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة، بيروت- ط١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م- ١٤/١٠/٦١٤٠- كتاب التاريخ- باب بدء الخالق- ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا كَانَ اللَّهُ فِيهِ قَبْلَ خَلْقِهِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.قال محققه شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف. وكيع بن حدس لم يوثقه غير المصنف، ولم يرو عنه غير يعلى بن عطاء، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح. وأخرجه الطبري في"جامع البيان"(١٧٩٨٠)، وفي"التاريخ"١/٣٧- ٣٨ عن المثنى بن إبراهيم، قال: حدثنا الحجاج بن المنهال بهذا الإسناد. وأخرجه الطيالسي (١٠٩٣)، ومن طريقه البيهقي في"الأسماء والصفات- للبيهقي-"٢/١١٦ عن حماد بن سلمة، به. وأخرجه أحمد ٤/١١و١٢، وابنه عبد الله في"السنة"(٢٦٠)، والترمذي (٣١٠٩) في التفسير: باب ومن سورة هود، وحسنه، وابن ماجه (١٨٢) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، والطبراني في"الكبير"١٩/(٤٦٨) من طرق عن حماد بن سلمة، به. وأخرج القسم الأول منه الطيالسي (١٠٩٤)، وأحمد ٤/١١و١٢، وابنه عبد الله في"السنة"(٢٥٨) و (٢٦٥) و(٢٦٦)، وابن أبي عاصم في"السنة"(٤٥٩)، وابن خزيمة في"التوحيد"ص١٧٩، وعثمان بن سعيد الدارمي في"الرد على الجهمية"ص٥٥، والطبراني ١٩/(٤٦٥)، والحاكم ٤/٥٦٠ من طرق عن حماد بن سلمة، به. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.وأخرج القسم الأول منه أيضا أبو داود (٣٧٣١) في السنة: باب الرؤية، وابن خزيمة ص١٧٨- ١٧٩، وابن أبي عاصم (٤٦٠)، وعبد الله بن أحمد (٢٥٧)، والطبراني ١٩/(٤٦٦) من طريقين عن يعلى بن عطاء، به. قال البيهقي: هذا حديث تفرد به يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ وَكِيعِ بْنِ حُدُسٍ، ولا نعلم لوكيع بن حدس هذا راويا غير يعلى بن عطاء.

مكان، ومن لا يُعْرَفْ لَهُ زَمَانٌ، وَلَا مَكَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ خَالِقُهَا؛ كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ، لَا أَنَّ اللَّهَ كَانَ فِي عَمَاءٍ، إِذْ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين"(١).

فانظر إلى دقة تنزيه ابن حبان رضي الله عنه - وهو من السلف الصالح - لله عز وجل عن الزمان والمكان، بعدم تفسير العماء بالظرف بل بالعماء عن الخلق، ومن ثم تنتفى الجهة؛ لأنها فرع المكان.

فالله سبحانه وتعالى كما قال فخر الدين الرازي:

" كان ولا عرش ولا مكان، فلما خلق الخلق لم يصر محتاجا إلى ما كان غنيا عنه، فيستحيل أن يُقال: إنه تعالى صار مستقرا على العرش بعد أن لم يكن، وظاهر الآية يقتضي أنه صار مستقرا عليه بعد أن لم يكن كذلك؛ لأنه تعالى قال: (ثم استوى على العرش) الأعراف: ٥٤، وكلمة: (ثم) للتراخي"(٢)

وفي هذا يقول أبو حنيفة - رحمه الله - كما في وصيته:

" الله تعالى على العرش استوى، من غير أن تكون له حاجة واستقرار عليه، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين، ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله؟ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا"(٣).

كما قرر نفس المعنى أَبُو مَنْصُور الماتريدي - رَحِمَه الله- بقوله:

" الأَصْل فِيهِ أَن الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان وَجَائِز ارْتِفَاع الْأَمْكِنَة وبقاؤه على مَا كَانَ فَهُوَ على مَا كَانَ وَكَانَ على مَا عَلَيْهِ الْآن جلّ عَن التَّغَيُّر والزوال والاستحالة والبطلان؛ إِذْ ذَلِك: أَمَارَات الْحَدث الَّتِي بهَا عرف حدث الْعَالم، وَدلَالَة احتمال الفناء"(٤)

وأخيرا: (الله تعالى مستو على عرشه قبل أن يخلقه).

يقول فضيلة الشيخ محمود خطاب السبكي: "فالله تعالى موصوف بأنه استوى على العرش قبل وجد العرش، هل كان جالسا على زعمهم على العرش المعدوم قبل وجوده ؟! وهل كان جل جلاله في الساء قبل خلق السماء؟! هذا مما

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تأسيس التقديس - المسمى: أساس التقديس - للإمام فخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الله محمد إسماعيل - الأزهر الشريف - مجمع البحوث الإسلامية - سلسلة إحياء التراث (٢) من تراث الإمام الرازي- ص٣٦٨

(٣) شرح وصية الإمام أبي حنيفة - للبابرتي - ص٥٢

(٤) التوحيد - لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي (ت:٣٣٣هـ) - المحقق: د. فتح الله خليف - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - ص٦٩

لا يتوهمه عاقل، وهل العقل يصدق بحلول القديم في شيء من الحوادث؟! فإنا لله وإنا إليه راجعون، وعلى الجملة فهذا القائل المجازف وأمثاله قد ادعوا ما لا يقبل الثبوت عقلا ولا نقلا "[١].

المطلب الثاني عشر: اهْتَزاز عَرْشُ الرحمن لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ.

أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «اهْتَزَّ العَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»[٢]

يقول ابن حجر بعد أن ساق أقوال أهل العلم في اهتزاز العرش هل هو عرش الله أو عرش معاذ أو حملة العرش فقال: " فَمُعْتَقَدُ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ مِنَ الْخَلَفِ أَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّحَوُّلِ وَالْحُلُولِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٍ وَيَحْتَمِلُ الْفرق بِأَن حَدِيث سعد ماثبت عِنْدَهُ فَأَمَرَ بِالْكَفِّ عَنِ التَّحَدُّثِ بِهِ بِخِلَافِ حَدِيثِ النُّزُولِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ فَرَوَاهُ وَوَكَّلَ أَمْرَهُ إِلَى فَهْمِ أُولِي الْعِلْمِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ فِي الْقُرْآنِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَقَدْ جَاءَ حَدِيثُ اهْتِزَازِ الْعَرْشِ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ عَشَرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ أَكْثَرَ وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ"[٣].

يقول ابن رشد رحمه الله: " قال محمد بن رشد: إنما نهى مالك أن يتحدث بهذا الحديث وهو ما رُوي أنّ الْعَرْشَ اهْتَزَّ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ويتكلم به، مخافة أن يَشِيعَ في الناس فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها، لظنهم أنّ العرش إذا اهتز أي تحرك، تحرك الله بتحركه، كالجالس منا على كرسيه إذا تحرك الكرسي تحرك هو بتحركه. وليس عرش الرحمن بموضع استقرار له، إذ ليس في مكان، ولا مستقر بمكان، تعالى" [٤].

وإذا كان حديث اهتزاز العرش ثابتا كما قال ابن حجر فلا حاجة لتأويله؛ إذ إن عرش الرحمن جسم ولا بأس من اهتزازه، لكن إذا فسرت استواء الله – تعالى- بالعلو والارتفاع؛ لأوهم ذلك التشبيه والتجسيم، وحينئذ: وجب تأويل الاستواء؛ حتى لا يتعارض مع هذا الحديث.

---

(١) اتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات - تأليف الشيخ: محمود خطاب السبكي - ص٤

(٢) صحيح البخاري - ٣٨٠٣/٣٥/٥ - كتاب مناقب الأنصار- بَابُ مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فتح الباري - لابن حجر - ١٢٤/٧.

(٤) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة-لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت:٥٢٠هـ) - حققه: د محمد حجي وآخرون - دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان - ط٢/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م- ٢٤٥/١٧

المطلبُ الثالثُ عشر: العالمُ موجودٌ في لا مكان.

بالنظر في السبب الذي جعل ابن تيمية - رحمه الله- من تبعه يفسرون الاستواء بالعلو والارتفاع هو عدم تصورهم وجود موجود في (لا مكان)، وأن وجوده في (لا مكان) يُساوي العدم.

وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله:

"فإذا تحقق العبد علوه المطلق على كل شيء بذاته، وأنه ليس فوقه شيء البتة، وأنه قاهر فوق عباده يدبر الأمر من السماءِ إلى الأرض ثم يعرج إليه {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر: ١٠]، صار لقلبه[أملاً] يقصده، ورباً يعبده، وإلهاً يتوجه إليه. بخلاف من لا يدرى أين ربه فإنه ضائع مشتت القلب ليس لقلبه قبلة يتوجه نحوها ولا معبود يتوجه إليه قصده. وصاحب هذه الحال إذا سلك وتأله وتعبد طلب قلبه إلهاً يسكن إليه ويتوجه إليه، وقد اعتقد أنه ليس فوق العرش شيء إلا العدم، وأنه ليس فوق العالم إله يعبد ويصلى له ويسجد، وأنه ليس على العرش من يصعد إليه الكلم الطيب ولا يرفع إليه العمل الصالح، جال قلبه فى الوجود جميعهُ فوقع فى الاتحاد ولا بد، وتعلق قلبه بالوجود المطلق السارى فى المعينات، فاتخذ إلهه من دون الإله الحق وظن أنه قد وصل إلى عين الحقيقة، وإنما تأله وتعبد لمخلوق مثله، أو لخيال نحته بفكره"(١)

فانظر كيف جعل ابن القيم رحمه الله عدم القول بعلو الله على عرشه مُساويا للقول بعدمه سبحانه، وكأن الإله لا بد أن يكون في مكان وجهة حتى تتوجه القلوب والأيدي إليه!!

والحق أن العقل يُوجب نفي الجهة والمكان عن الله تعالى، وأما كونهم لا يتصورون موجودا في لا جهة ولا مكان؛ لأن هذا يُساوي العدم؛ فهذا إشكال في تصورهم لا في أصل التصور؛ إذ العقل يتصور وجودَ مجود في لا مكان، وبيان ذلك من وجهين:

أولهما: ما أورده حجة الإسلام الغزالي ردا على هذه الشبهة بقوله:

"فإن قيل: فنفي الجهة مؤد إلى محال؛ وهو إثباث موجود تخلو عنه الجهاتُ الستُّ، ويكون لا داخلَ العالم ولا خارجه، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه، وذلك محالٌ؟

قلنا: مسلمٌ أن كل موجود يقبل الاتصال بجهة فوجوده لا متصلا ولا منفصلا

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين- المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هــ) - دار السلفية، القاهرة، مصر- ط٢- ١٣٩٤هـ- ٢٠/١

محال، وأن كل موجود يقبل الاختصاص بجهة فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال.

وأما موجود لا يقبل الاتصال ولا الاختصاص بالجهة.. فخلوه عن طرفي النقيض غير محال، وهو كقول القائل: يستحيل موجود لا يكون عاجزا ولا قادراً، ولا عالما ولا جاهلا؛ فإن أحد المتضادين لا يخلو الشيء عنه؛ فيقال له: إن كان ذلك الشيء قابلا للمتضادين.. فيستحيل خلوه عنهما، وإن كان غير قابل لهما.. لا يستحيل خلوه عنهما، كما الجماد الذي لا يقبل واحدا منهما؛ لأنه فقد شرطهما؛ وهو الحياة، فخلوه عنهما ليس بمحال، فكذلك شرط الاتصال والاختصاص بالجهات: التحيّز والقيام بالمتحيز، فإذا فقد هذا.. لم يَسْتحِلْ الخلوُّ عن متضاداته، فيرجع النظر إذن إلى أن موجودا ليس بمتحيز ولا هو في متحيز، بل هو فاقد شرط الاتصال والانفصال.. هل هو محال أم لا؟ فإن زعم الخصم أن ذلك محال وجودة.. فقد دللنا عليه بأنه: مهما بَانَ أنَّ كلَّ مُتحيز حادث، وأن كل حادث يفتقر إلى فاعل ليس بحادث.. فقد لزم بالضرورة من هاتين المقدمتين ثبوتُ موجود ليس بمتحيز"(١).

الوجه الآخر: أن العالم نفسه موجود في لا مكان، فكيف نطلب لمن أوجده مكانا؟!

وهذا هو ما يقضي به العقل وهو ما عليه الإمام الأشعري رحمه الله.

وقد أبان عن هذا ابن فورك في تجريد مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري حيث قال: "ولا ننكر أن يكون الوقت نفسه حادثا لا في وقت، والمكان نفسه حادثا لا في مكان.

وقول القائل فيمن نظر وراء العالم ومد يده: إنه يذهب أو لا يذهب؛ محال؛ لأنه بقوله: (يذهب) أوجب مكانا يذهب فيه، ويقطعه، ويفرغه، وبقوله: إنه آخر العالم ما رفع هذا القول، وكذلك يستحيل أن يرى الرائي ما ليس بشيء"(٢)

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد- تأليف الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين، زين الدين، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن بن أحمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي رضي الله عنه (٤٥٠- ٥٠٥هـ)- عني به أنس محمد عدنان الشرفاوي- طبعة خاصة للأزهر الشريف- ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م- سقيفة الصفا العلمية- لبوان- ماليزيا- ص١٦٤- ١٦٥

(٢) تجريد مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري- للإمام أبي بكر ابن فورك ت ٤٠٦هـ- إعداد الدكتور: محمد أمين علي عيسى مدرس العقيدة الفلسفة- جامعة نور مبارك- كازاخستان- سابقا- السنة الثانية- الكتاب الرابع ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م- الأزهر الشريف- مجمع البحوث الإسلامية- ص٤٠٥

أفاد ذلك أيضا وزاده بشيء من الشرح والبسط شيخُنا فضيلة الأستاذ جمال فاروق في درس علمي له للرد على سؤال: أين الله؟ حيث قال: "عقيدة أهل السنة والجماعة أن الله تعالى في لا مكان؛ لأن الأمكنة كلها خلقها الله، ولو سألناهم سؤالا فلسفيا أي عجيبا وقلنا لهم مثلا: أين المضيفة التي نجلس فيها الآن؟ فيقال مثلا: في شارع الأزهر، فنوسع السؤال: أين الأزهر الشريف أو أين الشارع؟ فسيقال: في القاهرة، فنوسع السؤال: أين القاهرة فيقال: في إفريقيا، فنقول: أين أفريقيا؟ فيُقال في العالم، فنوسع السؤال: أين العالم؟ هنا لا نستطيع أن نقول: إن العالم في العالم!! والشيئ لا يكون في نفسه، ولو كان العالم في عالمٍ آخر لكان هذا العالم الآخر مكانا للمكان، ولجاء السؤال: أين هو؟! فيوصلنا إلى الدور والتسلسل، وكلاهما باطل.

إذن العالم كله ليس في مكان؛ لأن الأماكن فيه وليس هو فيها، فالعالم كله محمول بلطفِ الله، وليس له مكان. فالأماكن كلها هي العالم، وليست في العالم، فإذا كان العالم بكليته ليس في مكان؛ فكيف يكون خالقه في مكان؟! ولكن أكثرهم لا يعقلون[(١)].

ونختم بما أورده الإمام أبو علي عمر بن محمد بن خليل السكوني (ت ٧١٧هـ) من استحالة الجهات في حقه سبحانه حيث قال: "ومما يستحيل في حقه تعالى الجهات، والدليل على ذلك هو أن الجهة إما أن تقدر في حقه تعالى واجبة أو جائزة أو مستحيلة، ومحال أن تكون واجبة؛ إذ فيه قدم العالم وهو محال، ومحال أن تكون جائزة؛ لأنه يلزم فيه تخصيص القديم ببعض الجهات دون بعض، وفيه حدوث القديم؛ وهو محال أيضا.

فالقول بوجوبها وجوازها في حقه محال؛ لأداء ذلك إلى المحال، فلم يبق إلا استحالتها في حقه سبحانه؛ وهو المطلوب. وبهذه الدلالة أيضا يستحيل في حقه سبحانه المكان والزمان، وهو دليل أيضا على استحالة مشابهته سبحانه بالجواهر والأجسام"[(٢)].

فالله سبحانه وتعالى كما قال العلامة إبراهيم المارغني الزيتوني الأشعري: " لا يتصف سبحانه بالحركة والسكون، ولا بالكبر والصغر، ولا بالطول

(١) حلقة بعنوان: سلفي يسأل الشيخ الأشعري جمال فاروق الأزهري (أين الله ؟) https: //٢u.pw/DsOrH٤hb

(٢) التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز - لعمر بن محمد بن خليل السكوني المغربي المالكي (ت ٧١٧هـ) تحقيق: السيد يوسف أحمد- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط١٤٢٦/١هـ - ٢٠٠٥م - ١١١/١

والقصر، ولا بالقرب والبعد بالمسافة، ولا بغير ذلك من صفات الحوادث، ولا يعلم الله إلا الله"(١).(وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا) [طه: ١١٠].

المطلبُ الرابعُ عشر: الاستواءُ والنزولُ يُوجبان التأويلَ.

من الثابت استواءُ الحقِّ ـ سبحانه وتعالى ـ على عرشه.

كذا من الثابت تَجَلِّيه ـسبحانه وتعالى ـ إلى السماءِ الدنيا؛ كما في صحيح الإمام البخاريِّ ـرحمه الله ـ بسنده: " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ""(٢)

وفي هذا يقول ابن تيمية ـرحمه الله ـ بحمل النزول على حقيقته فيقول: "وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ ـ وَهُوَ الصَّوَابُ وَهُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا ـ أَنَّهُ لَا يَزَالُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا يَخْلُو الْعَرْشُ مِنْهُ مَعَ دُنُوِّهِ وَنُزُولِهِ إلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَا يَكُونُ الْعَرْشُ فَوْقَهُ. وَكَذَلِكَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَلَيْسَ نُزُولُهُ كَنُزُولِ أَجْسَامِ بَنِي آدَمَ مِنْ السَّطْحِ إلَى الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَبْقَى السَّقْفُ فَوْقَهُمْ بَلْ اللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ"(٣).

<u>ويترتب على قوله هذا عدة إشكالات:</u>

- **الإشكال الأول:** الجمع بين نقيضين. **عبر عن هذا الإشكال فضيلة الأستاذ الدكتور القوصي ـرحمه الله ـ بقوله:** " فها أنت ذا ترى ابن تيمية أمام أحد أمرين:

فإما أن يقول: إنه تعالى فوق العرش، وينزل نزولا حقيقيا، وهذا معناء أنه فوق العرش وليس فوق العرش، والجمع بين النقيضين ـ أو الضدين ـ ممتنع في بداهة العقول.

وإما أن يؤول النزول بصرف اللفظ عن ظاهره؛ وهو التأويل الذي لا يفتأ يُهاجمه في قسوة وعنف"(٤).

---

(١) الشذرات الذهبية على منظومة العقائد الشرنوبية ـ تأليف الشيخ العلامة المقرئ إبراهيم بن أحمد المارغني الزيتوني المالكي الأشعري (ت١٣٤٩هـ) ـ اعتنى به نزار حمادي ـ هذا الشرح كان مقررا من طرف المشيخة الزيتونية لمبتدئي طلبة اللوم الشرعية ـ ص٤٢

(٢) صحيح البخاري ـ ٧٤٩٤/١٤٣/٩ ـ كِتَابُ التَّوْحِيدِ ـ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ} [الفتح: ١٥]

(٣) مجموع الفتاوى ـ لابن تيمية ـ ٥/ ٤١٥

(٤) موقف السلف من المتشابهات ـ محمد عبد الفضيل القوصي ـ ص٥٤ ـ بتصرف يسير ـ.

- **الإشكال الثاني:** نسبة الحركة ومن ثم التغير والحدوث إليه سبحانه.

- **الإشكال الثالث:** تعدد الأثلاث بتعدد المنازل فعلى أي ثلث سينزل ربنا سبحانه وتعالى؟

أبان عن وجه هذين الإشكالين الأخيرين فضيلة العلامة محمد زاهد الكوثري بقوله:

"ومن حاول أن يستدل على إثبات الحركة لله سبحانه بحديث النزول تغافل عن الدليل العقلي القاضي باستحالة ذلك على الله، مما يحتم الحمل على الإسناد إلى السبب الآمر أو المجار في الطرف، وتجاهل اختلاف الروايات في النزول من إنزال وتنزل، وغير ذلك، ومعانيها في لسان العرب، وتغاضي عن حديث النسائي الدال عن إنزال ملك ينادى في الثلث الأخير من الليل كل ليلة، المعين لإرادة الإسناد المجازى من قائله صلى الله عليه وسلم، وتناسى أيضا أن الثلث الأخير من الليل مستمر في ليالى السنة كلها في أقطار الأرض على اختلاف المطالع حتى عند ابن حزم الظاهرى على ظاهريته، فيستمر النزول بل الكون في السماء الدنيا على هذا الزعم الباطل"(١).

- **الإشكال الرابع:** القول بعدم فائدة النزول، أو ذهاب إلهيته - سبحانه وتعالى- عن العرش والسموات.

أبان عن وجه هذا الإشكال العلامة الفخر الرازي بقوله: " يقولون: إنه ينزل كل ليلة من العرش إلى السماء الدنيا، فنقول لهم حين نزوله: هل يبقى مدبرًا للعرشِ ويبقى مدبرًا للسماء الدنيا حين كان على العرش؟ وحينئذ: لا يبقى في النزول فائدة، وإن لم يبق مدبرًا للعرش؛ فعند نزوله يصير معزولا عن إلهية العرش والسموات"(٢).

- **الإشكال الخامس:** القول بوجوب اتساع السماء أو صغر الله -سبحانه وتعالى- ليحل فيها.

أبان عن وجه هذه الإشكال العلامة الفخر الرازي بقوله: " يقولون إنه تعالى أعظم من العرش، وإن العرش لا نسبة لعظمته إلى عظمة الكرسي، وعلى هذا الترتيب حتى ينتهي إلى السماء الدنيا، فإذا كان كذلك كانت السماء الدنيا بالنسبة إلى عظمة الله كالذرة بالنسبة إلى البحر، فإذا نزل فإما أن يقال إن

---

(١) مقالات الكوثري - ص٣١٥

(٢) مفاتيح الغيب - للفخر الرازي - ٢٦/ ٤١١

الإله يصير صغيرًا بحيث تسعه السماءُ الدنيا، وإما أن يقال إن السماء الدنيا تصير أعظمَ من العرش، وكل ذلك باطل"(١).

فهذه الإشكالات الخمس لا ترتفع إلا بالتأويل، وإلا فنفوض علمها إلى الله سبحانه وتعالى.

كما قال الإمام الذهبي –رحمه الله-: " إن كَيْفيَّة الاسْتوَاء لَا نعقلها، بل نجهلها، وَأَن استواءه مَعْلُوم كَمَا أخبر فِي كِتَابه، وَأَنه كَمَا يَلِيق بِهِ، لَا نعمق وَلَا نتحذلق وَلَا نَخُوض فِي لَوَازِم ذَلِك نفيا وَلَا إِثْبَاتًا، بل نسكت ونقف كَمَا وقف السّلف"(٢).

أمَّا أن نُثبت استواءً ونزولا حقيقيان في ذات الوقتِ فهذا يُفضي إلى القولِ بتعددِ الذاتِ؛ وهو محال!!.

---

(١) مفاتيح الغيب - للفخر الرازي - ٢٦/ ٤١١

(٢) العلو للعلي الغفار - للذهبي - ١/١٣٩/٣٧٨

الفصل الثالث

إلى المتعصبين لابن تيمية - رحمه اللّه -.

تمهيد بين يدي الفصل.

بعدما قررنا في الفصلين الماضيين من صحة مسلك التأويل ووقوعه في لسان العرب بصفة عامة والقرآن الكريم بصفة خاصة مُستدلين على ذلك بما ورد من مأثور سديد ورأي رشيد يُؤكد صِحَّةَ التأويل؛ لم يبق عذرٌ لمعتذر، ولا وجهٌ لمتطاول مُنتقِص من قدرِ أئمةِ أهل السنة والجماعة من السادة الأشاعرة والماتريدية، ولم يتبق لنا إلا أن نشفع ذاك الذي قررناه بفصلٍ ثالث جعلناه تحت عنوان: **"إلى المتعصبين لابن تيمية -رحمه الله-"**

وهو دعوة للأخذِ بيدِ مَن تعصَّب أو اتبع هواه؛ ليكون مِمَّن أطاع الله واتبع هداه.

وذلك من خلال خمسة مباحث:

أولها: بيان أن مسلك الأشاعرة والماتريدية هو مسلك السلف الصالح، من خلال ما تقرر من أقوال وشهادات أهل العلم في ذلك.

وثانيها: بيان أن الأشاعرة والماتريدية هم أكثر أهل السنة بلا نزاع، وهذا هو الذي يُؤيده الواقع - والواقع لا يرتفع - ويزكيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ أُمَّتِي لَن تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.."(١).

---

(١) سنن ابن ماجه- المؤلف: ابن ماجه- وماجه اسم أبيه يزيد- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣هـ)- المحقق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد- محمَّد كامل قره بللي- عَبد اللّطيف حرز الله - دار الرسالة العالمية- ط١، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩ م- ٣٩٥٠/٩٦/٥- أَبْوَابُ الْفِتَنِ- بَابُ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ- **قال محققه شعيب الأرنؤوط:** ... وقوله: "إن أُمتي لا تجتمع على ضلالة"صحيح بمجموع شواهده. **وقد أورد الإمام السخاوي تخريج هذه الرواية في المقاصد الحسنة وقال:** "حَدِيث: لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلالَةٍ، أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير، وابن أبي خيثمة في تاريخه.....إلخ وبعد أن عدد طرقه وشواهده بأسانيدها قال: وبالجملة فهو حديث مشهور المتن، ذو أسانيد كثيرة، وشواهد متعددة في المرفوع وغيره، فمن الأول: أنتم شهداء اللَّه في الأرض، ومن الثاني قول ابن مسعود: إذا سئل أحدكم فلينظر في كتاب اللَّه فإن لم يجده ففي سنة رسول اللَّه فإن لم يجده فيها فلينظر فيما اجتمع عليه المسلمون وإلا فليجتهد".**المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة- لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت:٩٠٢هـ)- المحقق: محمد عثمان الخشت- دار الكتاب العربي- بيروت- ط١، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م- ١٢٨٨/٧١٦/١ - الباب الأول- حرف اللام ألف.**

وثالثها: أن ابنَ تيمية ـ رحمه الله – نفسَه قد أثنى على أبي الحسن الأشعري وأتباعه، واعترف بفضلهم ومكانتهم، ووقف أمامَ مَن تجاوز في حقِّهم أو انتقص من قدرهم.

فكيف – بعد هذا ـ ينتقص مِن قدرِهم مَن جَعَل ابنَ تيمية ـ رحمه الله ـ إمامه ومرجعيتَه، مُخالفا مذهبَه وطريقتَه؟!

ورابعها: أن أهل القبلة كلهم ناجون، وهذا باتفاق الأمة سلفا وخلفا، ونقل هذا عن كثير من أهل العلم منهم ابن تيمية نفسه، مع ردّ شبهة (افتراق الأمة) وادعاء كل فرقة أنها الفرقة الناجية.

وأخيرا: إلجام العوام عن علم الكلام، هو خير ما نختم به هذا الفصل؛ لنتغلب على الداء الأعظم الذي أصاب الأمة؛ وهو تصدر غير المتخصصين وإشراك عوام الناس فيما لا قِبل لهم به.

المبحث الأول
مسلك الأشاعرة والماتريدية مسلك السلف الصالح.

إذا كان ابن تيمية رحمه وهو (المتوفى عام: ٧٢٨هـ) تنسبونه للسلف فأحرى بكم وأولى أن تنسبوا أبا الحسن الأشعري (المتوفى في عام: ٣٣٠)!!

ثم إن تصدير القول بأن أبا الحسن خالف ما عليه السلف أمرٌ مخالف للواقع، وما سقناه من أدلة على تأويل السلف خير دليل على ذلك، وبهذا فإن مسلكه هو عين مسلكهم.

وفي هذا يقول ابن عساكر في كتابه: (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري): "ولسنَا نسلم أَن أَبَا الْحسن اخترع مذهبا خَامِسًا وَإِنَّمَا أَقَامَ مِن مَذَاهِب أهل السّنة مَا صَار عِنْد المبتدعة دارسا وأوضح من أَقْوَال من تقدمه من الْأَرْبَعَة وَغَيرهم مَا غَدَا ملتبسا وجدد من معالم الشَّرِيعَة مَا أصبح بتكذيب من اعْتدى منطمسا ولسنَا ننتسب بمذهبنَا فِي التَّوْحِيد إِلَيْهِ على معنى أَنا نقلده فِيهِ ونعتمد عَلَيْهِ ولكنَا نوافقه على مَا صَار إِلَيْهِ من التَّوْحِيد لقِيَام الْأَدِلَّة على صِحَّته لَا لمُجَرّد التَّقْلِيد وَإِنَّمَا ينتسب مِنَّا من انتسب إِلَى مذْهبه ليتميز عَن المبتدعة الَّذين لَا يَقُولُونَ بِهِ من أصنَاف الْمُعْتَزلَة والجهمية المعطلة والمجسمة والكرامية والمشبهة السالمية وَغَيرهم من سَائِر طوائف المبتدعة وَأَصْحَاب المقَالات الْفَاسِدَة المخترعة لِأَن الْأَشْعَرِيّ هُوَ الَّذِي انتدب للرَّدّ عَلَيْهِم حَتَّى قمعهم وَأظْهر لمن لم يعرف الْبدع بدعهم ولسنَا نرى الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة الَّذين عنيتم فِي أصُول الدّين مُخْتَلفين بل نراهم فِي القَوْل بتوحيد الله وتنزيهه فِي ذَاته مؤتلفين، وعَلى نفي التَّشْبِيه عَن الْقَدِيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُجْتَمعين والأشعري رَحمَه اللَّه فِي الْأُصُول على منهاجهم أَجْمَعِينَ، فَمَا على مَن انتسب إِلَيْهِ على هَذَا الْوَجْه جنَاح، وَلَا يُرْجَى لمن تَبرأ من عقيدته الصَّحِيحَة فلاح، فَإِن عددتهم القَوْل بالتنزيه وَترك التَّشْبِيه تمشعرا، فالموحدون بأسرهم أشعرية، وَلَا يضر عِصَابَة انتمت إِلَى موحد مُجَرّد التشنيع عَلَيْهَا بِمَا هِيَ مِنْهُ بَريَّة"[١]

كما يقول المرتضى الزبيدي: "وليعلم أن كلا من الإمامين أبي الحسن وأبي المنصور - رضي الله عنهما - وجزاهما عن الإسلام خيرا، لم يُبدعا مِن عندهما رأيا، ولم يشتقا مذهبا، إنما هما مقرران لمذاهب السلف، مناضلان عما كانت عليه أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فأحدهما قام بنصرة نصوصِ مذهب الشافعي، وما دلت عليه، والثاني قام بنصرة نصوص مذهبِ أبي حنيفة،

---

(١) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري- المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ) - دار الكتاب العربي- بيروت- ط٣- ١٤٠٤هـ- ١/٣٦٠- ٣٦٢

وما دلت عليه، وناظر كلٌّ منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولوا مُنهزمين، وهذا في الحقيقة هو أصل الجهاد الحقيقي الذي تقدمت الإشارة إليه. فالانتساب إليهما إنما هو باعتبار أن كلا منهما عقد على طريقِ السلف نطاقا وتمسك وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدي به في تلك المسائل والدلائل يُسمى أشعريا وماتريديا"(١).

وكما يقول تاج الدين السبكي: "اعْلَم أَن أَبَا الْحسن لم يبدع رَأيا وَلم ينش مذهبا وَإِنَّمَا هُوَ مُقَرر لمذاهب السّلف مناضل عَمَّا كَانَت عَلَيْهِ صحابة رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فالانتساب إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَار أَنه عقد على طَرِيق السّلف نطاقا وَتمسك بِهِ وَأَقَام الْحجَج والبراهين عَلَيْهِ فَصَارَ المقتدى بِهِ فى ذَلِك السالك سَبيله فى الدَّلَائِل يُسمى أشعريا...

وَقد ذكر الشَّيْخ شيخ الْإِسْلَام عز الدّين بن عبد السَّلَام أَن عقيدتَه اجْتمع عَلَيْهَا الشَّافِعِيَّةُ والمالكيةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وفضلاءُ الْحَنَابِلَةِ وَوَافَقَهُ على ذَلِك مِن أهلِ عصره شيخُ الْمَالِكِيَّة فى زَمَانِه أَبُو عَمْرو بنُ الْحَاجِب وَشَيخُ الْحَنَفِيَّة جمال الدّين الحصيرى"(٢)

وَسُئِلَ - ابن حجر الهيتمي - نفع الله بِهِ- بِمَا لَفظه:

" طعن بعض النَّاس فِي أبي الْحسن وَأبي إِسْحَق الْأَشْعَرِيين والباقلاني وَابْن فورك وَأبي الْمَعَالِي إِمَام الْحَرَمَيْنِ والباجي وَغَيرهم مِمَّن تكلم فِي الْأُصُول ورد على أهل الْأَهْوَاء بل رُبمَا بَالغ بعض الملحدة فَادّعى كفرهم فَهَل هَؤُلَاءِ كَمَا قَالَ ذَلِك الطاعن أَو لَا؟

فَأجَاب بقوله: لَيْسُوا كَمَا قَالَ ذَلِك الخارق المارق المجازف الضَّالّ الغال الْجَاهِل المائل، بل هم أَئِمَّة الدّين وفحول عُلَمَاء الْمُسلمين فَيجب الِاقْتِدَاء بهم لقيامهم بنصرة الشَّرِيعَة وإيضاح المشكلات ورَّدِ شُبَه أهل الزيغ وَمَا يجب من الاعتقادات والديانات لعلمهم بِاللَّه وَمَا يجب لَهُ، وَمَا يَسْتَحِيل عَلَيْهِ، وَمَا يجوز فِي حَقه"(٣)

---

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين- مرتضى الزبيدي- دار الكتب العلمية- بيرت- لبنان- ٩/٢

(٢) طبقات الشافعية الكبرى- المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي(ت: ٧٧١هـ)- المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو - هجر للطباعة والنشر والتوزيع- ط٢- ١٤١٣هـ- ٣٦٥/٣

(٣) الفتاوى الحديثية- المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت:٩٧٤هـ)- المحقق: لا يوجد - دار الفكر- لا يوجد- الطبعة: لا يوجد، لا يوجد- ١٤٥/١

فـإذا مـا أطلـق مصطلح أهـل السـنة ينصـرف الـذهن إلـى السـادة الأشـاعرة والماتريدية وعلى هذا أجمعت الأمة.

يقول ابن حجر الهيتمي رحمه الله: "وَالْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ مَا عَلَيْهِ إمَامَا أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتُرِيدِيُّ"(١).

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر- المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت:٩٧٤هـ) - دار الفكر- ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م- ١/١٦٥

المبحث الثاني
الأشاعرة والماتريدية هم أكثر أهل السنة بلا نزاع.

إذا تقرر في علم الأصول أن الواقع لا يرتفع؛ كما يقول القرافي في فروقه: " وَالْوَاقِعُ مِنْ عَدَمٍ أَوْ وُجُودٍ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي يَسْتَحِيلُ رَفْعُهُ"(١)

فإن الواقع يقول: إن الأشاعرة والماتريدية هم أكثر أهل السنة بلا نزاع.

وفي هذا يقول تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى:
"...وحكينا لَك مقَالَة الشَّيْخ ابْن عبد السَّلَام وَمن سبقه إِلَى مثلهَا وتلاه على قَوْلهَا حَيْثُ ذكرُوا أَن الشَّافِعِيَّة والمالكية وَالْحَنَفِيَّة وفضلاء الْحَنَابِلَة أشعريون هَذِه عبارَة ابْن عبد السَّلَام شيخ الشَّافِعِيَّة وَابْن الْحَاجِب شيخ الْمَالِكِيَّة والحصيرى شيخ الْحَنَفِيَّة وَمن كَلَام ابْن عَسَاكِر حَافظ هَذِه الْأمة الثِّقَة الثبت هَل من الْفُقَهَاء الْحَنَفِيَّة والمالكية وَالشَّافِعِيَّة إِلَّا مُوَافق الأشعرى ومنتسب إِلَيْهِ وراض بحميد سَعْيه فى دين الله ومثن بِكَثْرَة الْعلم عَلَيْهِ..."(٢)

وقد لا يقفُ البعضُ على عِظم مدلولِ عبارة تاج الدين السبكي: "الشَّافِعِيَّة والمالكية وَالْحَنَفِيَّة وفضلاء الْحَنَابِلَة أشعريون"متوهما أن المذاهب الأربعة لا يُمثلها إلا أئمتُها فقط، أو أنهم بضعة نفر لا يُمثلون سوادَ الأمةِ الأعظم!!

لكن الحق كما يقول الفقيه الأصولي الشيخ محمد حسن هيتو في كتابه" (المتفيهقون):
"ونحن حينما نقول: (اتفق الأئمة الأربعة وأتباعهم) لا نعني بذلك عدة رجال، وإنما نعني به الآلاف المؤلفة من عظماء أمتنا؛ من المفسرين، والمحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والمناطقة، واللغويين، وغيرهم، ممن ملأت تراجمُهم مئاتِ المجلدات من كتبِ التاريخ."(٣).

نبه على هذا المعنى أيضا فضيلة الإمام أحمد الطيب - شيخ الجامع الأزهر- في ختام تحريره لمصطلح أهل السنة والجماعة وأنهم جماهير الأمة الإسلامية حيث قال:
"وخلاصةُ القول أن (أهل السُّنَّة والجماعة) – الذي تبناه الأشاعرة والماتريدية – هم جماهير الأُمة الإسلامية، وأن أئمتهم هم: مالك والشافعيُّ وأبو حنيفةَ وابن حنبلٍ، والأشعريُّ والماتريديُّ وتلاميذُهما ومدارسُهما،

(١) الفروق - للقرافي - ٢٩/٢
(٢) طبقات الشافعية الكبرى- لتاج الدين السبكي - ٣٧٣/٣
(٣) المتفيهقون، د. محمد حسن هيتو، دار الفاربي للمعارف - الشارقة، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص ٩٥. وانظر: مِشكَاةُ الأصوليين والفقهاء، د.أسامة السيد محمود الأزهري، دار الفقيه للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص٢٤٨.

والحسن البصري والجُنيد والمحاسبيُّ والسَّرَّاجُ وحُجَّةُ الإسلامِ الغَزاليُّ، وأهلُ الحديثِ وفضلاءُ الحنابلةِ وعلماؤُهم ممَّن يتمسَّكونَ ينهجِ الإمامِ أحمدَ وزُهدِه، وما عُهِدَ مِنه وعُرِفَ مِن سيرته مِن فراره الشَّديد مِن الولَوغ في الدماء والتسَّرُّع بتفسيق المسلمين مرَّةً وإخراجهم مِنَ المِلَّةِ مرَّةً أُخرَى" (١).

كما نصَّ فضيلة الدكتور محمد عمارة على أن الأشاعرة يمثلون ٩٩% من أهل السنة في إطار إنكاره على يُسمى بالسلفية الوهابية؛ حيث قال:

"بل ولا تنسى هذه السلفية الوهابية أن تعمم (فواحشها الفكرية: على الأشعرية – الذين يمثلون (٩٩%) من جمهور أهل السنة والجماعة). وذلك عندما تحكم على عقيدتهم. (بالفساد .. والتبديع .. والتفسيق) وأحيانًا (بالتكفير .. أو ما يشبه التكفير)!!" (٢).

وعليه:

فإن اجتماع أكثر المسلمين - تابعين ومتبوعين - على ذاك المذهب دليل على صوابيته وأنه الحق؛ **فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول:** "إِنَّ أُمَّتِي لَن تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.."(٣).

ثم إبقاء الله - تعالى- لهذا المذهب حتى الآن دليل على ارتضاء الله تعالى له: (كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ) **[الرعد: ١٧]**.

الثالث: ثناء ابن تيمية - رحمه الله – على السادة الأشاعرة.

ورد عن ابن تيمية - رحمه الله – أنه شدد النكير على السادة الأشاعرة، وبالغ في نعتهم بصفاتٍ ما ينبغي أن تصدر من عالمٍ نحو مُخالفه؛ حيث ضلل السادة الأشاعرة وعابهم؛ **حتى إنه لنقل في تسعينيته أن:** "الأشعرية مخانيث المعتزلة"(٤).

(١) انظر: أهل السنة والجماعة، لفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب شيخ الجامع الأزهر، سلسلة محاضرات الإمام [١]، مجلس حكماء المسلمين أبوظبي - دار القدس العربي القاهرة، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ص ٥٦-٥٧.

(٢) فِتْنة التَّكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية، د. محمد عمارة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٩٧.

(٣) تم تخريجه ص٦٠

(٤) التسعينية - المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨ هـ) - دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية - ط١-١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م - ٩٨٣/٣

ومع هذا ومن باب الإنصاف: فإن الشيخ - رحمه الله - لم يكن دائما على هذا النحو؛ بل مَدح السادة الأشاعرة في مواضع كثيرة، وأعلن أنه مع اختلافه معهم إلا أنه لا يمكن أن يُنكر فضلهم على الأمة، ولعله تراجع عما قاله فيهم(١)، أو أن ما قاله لم يقله وإنما دُسَّ عليه فيه(٢)، أو أنَّ مَا قاله قاله في ظروف معينة جعلت حُكمَه عليهم ليس موضوعيا؛ ففي كتابه السابق "التسعينية" والذي نقلنا منه بعض أقواله ذمًا وعيبًا كتبه وهو في السجن(٣)، فلعل هذه المحنة جعلته في حالةٍ نفسية تحول بينه وبين الموضوعية في كلامه(٤).

نقول هذا ليس اعتذارا له - فمَنْ في مَقامه مِمَّن يُقتدى به لا بُدَّ أن يَعْدِلَ في الرضا والغضب - إنما لأن المقام مقام وفاق وترك للشقاق، رأينا أن نسوق بعضًا من هذه العبارات التي أثنى فيها على السادة الأشاعرة، والتي وإن لم تكن إقرارا منه بمذهبهم إلا أن فيها إجلالًا لعلمهم ومكانتهم، نسوقها لأتباعه، ونقول لهم: ها هو شيخكم ابن تيمية - رحمه الله - لم يمنعه خلافه مع السادة الأشاعرة أن يُقر لهم بالمكانة والفضل.

حيث يقول - رحمه الله - كما في مجموع الفتاوى: "وَأَمَّا "الْأَشْعَرِيَّةُ" فَلَا يَرَوْنَ السَّيْفَ مُوَافَقَةً لِأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ أَقْرَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ إلَى مَذْهَبِ

---

(١) يدل على تراجعه: ما ذكره الإمامُ الذهبي في سيره، حيث قال: "وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدا من الأمة..."(سير أعلام النبلاء- للذهبي- ٧٢/١) فقوله بهذا في آخر حياته يدل على أن ابن تيمية -رحمه الله- قام بعملية مراجعة آلت إلى أنه أصبح لا يكفر أحدا من الأمة، وسيأتي مزيد بيان لهذا في المبحث الرابع الذي يحمل عنوان: (أهل القبلة كلهم ناجون).

(٢) يؤكد هذا ما أظهره ابن تيمية نفسه من تخوفه من الكذب عليه حينما كان في المناظرة التي عقدت له بمصر بأمرٍ من سُلْطَانِ مصر للوقوف على أمر الاعتقاد، فكان مما قاله؛ كما في مجموع فتاويه: "ثُمَّ قُلْت لِلْأَمِيرِ وَالْحَاضِرِينَ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ أَقْوَامًا يَكْذِبُونَ عَلَيَّ؛ كَمَا قَدْ كَذَبُوا عَلَيَّ غَيْرَ مَرَّةٍ..."**(انظر: مجموع الفتاوى - لابن تيمية - ١٦٢/٣)**، فتصريحه بأن هناك من يكذب عليه مدعاة لأن نتثبت من صحة نسبة أقواله إليه، خاصة في مثل هذه القضايا التي وردت في كلامه متناقضة ومتعارضة.

(٣) ففي كتاب التسعينية - والذي أورد فيه ابن تيمية كثيرا من السب واللعن والتشنيع على السادة الأشاعرة- **قال محقق هذا الكتاب: "فقد ألفه وهو في السجن بمصر"(التسعينية - ٧/١)** فلعل فترة سجنه جعلته لا يتحرى الموضوعية في كلامه.

(٤) من هنا ندعو الباحثين النابهين إلى أن يحققوا تراث الشيخ ابن تيمية -رحمه الله- بموضوعية وحِيادية؛ ليقفوا على ما تراجع عنه، أو دُسَّ عليه فيه، أو قاله تحت وطأة ظروف معينة؛ تجعلنا لا نلتفت لكلامه فيها؛ إذ كيف تقع منه المبالغة في ذم ومدح السادة الأشاعرة في آن واحد، فالأمر يحتاج إلى صبر ومصابرة، وعدم إعراض ومكابرة.

أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ"(١)

ولا يُتؤول على ابن تيمية - رحمه الله - بأنه يقصد أبا الحسن بعد رجوعه عن مذهبه - كما يزعمون في إبانته!! -؛ لأنه لم يكتف بتزكية أبي الحسن فحسب؛ بل زكى أتباعه أمثال أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي الجويني، ومن تبعهما.

حيث قال في حقهم: " ثم إنه مَا مِن هؤلاء إلا مَن له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصِدق وعدل وإنصاف...

إلى أن قال: .. ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه، تحقيقاً للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا}[البقرة: ٢٨٦]".(٢)

ومما يؤكد تزكيته للأشاعرة - بصفتهم على ما هم عليه الآن - أنه لما سُئل عمَّن سلط لسانه عليهم سبا أو لعنا قال: "وَأَمَّا لَعْنُ الْعُلَمَاءِ لِأَئِمَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ فَمَنْ لَعَنَهُمْ عُزِّرَ، وَعَادَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ، فَمَنْ لَعَنَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلَّعْنَةِ وَقَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ. وَالْعُلَمَاءُ أَنْصَارُ فُرُوعِ الدِّينِ، وَالْأَشْعَرِيَّةُ أَنْصَارُ أُصُولِ الدِّينِ!!"(٣)

فانظر كيف نعتهم بأنهم (أَنْصَارُ أُصُولِ الدِّينِ) بينما غيرهم من العلماء: (أَنْصَارُ فُرُوعِ الدِّينِ)!!

فأي إنصاف هذا من الشيخ رحمه الله؟!

وبمثل ما قال ابن تيمية رحمه في إمام أهل السنة والجماعة نقول نحن فيه، فلا نكفره، إنما هو رجل اجتهد فأصاب في أشياء وأخطأ في أخرى.

نصَّ على اجتهاده الإمامُ السيوطي - رحمه الله - في كتابه: "الرد على من أخلد إلى الأرض.."؛ حيث قال: "..وفي هذا العصر شيخ الاسلام العلامة تقي الدين ابن تيمية، وصفه غير واحد بالاجتهاد؛ منهم الشيخ ولي الدين العراقي في فتاويه"(٤)

كما نعته ابن عابدين الحنفي بشيخ الإسلام في حاشيته "رد المحتار.." حيث قال: "...وَقَدْ سَبَقَهُ إلَى نَقْلِ ذَلِكَ أَيْضًا شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَنْبَلِيُّ

---

(١) مجموع الفتاوى- لابن تيمية- ٥٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل- لابن تيمية- ١٠٢/٢- ١٠٣

(٣) مجموع الفتاوى- لابن تيمية- ١٦/٤

(٤) كتاب الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض - للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله ورضي عنه - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - الظاهر - ص١٠٣

فِي كِتَابِهِ [الصَّارِمُ الْمَسْلُولُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -]"(١)

ومن العجب أن ابن تيمية –رحمه الله - لما كفره الْعَلَاء أَبُو عبد الله البُخَارِيّ – ولم يك أشعريا - رد عليه فقهاء عصره وردوا مقالته.

نص على ذلك الإمام السخاوي في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع حيث قال: " مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْعَلَاء أَبُو عبد الله البُخَارِيّ العجمي الْحَنَفِيّ وَسَماهُ بَعضهم عليا وَهُوَ غلط. ولد سنة تسع وَسبعين وَسَبْعمائة....

إلى أن قال: ... وَكَانَ يَقُول: ابْن تَيْمِية كَافِر وَابْن عَرَبِيّ كَافِر فَرد فُقَهَاء الشَّام ومصر قَوْله فِي ابْن تَيْمِية وَجمع فِي ذَلِك الْمُحدث ابْن نَاصِر الدّين مصنفا انْتهى"(٢)

وقد صنف محمد بن عبد الله ابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ) كتابًا سماه: "الرد الوافر"(٣) انتصر فيه لابن تيمية –رحمه الله -.

وقد قرظ لهذا الكتاب ابن حجر – رحمه الله - مع أشعريته - حيث زكى ابن تيمية - رحمه الله - بقوله: "وشهرة إِمَامه الشَّيْخ تَقِيّ الدّين ابْن تَيْمِية أشهر من الشَّمْس وتلقيبه بشيخ الْإِسْلَام بَاقٍ إِلَى الْآن على الْأَلْسِنَة الزكية وَيسْتَمر غَدا لما كَانَ بالْأَمْس وَلَا يُنكر ذَلِك إِلَّا من جهل مِقْدَاره وتجنب الْإِنْصَاف فَمَا أَكثر غلط من تعاطى ذَلِك وَأكْثر غباره فَالله تَعَالَى هُوَ الْمَسْئُول أَن يَقِينا شرور أَنْفُسنَا وحصائد ألسنتنا بمنه وفضله...

إلى أن قال:

.. وَقد قَامَ على الشَّيْخ تَقِيّ الدّين جمَاعَة من الْعلمَاء مرَارًا بِسَبَب أَشْيَاء أنكروها عَلَيْهِ من الْأُصُول وَالْفُرُوع وعقدت لَهُ بِسَبَب ذَلِك عدَّة مجَالِس بِالْقَاهِرَةِ ودمشق وَلَا يعلم عَن أحد مِنْهُم أَنه أفتى بزندقته وَلَا حكم بسفك دَمه مَعَ شدَّة المتعصب عَلَيْهِ حِينَئِذٍ من أهل الدولة حَتَّى حبس بِالْقَاهِرَةِ ثمَّ الْإسْكَنْدَريَّة وَمَعَ ذَلِك فكلهم يعْتَرف بسعة علمه وزهده وَوَصفه بالسخاء والشجاعة وَغير ذَلِك من

---

(١) رد المحتار على الدر المختار - المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت:١٢٥٢هـ) - دار الفكر-بيروت - ط٢- ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - ٢٣٣/٤

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت:٩٠٢هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - ٩/ ٢٩٤

(٣) اسم الكتاب: الرد الوافر - لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ) المحقق: زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - بيروت - ط١، ١٣٩٣هـ.

قِيَامه فِي نصْرَة الْإِسْلَام وَالدُّعَاء إِلَى الله تَعَالَى فِي السِّرّ وَالْعَلَانِيَة فَكيف لَا يُنكر على من أطلق عَلَيْهِ أَنه كَافِر بل من أطلق على من سَمَّاهُ شيخ الْإِسْلَام الْكفْر وَلَيْسَ فِي تَسْمِيَته بذلك مَا يَقْتَضِي ذَلِك فَإِنَّهُ شيخ مَشَايِخ الْإِسْلَام فِي عصره بِلَا ريب والمسائل الَّتِي أنْكرت عَلَيْهِ مَا كَانَ يَقُولهَا بالتشهي وَلَا يصر على القَوْل بهَا بعد قيام الدَّلِيل عَلَيْهِ عنادا وَهَذِه تصانيفه طافحة بِالرَّدِّ على من يَقُول بالتجسيم والتبري مِنْهُ وَمَعَ ذَلِك فَهُوَ بشر يُخطئ ويصيب فَالَّذِي اصاب فِيهِ وَهُوَ الْأَكْثَر يُسْتَفَاد مِنْهُ ويترحم عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ وَالَّذِي أَخطَأ فِيهِ لَا يُقَلّد فِيهِ بل هُوَ مَعْذُور لِأَن عُلَمَاء الشَّرِيعَة شهدُوا لَهُ بِأَن ادوات الِاجْتِهَاد اجْتمعت فِيهِ"(١).

وفي كتاب (فتاوى الشيخ بخيت المطيعي- مفتي الديار المصرية سابقا-) والذي اعتنى به وجمعه شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي وفيه:

سئل العلامة محمد بخيت المُطيعي[١٢٧١- ١٣٥٤هـ = ١٨٥٦- ١٩٣٥م]- مفتي الديار المصرية- هل ابن تيمية وابن القيم من أهل السنة أو من الخوارج؟ فأجاب- رحمه الله- قائلا:

"ابن تيمية، وابن القيم كلاهما من أكابر أهل السنة والجماعة، ومن شيوخ مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وإن ابن تيمية كان شيخ الإسلام في عصره، وهذا لا نزاع فيه، وإنما كان لابن تيمية مسائل من الأصول والفروع ووافقه عليها ابن القيم، أخطأ فيها وخالف فيها السلف فأنكرها عليه علماء عصره، وأوذي بسببها، وقاموا عليه مرارًا لأجلها، ولا يحفظ عن أحد منهم أنه أفتى بتكفيره مع ما نسب إليه من مخالفة السلف، وقد ردَّ عليه التاج ابن السبكي في "الطبقات الكبرى"، وكذلك ابن حجر الهيتمي وغيرهما كثير من العلماء ممن عاصرهما وغيرهم ممن تأخَّر عنهما. فالواجب- أخذا من كلام ابن حجر العسقلاني، والسراج البلقيني- على من اتَّصف بالعلم أن يتأمَّل كلام ابن تيمية وابن القيم في مؤلفاتهما فيفرز من ذلك ما ينكر ويحذر منه على قصد النصح ويثني عليهما لفضائلهما فيما أصابا من ذلك، والله يحفظنا من الخطأ والخطل، ويحمينا من الزيغ والزلل. آمين." (٢)

فأيَّ إنصاف هذا من علمائنا الأشاعرة لابن تيمية - رحمه الله - ؟!

فيامن تعصبتم تعصبًا أعمى أنصفوا كما أنصف هؤلاء!! وتعالوا: (إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ).

---

(١) تقريظ الحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر - لمحمد بن أحمد بن محمد بن خير الله، أبي الفضل، صفيّ الدين الحنفي الأثري الحسيني البخاري (ت:١٢٠٠هـ) المحقق: محمد بن إبراهيم الشيباني - مكتبة ابن تيمية- الكويت-١٢/١-١٣

(٢) انظر: فتاوى الشيخ بخيت المطيعي- مفتي الديار المصرية سابقا- جمعها واعتنى بها فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣م، ٦٦٨/٢.

المبحثُ الرابعُ

أهلُ القبلة كلهم ناجون- وردُّ شبهة افتراق الأمة-:

بعد أن رأينا ذاك الإجلالَ والإكبارَ من شيخ الإسلامِ ابن تيمية -رحمه الله- لإمامِ أهل السنة والجماعه -رحمه الله- لا يسعنا ونحن في المقام إلا أن نختم هذا المبحثَ بذاك المطلب الهام؛ وهو أن أهل القبلة كلهم ناجون، مع رد شبهةِ افتراقِ الأمة، ومن ثم فإنَّ مَا مَضَى في هذا البحث من ردود ومناقشات ما هو إلا محاولة للأخذِ بيدِ هؤلاء الشاردين التائهين، وردهم إلى الحق المبين؛ لا أن نكفرهم أو نرفع عنهم عباءة الدين.

أولا: بالنسبة لنجاة أهل القبلة:

ها هو إمام أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعري رحمه الله في بداية كتابه مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين يُعلن هذا المعنى قائلا:

"اختلف الناس بعد نبيهم - صلى الله عليه وسلم - في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضُهم بعضًا وبرئ بعضُهم من بعض فصاروا فرقًا مُتباينين، وأحزاباً متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم"(١).

وهذا ما اعتقده الإمام الأشعري رحمه الله ومات عليه، يدل على ذلك:

ما أخرجه الإمام البيهقي في سننه الكبرى بسنده عن: "زَاهِر بْنِ أَحْمَدَ السَّرَخْسِيَّ يَقُولُ: لَمَّا قَرُبَ حَضُورُ أَجَلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي دَارِي بِبَغْدَادَ دَعَانِي فَقَالَ: "اشْهَدْ عَلَيَّ أَنِّي لَا أُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ ، لِأَنَّ الْكُلَّ يُشِيرُونَ إِلَى مَعْبُودٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا هَذَا كله اخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ"(٢)

ومن العجيب أن مَا ذهب إليه الإمامُ أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- تبعه فيه ابن تيمية -رحمه الله- ومال إليه، بل إنه اقتبس عبارة أبي الحسن نفسه وساقها في كتابه"درء تعارض العقل والنقل"مُصدرًا كلامه بقوله: قال الشيخ أبو الحسن الأشعري، فنعت الإمامَ بالشيخ؛ مما دَلَّ على إجلاله وإكباره له؛ **فقال رحمه الله:** "قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتاب مقالات الإسلاميين:

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين- للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت:٣٣٠ هـ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عفا الله تعالى عنه- مكتبة النهضة المصرية- ط١٣٦٩/١هـ- ١٩٥٠م- ج١/ص٣٤

(٢) السنن الكبرى- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ)- المحقق: محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية، بيروت- لبنات- ط٣- ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م- ٢٠٨٩٩/٣٤٩/١٠- جُمَّاعُ أَبْوَابِ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ ، وَمَنْ لَا تَجُوزُ مِنَ الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعَاقِلِينَ الْمُسْلِمِينَ- بَابُ: مَا تُرَدُّ بِهِ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.

اختلف المسلمون - بعد نبيهم - في أشياء ضلل فيها بعضهم بعضاً، وتبرأ بعضهم من بعض، فصاروا فرقاً متباينين، إلا أن الإسلام يجمعهم فيعمهم، فهذا مذهبه، وعليه أكثر الأصحاب، ومن الأصحاب من كفر المخالفين...

إلى أن قال: والذي نختاره أن لا نكفر أحداً من أهل القبلة"(١).

وقد ذهب الإمام الذهبي إلى ما ذهب إليه الإمامان الأشعري وابن تيمية رحمهما الله ونقل قولهما وعقب عليه بقوله: "قلت: وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدا من الأمة، ويقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن"(٢)، فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم. هذه هي عقيدة الحافظ العلامة شمس الدين الذهبي رحمه الله، وهي عقيدة أهل السنة والجماعة التي كان عليها سلف الأمة الصحابة العظماء ومن تابعهم رضي الله عنهم أجمعين"(٣).

والمقام ليس مقام استقراء وجمع للأقوال في نجاة أهل القبلة بقدر ما أنه رسالة نُصدرها لمن امتلأت قلوبهم حنقا وغيظا عن جهل وعصبية لا عن علم وروية، فنقول لهم:

ها هما الشيخان – مع ما بين مذهبيهما من الردود والمناقشات - اجتمعا على كلمة سواء، فتعالوا أنتم كذلك: (إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا).

- **ثانيا: بالنسبة لرد شبهة افتراق الأمة:**

واستشهادكم بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل- لابن تيمية- ٩٣/١- ٩٥

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ٢٢٣٧٨/٦٠/٣٧ - تتمة مسند الأنصار - وَمِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ. **قال محققه شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح**، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح...وأخرجه البغوي (١٥٥) من طريق أبي معاوية، بهذا الإسناد، وقال: هذا منقطع، ويُروى متصلاً عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي عن ثوبان. قلنا: وسنده حسن، وسيأتي برقم (٢٢٤٣٣) . وأخرجه الطيالسي(٩٩٦)، وابن أبي عمر العدني في"الإيمان"(٢٣)، والدارمي(٦٥٥)، وابن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة"(١٦٨) و (١٧٠)، والحاكم ١٣٠/١، والبيهقي ٨٢/١ و٤٥٧، وابن عبد البر في "التمهيد" ٣١٨/٢٤ من طرق عن الأعمش، به. روايتا المروزي مختصرتان. وأخرجه ابن أبي شيبة ٥/١-٦، والعَدَني(٢٢)، والدارمي (٦٥٥)، وابن ماجه(٢٧٧)، وابن نصر المروزي(١٧٠)، ومحمد بن يحيى المروزي في زياداته على "الطَّهور" لأبي عبيد

(٣) سير أعلام النبلاء- للذهبي- ٧٢/١

النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ"(١) **حيث تمسكتم به في ادعاء أن فرقتكم هي الناجية وغيرها في النار، فهذا مردود من عدة وجوه.**

أولها: من جهة سند هذه الرواية:

فهذا الحديث من جهة ثبوته فيه مقال، عبر عن هذا ابن الوزير بقوله: "حديثُ افتراقِ الأمَّةِ إلى نَيِّفٍ وسبعين فِرقة، كلُّها في النَّار إلا فِرْقَة واحدة، وفي سنده أيضاً ناصِبِيٌّ، فلم يَصِحَّ عنه وروى التِّرمذيُّ مثلَه من حديث عبد الله بنِ عمرو بن العاص وقال: حديثٌ غريب، ذكره في الإيمان من طريق الإفريقي، واسمُه عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عنه، وروى ابنُ ماجةَ مثله عن عوفِ بنِ مالكٍ، وأنس، وليس فيها شيْءٌ على شرطِ الصَّحيح، ولذلك لم يخرِّجِ الشيخان شيئاً منها، وصحَّح الترمذيُّ منها حديثَ أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه"كلُّها في النَّار إلا فِرْقَةً واحدةً"، وعن ابن حزمٍ أنَّ هذه الزِّيادة موضوعة، ذكر ذلك صاحبُ"البدر المنير".(٢)

ثانيها: من جهة المتن:

فعلى فرض صحة السند وثبوته فإن المتن مردود من وجهين:

- **أولهما: تعارضه مع ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:**

«مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ[ص: ٣٨] مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»(٣)

وفي الحديث القدسي: "...وَعِزَّتِي وَجَلاَلِي، وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"(١)

---

(١) سنن ابن ماجه- ٣٩٩٣/١٣٠/٥- أَبْوَابُ الْفِتَنِ- بَابُ فِتْنَةِ الْمَالِ، قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح. هشام بن عمار متابع. وأخرجه ابن أبي عاصم في"السنة"(٦٤) ومن طريقه الضياء المقدسي في"المختارة"(٢٥٠٠) عن هشام بن عمار، بهذا الإسناد. وأخرجه الضياء المقدسي (٢٤٩٩) من طريق أبي عامر موسى بن عامر بن خريم، عن الوليد بن مسلم، بهذا الإسناد. وهذا إسناد حسن. وأخرجه أحمد (١٢٢٠٨) من طريق زياد بن عبد الله النميري، عن أنس. والنميري ضعيف. وانظر تمام تخريجه وبيان طرقه عند أحمد. ويشهد له حديث عوف بن مالك السالف قبله، وانظر تمام شواهده عنده.

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم- لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت:٨٤٠هـ)- حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- ط٣- ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م- ١٧٠/٣- ١٧٢

(٣) صحيح البخاري- ١٢٨/٣٧/١- كِتَابُ العِلْمِ- بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا.

وفي صحيح الإمام البخاري بسنده: "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ المُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ»"(٢)

ومن ثم كيف تتمسكون بحديث ظني الثبوت في نجاة فرقتكم وإهلاك كل الفرق مع تعارضه مع ما هو قطعي الثبوت مِن أن كلمةَ التوحيد مُنجية للفرق كلها؟!

- **ثانيهما: أن الحديث ليس بقاطع الدلالة:**

فعلى فرض ثبوته فإن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ) كما قال القاضي البيضاوي: تحتمل: "إما أمة الدعوة ، فيندرج سائر أرباب الملل والنحل الذين ليسوا على قبلتنا في عداد الثلاث والسبعين ، أو أمة الإجابة ، والمراد بالملل الثلاث والسبعين كل مذاهب أهل القبلة"(٣)

ومع أن كثيرا من العلماء رجح كون المراد بالأمة أمة الإجابة كما حكاه صاحب مرقاة المفاتيح حيث قال"..يحتمل أمة الدعوة فيندرج سائر الملل الذين ليسوا على قبلتنا في عدد الثلاث والسبعين، ويحتمل أمة الإجابة فيكون الملل الثلاث والسبعون منحصرة في أهل قبلتنا، والثاني هو الأظهر، ونقل الأبهري أن المراد بالأمة أمة الإجابة عند الأكثر"(٤).

إلا أننا نقول: الأولى بعدما رأينا في هذا الزمان من التبديع والتفسيق والتكفير أن نحمل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ) على أنها أمة الدعوة، ومن ثم تكون الأمة الناجية هي كل من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم.

وكما قال الصنعاني: "ذهب البعض إلى أن المراد بالأمة أمة الدعوة لا أمة الإجابة وأن الناجية هي أمة الإجابة وهم من تبعه - صلى الله عليه وسلم - .(٥)

---

(١) صحيح البخاري- ٧٥١٠/١٤٦/٩- كِتَابُ التَّوْحِيدِ- بَابُ كَلاَمِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

(٢) صحيح البخاري- كِتَابُ الصَّلاَةِ- بَابُ فَضْلِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ- ٣٩١/٨٧/١

(٣) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة- للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب - وزارة الأوقاف بالكويت - نشر: ١٤٣٣ هـ- ٢٠١٢م - ٧٩/١٤٠/١

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح- المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت:١٠١٤هـ) - دار الفكر، بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م- ٢٥٩/١

(٥) التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ- المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت:١١٨٢هـ)- المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم - مكتبة دار السلام، الرياض- ط١، ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م- ٥٣٣/٢

يؤكد هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ أُمَّتِي لَن تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.." [(١)] ولا شك أن المراد بأمتي هنا أمة الإجابة لا الدعوة.

وعليه:

فإذا كانت أمة الإجابة لا تجتمع على ضلالة؛ فقطعا حديث افتراق الأمة لا يُراد به أمة الإجابة؛ لأن أمة الإجابة لا تجتمع على ضلالة؛ وأي ضلالة أشد من الفرقة؟!.

وبهذا يجب حمل حديث: (وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ) –على فرض صحته - على أنها أمة الدعوة، ومن ثم يرتفع الإشكال.

ونعود إلى ما بدأنا به هذا المطلب من أن أهل القبلة - وهم أمة الإجابة - كلهم ناجون، ولا وجه للاستشهاد بحديثٍ ظني الثبوت ظني الدلالة في مواجهة نصوص قاطعة الثبوت قاطعة الدلالة[(٢)] نكفر به ونمزق الأمة إربا، مع أن الله تعالى يقول: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) [الأنعام:١٥٩].

وأخيرا: وكما يقول شيخ مشايخنا فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد المنعم القيعي رحمه الله:

"وكل من سَلَّم بالنص وآمن به فإنه لم يخرج عن الإسلام وإن أوّله تأويلا يغاير الظاهر.

فكل من كان كذلك فإنه يُقنع، ولا يُرمى بالكفر، فليس كل مَن خالف الحق يكفر كما كفّر الفرقُ بعضهم بعضا، والصحيح أنه لا يكفر إلا من جحد معلوما من الدين بالضرورة"[(٣)]

فاتقوا الله وامتثلوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم: «لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا...»[(٤)].

---

(١) تم تخريجه ص٦٠

(٢) أورد الأستاذ السيد محمد زكي إبراهيم في كتابه: "أهل القبلة كلهم موحدون"ثلاثين حديثا ثابتا حاسما في أنه ليس من أهل القبلة كافر ولا مشرك وإن عصى وخالف.(أهل القبلة كلهم موحدون- وكل مساجدهم مساجد التوحيد- ليس منهم كافر ولا مشرك ولا وثني ولا مرتد وإن قصر أو أخطأ أو تجاوز- أ.د. السيد محمد زكي إبراهيم رائد العشيرة المحمدية وعضو المجس الأعلى للشئون الإسلامية واللجنة العليا بمحافظة القاهرة- ط١/١٤٠٨هـ-١٩٨٧م- ص٧ وما بعدها.

(٣) مجلة رسالة الإمام- سلسلة دراسات إسلامية دورية- يشرف على إصدارها: فضيلة الدكتور محمد الأحمدي أبو النور- وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- العدد بعنوان: عقيدة المسلمين والعقائد الباطلة- بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور/محمد عبد المنعم القيعي- أستاذ ورئيس قسم التفسير علوم القرآن- كلية أصول الدين- القاهرة- ٦٠- ٦١

(٤) صحيح البخاري- ٦٠٦٥/١٩/٨- كِتَابُ الأَدَبِ- بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّدَابُرِ.

المبحث الخامس

إلجام العوام عن علم الكلام.

وختاما لهذا الفصل درءا للخلاف وتوحيدًا لصف الأمة: نرى عدمَ إشراك العوام في مثل هذه القضايا العقدية، والتي لن تزيدهم إلا تفرقا وتشرذما وبُعدا عمَّا أراده الله تعالى لهذه الأمة من قوله سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ(١٠٣) وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ(١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ(١٠٥) [آل عمران: ١٠٣-١٠٥]

وفي هذا يقول حجةُ الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله: "والذي نراه اللائقَ بعوام الخلق: ألا يخاضَ بهم في هذه التأويلات، بل يُنْزَعُ عن عقائدِهم كلُّ ما يُوجبُ التشبيهَ ويدلُّ على الحدوثِ، ويُحقَّقُ عندهم أنه موجودٌ، (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات.. زُجروا عنها، وقيل لهم: ليس هذا بعُشِّكُمْ، فادرجوا عنه، فلكلِّ علمٍ رجال.

ويُجابُ بما أجاب به بعض السلف حيث سُئل عن الاستواء، فقال: الاستواء معلومٌ، والكيفية مجهولة[١]، والسؤال عنه بدعةٌ، والإيمانُ به واجبٌ[٢]، وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات ولا إحاطتهم باللغات ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات"[٣].

وهذا ما ذهب إليه ابن تيمية - رحمه الله - أيضا فقال: "وأما قول القائل: لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العامة، فما فاتحت عاميًا في شيء من ذلك قط".[٤]

(فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا).

---

(١) **قال أنس الشرفاوي محقق كتاب الاقتصاد في الاعتقاد:** ومشهور روايات الأثر هو: والكيف غير معقول، أي: لا يمكن إثباته وتصوره، وقول المؤلف رحمه الله: (مجهولة) بمعنى أنها غير معقولة كما سَيُبَيِّنُ ذلك في شرحه.

(٢) **قال أنس الشرفاوي محقق كتاب الاقتصاد في الاعتقاد:** روي هذا الأثر عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، وعن ربيعة بن عبد الرحمن، وعن مالك بن أنس، وفي بعض روايات ألفاظ مالك: هو كما وصف نفسه، ولا يقال له: كيف، وكيف عنه مرفوع.انظر مجمل الروايات في"الدر المنثور"(٤٧٣/٣)، و"تفسير الطبري"(٢٣٨/١)، وانظر تحقيق لفظه في"القول التمام"(ص٢٩٨).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد- لحجة الإسلام الغزالي- ص١٦٩- ١٧٠

(٤) التسعينية- لابن تيمية - ١١٧/١

أهم النتائجُ والتوصيات.

بعدَ توفيقِ اللهِ - تعالى - وتسديدِه، نتقدم بين يدي القارئ الكريم بأهمّ نتائج وتوصياتِ هذا البحث؛ علَّها تُسهم في تأليفَ القلبِ وَرَأبِ الصدْعِ، فنقولُ وباللهِ التوفيق:

أولا: أهم النتائج:

١- أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف – كما يقول ابن جني في خصائصه - وحينئذ فاللجوء إلى المجاز - للتعبير عن المعاني التي عجزت ألفاظ الحقيقة عن التعبير عنها- إنما هو لفقر الحقيقة لا لعجزِ الله سبحانه وتعالى، هذا إن سلمنا أن التعبير بالحقيقة أبلغ من المجاز؛ لكن الواقع أن المجاز أبلغ.

٢- أن الخلف لم يخالفوا السلف في الاعتقاد وإنما خالفوهم في تفسير المتشابه للمقتضى الذي حَدَثَ في زمانهم دُون زمان السلف، وأن اعتقادهم واحد؛ وهو أنَّ الآياتِ والأحاديثَ المتشابهاتِ مصروفةٌ عن ظاهرها الموهم تشبيهه تعالى بشيء من صفات الحوادث، وأنه سبحانه وتعالى مخالف للحوادث، فليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا مستقر على عرش ولا في سماء ولا يمر عليه زمان وليس له جهة إلى غير ذلك مما هو من نعوت المخلوقين.

٣- وقوع التأويل في كلام الله تعالى وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- وتبعهما السلفُ الصالح من أئمة المذاهب الفقهية – أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - وفحول العلماء والمحدثين – وعلى رأسهم الإمام البخاري - وكذا المتكلمين – وعلى رأسهم الإمام الأشعري كما في الإبانة – ومن ثم فلا نَكِيرَ عَلى مَنْ أوَّل.

٤- إن مسلك الأشاعرة والماتريدية في التأويل هو مسلك السلف الصالح، من خلال ما تقرر من أقوال وشهادات أهل العلم في ذلك.

٥- إن السادة الأشاعرة والماتريدية هم أكثر أهل السنة بلا نزاع، وهذا هو الذي يُؤيده الواقع - والواقع لا يرتفع - ويزكيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ أُمَّتِي لَن تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.."[1]. وأن كلا من الإمامين أبي الحسن وأبي المنصور، لم يُبدعا مِن عندهما رأيا، ولم يشتقا مذهبا، إنما هما مقرران لمذاهب السلف، مناضلان عما كانت عليه أصحاب رسول الله - صلى الله عليه.

[1] سبق تخريجه.

٦- **وأخيرًا:** أهل القبلة كلهم ناجون، وهذا باتفاق الأمة سلفا وخلفا، ونقل هذا عن كثير من أهل العلم منهم ابن تيمية نفسه.

ثانيا: أهم التوصيات:

١- كما نوصي بعدما رأينا في هذا الزمان من التبديع والتفسيق والتكفير أن نحمل حديث افتراق الأمة على أنها أمة الدعوة، ومن ثم تكون الأمة الناجية هي كل من شهد أن لا إله إلا الله وأن سيدنا محمد رسول الله.

٢- كما نوصي - درءا للخلاف وتوحيدًا لصف الأمة - بعدمِ إشراك العوام في مثل هذه القضايا العقدية، والتي لن تزيدهم إلا تفرقا وتشرذما وبُعدا عمَّا أراده الله تعالى لهذه الأمة من قوله سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ...)[آل عمران: ١٠٣-١٠٥].

٣- بعد أن بالغ شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- في التطاول على السادة الأشاعرة وبعد أن ثبت عنه أيضا إجلاله وإكباره لإمامهم؛ وثناؤه عليهم واعترافه بفضلهم ومكانتهم، بل وقف أمامَ مَن تجاوز في حقِّهم أو انتقص من قدرهم!!

من هنا - وأمام هذا التناقض - نُوصي الباحثين النابهين إلى أن يحققوا تُراث الشيخ ابن تيمية -رحمه الله- بموضوعية وحِيادية؛ ليقفوا على ما تراجع عنه، أو دُسَّ عليه فيه، أو قاله تحت وطأة ظروف معينة؛ تجعلنا لا نلتفت لكلامه فيها؛ إذ كيف تقع منه المبالغة في ذم ومدح السادة الأشاعرة في آن واحد، فالأمر يحتاج إلى صبر ومصابرة، وعدم إعراض ومكابرة.

٤- **وأخيرًا:** نوصي بتكثيف البحوث العلمية التي تهتم بالبحوث البينية بين علوم التفسير والعلوم الأخرى مثل علوم العقيدة واللغة وأصول الفقه .. إذ إن هذا المسلك يفتح آفاقا أرحب في حل كثير من الإشكاليات والمسائل محل الخلاف.

الخاتمةُ

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تَتِمُ الصالحاتُ، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وصلاة وسلاما على خير من تهل من قِبله النفحات، محمدٍ صلى الله عليه وسلم خاتمِ النبواتِ والرسالات، وآله وصحبه السادات.

وبعدُ:

ففي ختام بحثي هذا - والذي أرجو من الله - سبحانه وتعالى - أن يُكتب له القبول، ويُؤلف به القلوب، ويُعظم وينزه به علامَ الغيوب، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم- لا أدَّعِي الكمالَ؛ إذ مَا مِن عملٍ إلا ويعتريه النقصانُ، وحسبي أني بذلتُ قصَارَى جَهْدِي؛ فما كان من توفيقٍ فمنه سبحانه، وما كان من تقصير فمني ومن عجزي، وحسبي قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم في الحديثِ الذي أَخرجَهُ الإمام البخاريُّ في صحيحِهِ بسنده أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(١).

فنسألُهُ سُبحانَه القبولَ والسدادَ، والهدايةَ والرشادَ.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) صحيح البخاري -كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة- باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ -ح٦٩١٩/ج٦/ص٢٦٧٦

قائمة بأهم المراجع

١. Facebook (+٢٠)

٢. الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) - المحقق: د. فوقية حسين محمود - دار الأنصار - القاهرة - ط١٣٩٧/١هـ.

٣. اتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات - ورد شبهة الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات- تأليف الشيخ: محمود محمد خطاب السبكي - المكتبة المحمودية - ط١٣٩٤/٢هـ - ١٩٧٤م.

٤. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان- المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)- ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة، بيروت- ط١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م

٥. الإتقان في علوم القرآن - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م - ٤/ ١٩٢

٦. أحكام القرآن- المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)- المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٧. إحياء علوم الدين- لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)- دار المعرفة- بيروت.

٨. آداب العرب- مصطفى صادق الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)- دار الكتاب العربي.

٩. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول- المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)- المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا- قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور- دار الكتاب العربي- ط١- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٠. الاستواء معلوم والكيف مجهول- تقرير لتفويض المعنى لا لإثباته عند أكثر من تسعين إماما مخالفين لابن تيمية (فكيف تم تحريف دلالتها؟!) تأليف: أ.د. الشريف حاتم بن عارف العوني- دار المعراج- ط١٤٤٦/١هـ-٢٠٢٤م.

١١. أسرار البلاغة في علم البيان- المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١ هـ)- المحقق: عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية، بيروت- ط١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.
١٢. الأسماء والصفات- للبيهقي- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي- قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي- مكتبة السوادي، جدة- المملكة العربية السعودية- ط١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.
١٣. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث- لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)- تحقيق: أحمد عصام الكاتب- دار الآفاق الجديدة- بيروت- ط١، ١٤٠١هـ.
١٤. الاقتصاد في الاعتقاد- تأليف الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين، زين الدين، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن بن أحمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي رضي الله عنه (٤٥٠- ٥٠٥هـ)- عني به أنس محمد عدنان الشرفاوي- طبعة خاصة للأزهر الشريف- ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م- سقيفة الصفا العلمية- لبوان- ماليزيا.
١٥. إلجام العوام عن علم الكلام- لحجة الإسلام والمسلمين زين الدين أبي حامد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي رضي الله عنه- (٤٥٠- ٥٠٥هـ)- دار المنهاج- ط١/١٤٣٩هـ- ٢٠١٧م- المملكة العربية السعودية.
١٦. الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف- بقلم: عمر عبد الله كامل- الوابل الصيب- ط١/٢٠١٠م.
١٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل- لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت: ٦٨٥هـ)- المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط١، - ١٤١٨ هـ.
١٨. أهل السنة والجماعة، لفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب شيخ الجامع الأزهر، سلسلة محاضرات الإمام [١]، مجلس حكماء المسلمين أبوظبي - دار القدس العربي القاهرة، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
١٩. أهل القبلة كلهم موحدون- وكل مساجدهم مساجد التوحيد- ليس منهم كافر ولا مشرك ولا وثني ولا مرتد وإن قصر أو أخطأ أو تجاوز- أ.د. السيد محمد زكي إبراهيم رائد العشيرة المحمدية وعضو المجس الأعلى للشئون الإسلامية واللجنة العليا بمحافظة القاهرة- ط١/١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٢٠. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل - لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ) - المحقق:

وهبي سليمان غاوجي الألباني - دار السلام للطباعة-مصر- ط١/١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١. الإيمان - لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ) - المحقق: محمد ناصر الدين الألباني - الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن - ط٥- ١٤١٦هـ/١٩٩٦م

٢٢. البداية والنهاية- المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)- المحقق: علي شيري- دار إحياء التراث العربي- ط١، ١٤٠٨، هـ- ١٩٨٨ م.

٢٣. البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ط١/ ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧م - دار إحياء الكتب العربية.

٢٤. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية- المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)- المحقق: مجموعة من المحققين- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٥. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة-لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ) - حققه: د محمد حجي وآخرون - دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان - ط٢/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٦. بعض أفكار ابن تيمية في العقيدة – عرض وتحليل – أ.د. محمد سالم أبو عاصي – تقريظ: محمد عبد الفضيل القوصي – محمد سعيد رمضان البوطي – ط١ – دار الصديق للعلوم – سوريا – دمشق - ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٢٧. تأسيس التقديس - المسمى: أساس التقديس - للإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الله محمد إسماعيل - الأزهر الشريف - مجمع البحوث الإسلامية - سلسلة إحياء التراث (٢) من تراث الإمام الرازي.

٢٨. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري- المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)- دار الكتاب العربي- بيروت- ط٣- ١٤٠٤هـ.

٢٩. تجريد مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري- للإمام أبي بكر ابن فورك ت ٤٠٦هـ- إعداد الدكتور: محمد أمين علي عيسى مدرس العقيدة الفلسفة- جامعة نور مبارك- كازاخستان- سابقا- السنة الثانية- الكتاب الرابع ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م- الأزهر الشريف- مجمع البحوث الإسلامية.

٣٠. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»- المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت: ١٣٩٣هـ)- الدار التونسية للنشر- تونس - نشر: ١٩٨٤هـ.

٣١. تحريم النظر في كتب الكلام- لأبي محمد موفق الدين بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ)- المحقق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية- عالم الكتب- السعودية- الرياض- ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣٢. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة- للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب- وزارة الأوقاف بالكويت - نشر: ١٤٣٣ هـ- ٢٠١٢م.

٣٣. التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع- لتقي الدين ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)- المحقق: د.محمد بن عودة السعوي- مكتبة العبيكان- الرياض- ط٦- ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٤. التسعينية - المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨ هـ) - دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية - ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٥. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي - المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) - دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر - الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية – ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٣٦. تعريف عام بدين الإسلام- المؤلف: علي بن مصطفى الطنطاوي (ت: ١٤٢٠هـ)- دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية- ط١، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م.

٣٧. تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي)- لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)المحقق: د.عبد الله بن إبراهيم الوهبي- دار ابن حزم- بيروت- ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٨. تفسير القرآن العظيم - لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) المحقق: سامي بن محمد سلامة - دار طيبة للنشر والتوزيع - ط٢/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م - ٤٢/٨).

٣٩. تفسير القرآن الكريم - لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) - المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان - دار ومكتبة الهلال- بيروت - ط١، - ١٤١٠ هـ.

٤٠. التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون تفسير القرآن الكريم على منهاج الأصلين العظيمين- الوحيين: القرآن والسنة الصحيحة- على فهم الصحابة والتابعين. تفسير منهجي فقهي شامل معاصر- المؤلف: أ.د.مأمون حموش- المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش- الناشر (المؤلف)- ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م- موافقة وزارة الإعلام- رقم: ٩١٠٩٢- ورقم: ٩١٤٥١- تاريخ: ٢٠٠٦/٧/١٦ م- دمشق- سورية.
٤١. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)- المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)- حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي- راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو- دار الكلم الطيب، بيروت- ط١، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.
٤٢. تقريظ الحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر - لمحمد بن أحمد بن محمد بن خير الله، أبي الفضل، صفيّ الدين الحنفي الأثري الحسيني البخاري (ت: ١٢٠٠هـ) المحقق: محمد بن إبراهيم الشيباني - مكتبة ابن تيمية- الكويت.
٤٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) - رتحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري - وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - عام النشر: ١٣٨٧هـ.
٤٤. التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز - لعمر بن محمد بن خليل السكوني المغربي المالكي (ت ٧١٧هـ) تحقيق: السيد يوسف أحمد- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط١/١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٥. التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ- المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)- المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم- مكتبة دار السلام، الرياض- ط١، ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م.
٤٦. التوحيد - لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) - المحقق: د. فتح الله خليف - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية.
٤٧. جامع البيان في تأويل القرآن - لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ) - المحقق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٤٨. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت: ٦٧١هـ) - تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية - القاهرة - ط٢/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤٩. الجانب العقدى عند أهل السئة- كتاب مؤلف من كتابين أولهما: كتاب: الجانب الإلهي في فكر الإمام الغزالي عرض وتحليل لفضيلة أ.د. طه حبيشي- والآخر: كتاب النبوة بين المثبتين والمنكرين لفضيلة أ.د.جمال الدين عفيفي- أستاذا العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين- جامعة الأزهر- ط١- ٢رمضان ١٤٢٨هـ الموافق يونية ٢٠١٧م.

٥٠. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح- لابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)- تحقيق: علي بن حسن- عبد العزيز بن إبراهيم- حمدان بن محمد- دار العاصمة، السعودية- ط٢- ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥١. جوهرة التوحيد - للإمام برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (ت: ١٠٤١هـ).

٥٢. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للسعد التفتازاني (ت: ٧٩٢ هـ)[ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]- المؤلف: محمد بن عرفة الدسوقي- المحقق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية، بيروت.

٥٣. حلقة بعنوان: سلفي يسأل الشيخ الأشعري جمال فاروق الأزهري (أين الله ؟) https: //٢u.pw/DsOrH٤hb

٥٤. الخريدة البهية للإمام أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المالكي (١١٢٧ - ١٢٠١).

٥٥. الخصائص- لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط٤

٥٦. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر- المؤلف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي(ت: ١١١١هـ)- دار صادر- بيروت.

٥٧. خلق أفعال العباد- المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)- المحقق: د. عبد الرحمن عميرة- دار المعارف السعودية- الرياض.

٥٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)- المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم، دمشق.

٥٩. درء تعارض العقل والنقل- المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)- تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم- الناشر جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية- ط٢- ١٤١١ هـ- ١٩٩١م.
٦٠. دراسات في مناهج المفسرين – أ.د. إبراهيم عبد الرحمن خليفة – أستاذ ورئيس قسم التفسيرِ - كليةُ أصولِ الدينِ – القاهرةِ - جامعة الأزهرِ
٦١. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه - تأليف الإمام الحافظ: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي (ت: ٥٩٧هـ) - حققه وقدم له: حسن السقاف - دار الإمام الرواس - بيروت لبنان - ط٤/١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٦٢. دلائل الإعجاز في علم المعاني- المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار(ت: ٤٧١هـ)- المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر- مطبعة المدني بالقاهرة- دار المدني بجدة- ط٣- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م- باب ترجيح الكناية والاستعارة والتمثيل على الحقيقة.
٦٣. الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (والمجلد التاسع طبع باسم: إرشاد الناسك إلى أعمال المناسك)- المؤلف: محمود محمد خطاب السّبكي- المحقق: أمين محمود خطاب- المكتبة المحمودية السبكية- ط٤- ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧م.
٦٤. ذم التأويل- لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)- المحقق: بدر بن عبد الله البدر- الدار السلفية- الكويت- ط١، ١٤٠٦هـ.
٦٥. رد المحتار على الدر المختار - المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ) - دار الفكر-بيروت - ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٦٦. الرد الوافر - لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ) المحقق: زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - بيروت - ط١، ١٣٩٣هـ.
٦٧. الرسالة العرشية- المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي(ت: ٧٢٨هـ)- المطبعة السلفية، القاهرة، مصر- ط١- ١٣٩٩هـ.
٦٨. الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات- المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)- المحقق: دغش بن شبيب العجمي- دار الإمام أحمد- الكويت- ط١، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.

٦٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)- المحقق: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١، ١٤١٥هـ.
٧٠. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل- المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)- مؤسسة الريّان للطباعة والنشر - ط٢- ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٧١. الزواجر عن اقتراف الكبائر- المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)- دار الفكر- ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٧٢. سنن ابن ماجه- المؤلف: ابن ماجه- وماجه اسم أبيه يزيد- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)- المحقق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد- محمَّد كامل قره بللي- عَبد اللّطيف حرز الله- دار الرسالة العالمية- ط١، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.
٧٣. سنن أبي داود - لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ) المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي - دار الرسالة العالمية ط١/١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
٧٤. السنن الكبرى- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)- المحقق: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنات- ط٣- ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.
٧٥. سير أعلام النبلاء- المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)- دار الحديث- القاهرة- الطبعة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٧٦. شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ)] - المؤلف: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦ هـ) - المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م – ١/ ٥٠٥
٧٧. الشذرات الذهبية على منظومة العقائد الشرنوبية - تأليف الشيخ العلامة المقرئ إبراهيم بن أحمد المارغني الزيتوني المالكي الأشعري (ت١٣٤٩هـ) - اعتنى به نزار حمادي - هذا الشرح كان مقررا من طرف المشيخة الزيتونية لمبتدئي طلبة اللوم الشرعية.

٧٨. شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»- المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب- مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧م.

٧٩. شرح وصية الإمام أبي حنيفة- للعلامة: أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي الحنفي -(ت ٧٨٦هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد صبحي العايدي- حمزة محمد وسيم البكري- دار الفتح للدراسات والنشر- عمان- الأردن.

٨٠. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه- المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة - ط١، ١٤٢٢هـ.

٨١. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٨٣. طبقات الشافعية الكبرى- المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي(ت: ٧٧١هـ)- المحقق: د.محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو- هجر للطباعة والنشر والتوزيع- ط٢- ١٤١٣هـ.

٨٤. طريق الهجرتين وباب السعادتين- المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)- دار السلفية، القاهرة، مصر- ط٢- ١٣٩٤هـ.

٨٥. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها- المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)- المحقق: أشرف بن عبد المقصود- مكتبة أضواء السلف- الرياض- ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٨٦. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم- لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت: ٨٤٠هـ)- حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- ط٣- ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م.

٨٧. الغنية في الكلام - لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري - دراسة وتحقيق قسم الإلهيات - رسالة ماجستير - إعداد مصطفى حسنين عبد الهادي - دار السلام بالقاهرة - ط١/١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٨٨. الفتاوى الحديثية- المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)- المحقق: لا يوجد- دار الفكر- لا يوجد- الطبعة: لا يوجد.
٨٩. فتاوى الشيخ بخيت المطيعي- مفتي الديار المصرية سابقا- جمعها واعتنى بها الدكتور محمد سالم أبو عاصي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٣٤ هـ- ٢٠١٣م.
٩٠. الفتاوى الكبرى لابن تيمية- المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)- دار الكتب العلمية- ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٩١. فِتْنَة التَّكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية، د. محمد عمارة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٩٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري- المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي- دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩- رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي- قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
٩٣. الفتوى الحموية الكبرى- لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)- المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري- دار الصميعي- الرياض- ط٢- ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٩٤. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق- المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)- عالم الكتب- بدون طبعة وبدون تاريخ- بأعلى الصفحة: كتاب «الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق"للقرافي- بعده (مفصولا بفاصل): «إدرار الشروق على أنوار الفروق"وهو حاشية الشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (٧٢٣هـ) لتصحيح بعض الأحكام وتنقيح بعض المسائل- بعده (مفصولا بفاصل): «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتى المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، وفيها اختصر الفروق ولخصه وهذبه ووضح بعض معانيه.
٩٥. فصل المقال - المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥هـ) - دراسة وتحقيق: محمد عمارة - دار المعارف -ط٢.

٩٦. الفصل في الملل والأهواء والنحل - المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري- (ت: ٤٥٦هـ) - مكتبة الخانجي - القاهرة.
٩٧. الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)- ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت: ١٥٠هـ)-مكتبة الفرقا- الإمارات-ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٩٨. كبرى اليقينيات الكونية- وجود الخالق ووظيفة المخلوق- تأليف: د. محمد سعيد رمضان البوطي- دار الفكر- بيروت- لبنان- دار الفكر المعاصر- دمشق- سورية- ط٨/١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٩٩. كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد- تأليف إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي- علق عليه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
١٠٠. كتاب الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض - للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله ورضي عنه - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - الظاهر.
١٠١. كتاب الفتاوى- للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي- (٥٧٨- ٦٦٠هـ) خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرحمن عبد الفتاح- دار المعرفة بيروت.
١٠٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - ط٣- ١٤٠٧ هـ - الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى].
١٠٣. لسان العرب - المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري - الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) - دار صادر - بيروت - ط٣-١٤١٤هـ.
١٠٤. مباحث في علوم القرآن - المؤلف: مناع بن خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ) - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - ط٣-١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
١٠٥. المتفيهقون، د. محمد حسن هيتو، دار الفارابي للمعارف - الشارقة، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
١٠٦. مجلة رسالة الإمام- سلسلة دراسات إسلامية دورية- يشرف على إصدارها: فضيلة الدكتور محمد الأحمدي أبو النور- وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- العدد بعنوان: عقيدة المسلمين والعقائد الباطلة-

بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور/محمد عبد المنعم القيعي- أستاذ ورئيس قسم التفسير علوم القرآن- كلية أصول الدين- القاهرة.
١٠٧. مجموع الفتاوى- لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)- تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية- نشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١٠٨. محاضرات تفسير في الدراسات العليا - نقلا عن أستاذنا الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة رحمه الله في إحدى- رابط الحلقة على اليوتيوب// :iZyFIR٤u.pw/K٢https
١٠٩. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه- المؤلف: أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي (ت: ٦١٦هـ)- المحقق: عبد الكريم سامي الجندي- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤م.
١١٠. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة- مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)- اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)- المحقق: سيد إبراهيم- دار الحديث، القاهرة- مصر- ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١١١. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح- المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)- دار الفكر، بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
١١٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها- المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)- المحقق: فؤاد علي منصور- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
١١٣. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله- المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)- أعدها للنشر أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري- دار التأصيل- دار المودة.
١١٤. المستدرك على الصحيحين - المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١/ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١١٥. المستصفى – لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) - تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
١١٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر - دار الحديث - القاهرة -ط١-١٤١٦ هـ -١٩٩٥م.
١١٧. مسند الموطأ للجوهري - لأَبُي القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ، الجَوْهَرِيُّ المالكي(ت: ٣٨١هـ) - تحقيق: لطَفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح - دار الغرب الإسلامي، بيروت- ط١/ ١٩٩٧م.
١١٨. مِشكَاةُ الأصوليين والفقهاء، د.أسامة السيد محمود الأزهري، دار الفقيه للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
١١٩. مشكل الحديث وبيانه- المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت: ٤٠٦هـ)- المحقق: موسى محمد علي- عالم الكتب- بيروت- ط٢- ١٩٨٥م.
١٢٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي- المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)- المحقق: عبد الرزاق المهدي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط١- ١٤٢٠هـ.
١٢١. معجم البلدان - لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) - دار صادر، بيروت - ط٢/ ١٩٩٥م.
١٢٢. معجم الفروق اللغوية- لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)- المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»- ط١، ١٤١٢هـ.
١٢٣. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير- المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت: ٦٠٦هـ)- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط٣- ١٤٢٠هـ.
١٢٤. مقالتان في التأويل – معالم في المنهج ورصد للانحراف – مع ملحق (النص القرآني وإهداره على عتبة المقاصد) تأليف: أ.د. محمد سالم أبو عاصي – دار الفارابي للمعارف – الشارقة - الإمارات العربية المتحدة- ط١/١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.
١٢٥. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة- لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت: ٩٠٢هـ)-

المحقق: محمد عثمان الخشت- دار الكتاب العربي- بيروت- ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٢٦. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين- تأليف شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٣٠هـ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عفا الله تعالى عنه- مكتبة النهضة المصرية- ط١/١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
١٢٧. مقالات الكوثري - العلامة: محمد زاهد الكوثري- (ت: ١٢٧١هـ) -المكتبة التوفيقية- القاهرة.
١٢٨. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج - المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ): دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١٣٩٢/٢هـ.
١٢٩. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار- المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)- دار الكتب العلمية، بيروت- ط١، ١٤١٨هـ.
١٣٠. موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني «موسوعة تحتوي على أكثر من (٥٠) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد» - المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) - صَنَعَهُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان - مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء - اليمن - ط١٤٣١/١ هـ - ٢٠١٠م.
١٣١. موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين - دراسة نقدية لمنهج ابن تيمية - محمد عبد الفضيل القوصي - عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف وعضو مجمع اللغة العربية - مشيخة الأزهر الشريف - دار القدس العربي بالقاهرة - ط١٤٣٧/٣هـ - ٢٠١٦م.
١٣٢. الوسيط في تفسير القرآن المجيد- لأبي الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)- تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د.أحمد محمد صيرة، د.أحمد عبد الغني الجمل، د.عبد الرحمن عويس- قدمه وقرظه: أ.د.عبد الحي الفرماوي- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م.

A list of the most important references

١- (٢٠+) Facebook
٢- Clarification of the Principles of Religion - by Abu al-Hasan al-Ash'ari.
٣- The Gift of Beings in Explaining the Doctrine of the Predecessors and Posterity on Ambiguous Matters - by Sheikh al-Sobki.
٤- Excellence in Clarifying the Authenticity of Ibn Hibban.
٥- The Excellence - by Al-Suyuti
٦- Rulings of the Qur'an - by al-Jassas.
٧- Reviving the Religious Sciences - by Al-Ghazali.
٨- The Etiquette of the Arabs - by al-Rafii.
٩- Guidance for the Distinguished - by al-Shawkani.
١٠- The Knowledge of the Ascendance is Certain, and Its Nature is Unknown - by Hatem al-Awni.
١١- The Secrets of Eloquence - by al-Jurja
١٢- The Names and Attributes - by al-Bayha
١٣- Belief - by al-Bayha
١٤- Moderate Belief - by Al-Ghaza
١٥- Silencing the Common People Regarding Theological Discourse - by Al-Ghaza
١٦- Justice in What Has Been Debated - by Omar Kamel
١٧- Anwar al-Tanzil - by Al-Bayd
١٨- Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah - by Imam Ahmad al-Tayyib.
١٩- All people of the Qibla are monotheists - by Muhammad Zaki.
٢٠- Clarification of the evidence in refuting the arguments of the deniers - by Ibn Jamah.
٢١- Faith - by Ibn Taymiyyah.
٢٢- The Beginning and the End - by Ibn Kathir.
٢٣- The Proof in the Sciences of the Quran - by al-Zarkashi.
٢٤- Clarification of the Deception of the Jahmiyyah - by Ibn Taymiyyah.
٢٥- The Clarification and Compilation - by Ibn Rushd.
٢٦- Some ideas of Ibn Taymiyyah in creed - Dr. Muhammad Salem Abu Aasi
٢٧- Establishing Sanctity - by al-Razi.
٢٨- Demonstrating the Lies of the Fabricator - by Ibn Asakir.
٢٩- The Pure Presentation of Ash'arite Articles - by Ibn Furak.
٣٠- The Liberation and Enlightenment - by Ibn Ashour.
٣١- Prohibition of Reading Books of Kalam - by Ibn Qudamah.
٣٢- A Gift for the Righteous - by Al-Bayd
٣٣- Al-Tadmoriyyah - by Ibn Taymiy

٣٤- Al-Tis'iyyah - by Ibn Taymiy

٣٥- The sweetening of the ears by collecting the collections - by Taj al-Din al-Subki.

٣٦- General Definition of the Religion of Islam - by Ali Al-Tantawi.

٣٧- Tafsir of the Quran - by Abu Muhammad Ibn Abdul Salam, known as the Sultan of Schol

٣٨- Tafsir Ibn Kathir.

٣٩- Tafsir Ibn Qayyim Al-Jawziy

٤٠- Al-Tafsir Al-Ma'moun - by Ma'moun Hamo

٤١- Tafsir Al-Nasafi.

٤٢- The Eulogy of Ibn Hajar on Al-Radd Al-Wafir - by Safi Al-Din Al-Athari.

٤٣- The Preparation for the Meanings and Chains in Al-Muwatta - by Al-Qurtubi.

٤٤- The Distinction of What Al-Zamakhshari Deposited of Mu'tazilism in the Tafsir of the Noble Book - by Al-Sukuni.

٤٥- Al-Tanweer, Explanation of Al-Jami Al-Saghir - by Muhammad Al-Hassan Al-Kahlani.

٤٦- Al-Tawhid - by Abu Mansur Al-Maturidi.

٤٧- Al-Jami' Al-Bayan fi Tawil Al-Quran - by Ibn Jarir Al-Taba

٤٨- The interpretation of Al-Qurtubi.

٤٩- The doctrinal aspect among the people of the truth - by Taha Habishi and Jamal Af

٥٠- The correct answer for those who altered the religion of Christ - by Ibn Taymiyyah

٥١- The jewel of monotheism - by Burhan al-Din al-Luqani.

٥٢- The footnote of Al-Desouqi on the summary of Al-Taftazani.

٥٣- A seminar titled: https: //٢u.pw/DsOrH٤hb

٥٤- The Beautiful Pearl - by Ahmed Al-Dardir Al-Maliki (١١٢٧ - ١٢٠١).

٥٥- The characteristics - by Ibn Jinni.

٥٦- The summary of the impact - by Al-Hamawi.

٥٧- The creation of the actions of the worshippers - by Al-Bukha

٥٨- The precious pearl - by Al-Samin al-Hala

٥٩- The prevention of contradiction between reason and narration - by Ibn Taymiyy

٦٠- Studies in the Approaches of Interpreters – Dr. Ibrahim Khalifa.

٦١- Refutation of the likening doubts by Ibn al-Jawzi.

٦٢- The evidence of the miraculous nature - by Al-Jurja

٦٣- Pure religion - by Khitab Al-Sab

٦٤- Condemnation of interpretation - by Ibn Qudam

٦٥- Response to the retort - by Ibn Abid
٦٦- The ample reply - by Ibn Mujahid al-Qai
٦٧- The Arshiyah message - by Ibn Taymiyy
٦٨- The comprehensive message - by Abu Amr al-Da
٦٩- The Spirit of Meanings - by Al-Alusi
٧٠- The Garden of the Viewer by Ibn Qudamah.
٧١- The Warning by Ibn Hajar al-Haytami.
٧٢- The Sunan of Ibn Majah.
٧٣- The Sunan of Abu Dawood.
٧٤- The Great Sunan by al-Bayhaqi.
٧٥- The Biographies of the Noble Figures by al-Dhahabi.
٧٦- A brief explanation of the ultimate principles - by Aidh al-Din al-Iji.
٧٧- The Golden Strands by Ibrahim al-Marghani.
٧٨- Explanation of Poetic Indications in the Core Grammarians' Books by Muhammad Shurab.
٧٩- Explanation of the Will of Imam Abu Hanifah by al-Babarti.
٨٠- The Authentic of Imam Bukhari.
٨١- The Authentic of Imam Muslim.
٨٢- The Shining Light for the People of the Ninth Century by al-Sakhawi.
٨٣- The Classifications of the Shafi'is by Taj al-Din al-Subki.
٨٤- The Path of the Two Migrations by Ibn Qayyim al-Jawziyyah.
٨٥- The Elevation of the Most Exalted by al-Dhahabi.
٨٦- The Fortifications and Consequences by Ibn al-Wazir.
٨٧- The Abundance in Speech by Abu al-Qasim al-Naysaburi.
٨٨- The Hadith Legal Opinions by Ibn Hajar al-Haytami.
٨٩- The Legal Opinions of Sheikh Bakhit al-Mut'i by Dr. Muhammad Salim Abu Aasi.
٩٠- The Great Legal Opinions by Ibn Taymiyyah.
٩١- The Fitna of Takfir by Muhammad Amara.
٩٢- Fath al-Bari by Ibn Hajar al-Asqalani.
٩٣- The Great Hamawe Legal Opinion by Ibn Taymiyy
٩٤- Al-Furuq - by Al-Qar
٩٥- Fasl al-Maqal - by Ibn Rushd the Youn
٩٦- Al-Fasl fi al-Milal wa al-Ahway wa al-Nahl - by Ibn Hazm al-Dhah
٩٧- Al-Fiqh al-Akbar - by Abu Han
٩٨- Kibray al-Yaqiniyat al-Kuniya - by al-Bo
٩٩- Kitab al-Irshad ila Qawati' al-Adilla fi Usul al-I'tiqad - by Al-Juwa
١٠٠- Kitab al-Radd ala man Akhlada ila al-Ard - by Al-Suy

١٠١- Kitab al-Fatawa - by Al-Izz ibn Abd al-Sa
١٠٢- Al-Kashaf - by Al-Zamakhsh
١٠٣- Lisan al-Arab - by Ibn Man
١٠٤- Mabahith fi Ulum al-Qur'an - by Manah al-Qattan.
١٠٥- Al-Mutafahhiqoon - by Muhammad Hasan Hayto.
١٠٦- Majallat Risalat al-Imam - by Al-Ahmadi Abu al-Noor.
١٠٧- Majmu' al-Fatawa - by Ibn Taymiyya.
١٠٨- Lectures on Tafsir - by Dr. Ibrahim Khalifa - Episode link https: //٢u.pw/K٤iZyFIR.
١٠٩- Al-Muheet al-Burhani fi al-Fiqh al-Nu'mani - by Ibn Mazah.
١١٠- Mukhtasar al-Sawa'iq by Ibn Qayyim al-Jawziyyah.
١١١- The Mirror of Keys - by Mulla Al-Harawi Al-Qari.
١١٢- The Flower in the Sciences of Language - by Al-Suyuti.
١١٣- Issues of Imam Ahmad ibn Hanbal narrated by his son Abdullah - by Ibn Asad Al-Shaybani.
١١٤- The Addition to the Two Authenticated Books - by Al-Hakim.
١١٥- The Mustasfa - by Al-Ghazali.
١١٦- The Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal.
١١٧- The Musnad of Al-Muwatta by Al-Jahiri.
١١٨- The Lantern of the Fundamentalists and Jurists - by Osama Al-Sayed Al-Azhari.
١١٩- The Ambiguous Hadith and its Explanation - by Ibn Furak.
١٢٠- Landmarks of Revelation - by Al-Baghawi.
١٢١- Dictionary of Countries - by Yaqut Al-Hamawi.
١٢٢- Dictionary of Linguistic Differences - by Abu Hilal Al-Askari.
١٢٣- Keys to the Unseen - by Al-Fakhr Al-Razi.
١٢٤- Two articles on interpretation - Dr. Mohamed Salem Abu Aasi.
١٢٥- The Good Intentions - by Shams Al-Din Al-Sakhawi.
١٢٦- The Articles of the Muslims - by Abu Al-Hasan Al-Ash'ari.
١٢٧- The Articles of Al-Kawthari - by Muhammad Zahid Al-Kawthari.
١٢٨- The Method: Explanation of Sahih Muslim - by Al-Nawawi.
١٢٩- The Admonitions and Lessons by Taqi Al-Din Al-Maqrizi.
١٣٠- The Encyclopedia of Al-Albani.
١٣١- The Position of the Ancients on Ambiguous Matters - by Al-Qawsi.
١٣٢- The Intermediate in the Interpretation of the Glorious Quran - by Al-Wahidi.

فهرس المحتويات

مقدمة
الفصل الأول: المجاز بين الإقرار والإنكار.
تمهيد بعنوان: علاقة التأويل بالمجاز.
المبحث الأول: وجوه إنكار المجاز.
المبحث الثاني: ابن تيمية –رحمه الله - بين إنكار المجاز وارتكاب التأويل!!
المطلب الأول: إنكار ابن تيمية للمجاز.
المطلب الثاني: وُرُودُ التأويل عن ابن تيمية.
الفصل الثاني: تأويل المتشابه بما ورد من مأثور سديد ورأي رشيد
تمهيد بعنوان: مذهب السلف في التأويل كالخلف تماما بتمام.
المبحث الأول: رَفْعُ إِشْكَالِ التَأوِيلِ بما ورد من مأثور سديد
• **المطلب الأول:** وقوع التأويل في كلام الله تعالى.
• **المطلب الثاني:** وقوع التأويل في كلام النبي صلى الله عليه وسلم.
• **المطلب الثالث:** وقوع التأويل في كلام السلف الصالح.
المبحث الثاني: رَفْعُ إِشْكَالِ التَأوِيلِ بما ورد من رأي رشيد.
• **المطلب الأول:** الوضع اللغوي يوجب التأويل الإجمالي.
• **المطلب الثاني:** نسبة القهر والغلبة من(الاستواء) كنسبة العلو والارتفاع.
• **المطلب الثالث:** شبهة تخصيص الْعَرْشِ بالاستواء.
• **المطلب الرابع:** قولهم: استوى على العرش"بذاته"أو استوى"حقيقة": زيادةٌ تُثبت التأويل.
• **المطلب الخامس:** تحقيق القول في عبارة الإمام مالك رضي الله عنه(الاستواء معلوم، والكيف مجهول) أو: (مرفوع):
• **المطلب السادس:** أطيط العرش وحملته، وقرب يونس في محنته.
• **المطلب السابع:** (الجمع بين (الاستواء) و (المعية) يوجب المشاركة في التأويل.
• **المطلب الثامن:** المقابلة بين (الظاهر) و (الباطن) تُوجب التأويل.
• **المطلب التاسع:** كروية العالم وانتفاء العلو والارتفاع.
• **المطلب العاشر:** اتساع الكون يُفضي إلى اتساع العرش.
• **المطلب الحادي عشر:** كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، ولا قبله.
• **المطلب الثاني عشر:** اهْتَزاز عَرْشُ الرحمن لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ.
• **المطلب الثالث عشر:** العالم موجود في لا مكان.

• **المطلب الرابع عشر:** تجلي الله تعالى في الثلث الأخير.
الفصل الثالث: إلى المتعصبين لابن تيمية - رحمه الله -.
تمهيد بين يدي الفصل
المبحث الأول: مسلك الأشاعرة والماتريدية مسلك السلف الصالح.
المبحث الثاني: الأشاعرة والماتريدية هم أكثر أهل السنة بلا نزاع
المبحث الثالث: ثناء ابن تيمية - رحمه الله - على أبي الحسن الأشعري وأتباعه.
المبحث الرابع: أهل القبلة كلهم ناجون - ورد شبهة افتراق الأمة.
المبحث الخامس: إلجام العوام عن علم الكلام.
أهم النتائج والتوصيات
خاتمة
قائمة بأهم المراجع.
قائمة بأهم المراجع (باللغة الإنجليزية)
فهرس المحتويات